الإثنين 14 كانون الأول 2020
العدد 4223 السنة الخامسة عشرة
Lundi 14 Décembre 2020 no 4223 15ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

4,1 ملايين ليرة شهرياً = أسرة فقيرة

● **علي الزين**
النقل المشترك بدل دعم المحروقات

● **حسن شقراني**
دليل استعادة الأموال المنهوبة

مصرف لبنان يرفض تمويل بطاقات الدعم [5]

(هيثم الموسوي)

«لندن ليكس»
كيف نصنع ثورة لبنان؟

وثائق رسمية تكشف خطط بريطانيا لدعم «تمرد» في لبنان كما في سوريا

[2 ـ 3]

على الغلاف

منظومة بريطانيا التجسس

إبراهيم الأمين

غادر السفير البريطاني في لبنان نهائياً، وتم تعيين خلف له. قيل إن الاسباب شخصية وعائلية، وفي هذا الكلام الكثير من الدقة. لكنّ آخرين من العاملين بصورة رسمية وغير رسمية مع السفارة البريطانية في بيروت غادروا ايضاً من دون ضجيج، لكن ليس لأسباب شخصية ولا عائلية. أما من ظل منهم، فقد جاءته النصيحة بأن يكون شديد الحذر، ويتصرف على أساس أنه تحت المراقبة، وأن يعمل على إقناع افراد عائلته بعدم جدوى الاقامة في بلد مقبل على الانهيار.

لكنّ مكاتب الاتصال والعمل غير الرسمية لم تقفل كلها. الى الآن، لا يزال شارع بدارو، مثلاً، يعجّ بـ«الشباب الاجنبي» الذي يهتم لأمر الشعبين اللبناني والسوري. هؤلاء، يعملون وفق مبدأ الدفع نقداً. لا حوالات ولا إيصالات ولا حتى تسجيلات. فقط هناك اتفاق على عمل يتم بين المشغّل وشباب لبناني يبحث عن عمل، وكل ما يعرفه أنه يقوم بأعمال الترجمة أو البحث أو كتابة عن أمور عادية يعرفها كل أبناء الحي. لكن مستلم المادة، ليس فقيراً وساذجاً. جمع كل هذه الداتا يجري في سياق خطة أوسع، هدفها معركة اتجاهات الرأي العام لدى الاوساط الشبابية اللبنانية. البريطانيون أصحاب الخبرة في الاستعمار القديم باتوا اصحاب خبرة ايضاً في خدمات الاستعمار الجديد. في العراق كانوا يضحكون على الاميركيين كيف يديرون الامور بفوضى، وفي سوريا نجحوا في إقناع الاميركيين بترك بعض المهام لهم، كما هي الحال الآن في دول خليجية وفي اليمن على وجه الخصوص. عندنا، يتعرف البريطانيون من جديد على طواقم شبابية تهوى الغرب وأسلوب حياته. وبعض هؤلاء يتحمسون للعمل علناً مع أي عاصمة غربية. لكنّ البريطانيين، الذين سبق أن جرّبوا احتراق الجواسيس بعد كل انهيار، لا يريدون الغامرة. هم يفضّلون إدارة الامور بهدوء، وبصمت، وبعيداً عن أي جلبة.

بعد أشهر من انتشار الإحباط بين «كوادر» 17 تشرين، عمد البريطانيون الى تحفيز بعض الناشطين، عرضوا مشاريع عمل كثيرة تركز على الفساد وكشف المستور عن الطبقة السياسية الحاكمة، وتحديد مصدر الخطر الحقيقي على موقع لبنان ودوره. لا يحتاج البريطانيون الى شروحات كثيرة، لكنهم في بعض الحالات يغضبون، وعندما يلحّون على إنجاز أمر معين، هم يحددون العنوان فوراً: المطلوب التدخل لتحقيق انزياح في تموضع الشباب بين قواعد التيار الوطني الحر عند المسيحيين والقواعد «المتعلمة» المؤيدة لحزب الله عند الشيعة. وهم يفترضون - بكل أسف - أنه لا داعي لبذل جهد كبير في الاوساط الاخرى، حيث تربط حكومة صاحبة الجلالة بأقطاب الطوائف علاقات تعود الى عشرات بل مئات السنين، كما هي الحال مع المرجعية الدرزية ومع النادي الذي ترسخ مع رفيق الحريري عند السنّة. البريطانيون يعرفون جيداً ما يحصل في لبنان منذ 18 شهراً على الاقل. لهم إصبعهم في كثير من الامور، وهم لا يتحدثون بجزم عن استراتيجية واضحة وحاسمة. وقبل اسابيع، تولى أبرز وزراء الحكومة البريطانية شرح الموقف من الوضع في لبنان امام شخصيات لبنانية وعربية من بلادنا. التقاهم على هامش اجتماع خاص في العاصمة البريطانية. كان شديد الوضوح في الحديث عن تضارب في الافكار لدى الغرب حيال ما يجب القيام به في لبنان. لكنه شدد على وجود خيار قوي، يقول بأن هناك من يعتقد أن لبنان يصعب إصلاحه مع هذه الطبقة الحاكمة، وأنه يمكن توفر فرصة كبيرة في حال أطيحت. وإذا كان الانهيار العام هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذا الهدف، فسيكون من الصعب على اللبنانيين توقع أي نوع من انواع الدعم في المدى القريب... و في هذه الاثناء، يجب العمل بقوة على كل من يقبل الانضمام الى عالم الـ«ان جي أوز»، العنوان الأكثر جذباً لجواسيس الغرب الجدد المنتشرين في أماكن وقطاعات كثيرة، وجلّهم يدعو الى الثورة باسم الحرية والسيادة والاستقلال...

بريطانيا كانت ولا تزال معقل الفكر الاستعماري، سواء فعلت ذلك بيدها وبقرارها، أو كمستشارة عند جلاد العالم الجديد. وكل كلام عن ديموقراطية وحرية وغير ذلك، يمكن التعرف عليه، في الغرفة الضيقة، حيث تتم عملية الاغتيال البطيئة لأحد أبطال التحرير، المناضل المعتقل جوليان أسانج.

صاحبة الجلالة... للجميع أعين وآذان وقلوب قوية متى احتاج الأمر!

مبادرات «صاحبة الجلالة» - تابع:
بريطانيا ترعى التحريض على التمرّد في لبنان

في دفعةٍ جديدة من وثائق وزارة الخارجية البريطانية، سرّبتها مجموعة «أنونيمس» بعنوان «حصان طروادة حكومة صاحبة الجلالة. الجزء الثاني: التسلّل إلى لبنان - الجزء الأوّل»، تتكشّف مساعي المملكة المتحدة للعب دور مؤثّر على الساحة اللبنانية، عبر مجموعة أدوات ليس الإعلام ومنظمات المجتمع المدني إلّا في صلبها. وثائقُ تُبيّن كيف حاولت الحكومة البريطانية، عبر وكلاء علاقات عامة، النفاذ إلى المؤسّسات اللبنانية من خلال «جواسيس»، في موازاة استهداف شريحة من الجمهور المحلي لتتكفّل بـ«التغيير الاجتماعي الإيجابي» عبر مجموعة مبادرات وُضعت خصوصاً لتحقيق تلك الغاية.

في مطالعتها، تقول «أنونيمس» إن الهدف من إطاحة النظام اللبناني - الذي تصفه بـ«العلماني» ولا سيّما أنه يشهد تعايشاً «سلميّاً» مع المسيحيين والمسلمين السُنّة منهم كما الشيعة - تمكينُ لندن من «تحقيق أهدافها الإمبراطورية»، و«(إننا) سنرى بأنفسنا كيف عرّضت حكومة صاحبة الجلالة مساعدة السلطات اللبنانية لخداعها لاحقاً بقبول جواسيس بريطانيين في المؤسسات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، والخدمات الخاصة، والقوات المسلحة، ووسائل الإعلام». وتسأل: «كيف تدفع الناس إلى إطاحة حكومتهم إذا كانوا راضين بشكل أساسي عن عملها؟» (هكذا وردت العبارة في مطالعة «أنونيمس»). على أن الخطوة الأولى تتمثّل في تعيين مختصّين ذوي خبرة يعرفون كيفيّة التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإطاحة حكوماتها، أي الاستخبارات البريطانية التي تقول «أنونيمس»، نقلاً عن وثائق وزارة الخارجية البريطانية، إنها أنشأت شبكة من الصحافيين المستقلّين وكذا منظمات المجتمع المدني المستقلّة. لكن هذا الشغل ما كان ليُنجَز من دون شركة العلاقات العامة المتعاقدة مع الحكومة البريطانية «تحليل المعرفة البحثية» Analysis Research Knowledge واختصاراً ARK (لعبت دوراً رئيساً في الحرب الإعلامية الشاملة على سوريا).

نيابة عن سفارة المملكة المتحدة لدى لبنان، قامت «إيه آر كيه»، التي تعرّف عن نفسها بأنها «منظّمة إنسانية غير حكومية»، في آذار/ مارس 2019، بتحديث دليل «تحليل الجمهور المستهدف حول فهم مشهد الاتصالات في لبنان» لعام 2016، الذي استخدمته وزارة الخارجية البريطانية كخريطة طريق ترشدها في الاتجاه المنشود. «التحليل» هو العنوان، لكن المحتوى ليس سوى دليل لكيفيّة «إطاحة لاعنفية لحكومة لبنان». وفيه، مثلاً: «في حين أن البحث الذي أجري في هذه النسخة المحدّثة لعام 2019 حول تحليل الجمهور المستهدف، حدّد عدداً من نقاط الدخول المحتملة للاتصال الاستراتيجي الساعي إلى منع الصراع، وتعزيز السلام، واستنباط إمكانية التغيير الاجتماعي الإيجابي...». تعتبر ورقة «إيه آر كيه» أن التغيير الاجتماعي يميل إلى الحدوث ببطء، ومن غير المرجّح أن يسهم الدعم الواسع النطاق لحلّ النزاعات سلمياً بشكل كبير في أهدافها، من دون الاستعداد والقدرة على الانخراط في العمل السياسي. لذلك، حدّدت في نسختها المحدّثة، نقاط دخول محتملة لتعزيز إمكانية «التغيير الاجتماعي الإيجابي». إلى جانب ذلك، تبيّنت شركة العلاقات العامة أن المخاوف الاقتصادية تسيطر، بالدرجة الأولى، على هواجس اللبنانيين. وعليه، رفعت شعارات حول خلق فرص عمل، والتخفيف من حدّة الفقر ومخاطر التضخم. ومضت للإشارة إلى ما يمكن فعله لتمكين اللبنانيين ودفعهم إلى المساهمة في «التغيير الاجتماعي الإيجابي»، وكذلك كيفية تنمية الجمهور المستهدف المحتمل ليشتمل على فئات أخرى. على أن العمل المثالي للجيش اللبناني والأجهزة الأمنية يُعدّ في صلب التغييرات المستهدفة. لهذا، تمتلك «حكومة صاحبة الجلالة» العديد من المشاريع الأمنية، ومشروعاً لتعزيز قنوات الاتصال بين السلطات والأفراد، وهي تضع «مكافحة الفساد» في أولوياتها. وتقدّم «إيه آر كيه» توصيات إلى الحكومة البريطانية في شأن المخاطر المحتملة:

- يجب أن تكون أهداف التغيير الاجتماعي التي يجري الترويج لها قصيرة الأجل وواقعية وقابلة للتحقيق. وإلّا فقد تقوّض ثقة الجمهور بإمكانية الإصلاح.

- على الحكومة إخفاء مشاركتها، لأن اللبنانيين ينظرون إلى النفوذ الأجنبي على أنه واسع الانتشار وسلبي في الغالب.

- لا ينبغي للحكومة أن تستهدف فئات طائفية معيّنة في جهودها للتغيير الاجتماعي، لأن اللبنانيين يفضّلون الحكومات الجامعة.

حقّق دليل «تحليل الجمهور المستهدف» لـ«إيه آر كيه» في شأن أيّ جزء من الجمهور اللبناني يمكن تحريضه بسهولة للتمرّد ضدّ الحكومة: حدّد شريحة السكان، والجمهور المستهدف المحتمل (PTA) الذي يرى أن هناك حاجة كبيرة إلى الإصلاح، أو للتأثير على «التغيير الاجتماعي الإيجابي». من بين جميع اللبنانيين، كانت هناك شريحة هي الأكثر احتمالية للانخراط في أشكال «العمل المدني الإيجابي»، إذ أتيحت لها الفرصة للقيام بذلك. تحلّل ورقة «إيه آر كيه» أيضاً «الرسائل المحتملة» التي يمكن أن يستخدمها «الاتصال الاستراتيجي» لتحريض المجموعة المستهدَفة. وتشير نتيجة التحليل المتطوّر للغاية إلى المسيحيين والشيعة الذين يبلغون من العمر 30 عاماً تقريباً، باعتبارهم «الجمهور المستهدَف» الذي يمكن أن يدفعه «الاتصال الاستراتيجي» إلى العمل من خلال التركيز على مظالم هذه الفئات، مثل ندرة الوظائف. ويقدّر التحليل أن الجمهور المستهدَف المُحدّد بهذه الطريقة، يشمل حوالى 12% من سكان لبنان.

تبنّت الحكومة البريطانية النصيحة، بعدما أعدّت «إيه آر كيه» ورقة «الجمهور المستهدَف»، في آذار/ مارس 2019، عَقدت السفارة البريطانية في بيروت حدثاً خاصاً لأصحاب المصلحة في 11 نيسان/ أبريل 2019، خُصّص لبرنامج الإصلاح السياسي في لبنان. يوضح عرض تقديمي من الحدث أن الحكومة البريطانية تهدف إلى «تحسين الحكم السياسي والاقتصادي» في لبنان. وهي أرادت القيام بذلك عن طريق التحريض، سرّاً، على «الجمهور المستهدَف» الذي حدّدته «إيه آر كيه» للانتفاض على الحكومة.

وتم تحديد ثلاثة مشاريع للإصلاح السياسي:

- المشاركة السياسية للنساء.

- تعزيز الآليات الديموقراطية للإصلاح والمساءلة والحوار.

- المشاركة السياسية للشباب.

ثم دعت الحكومة البريطانية بعض الشركات الخاصة إلى طرح مناقصات لتنفيذ مشاريع «الاتصال الاستراتيجي». كان من المقرّر أن تُقدّم الشركات عروضاً مفصّلة بحلول أوائل أيار/ مايو 2019، على أن تدخل العقود الممنوحة حيّز التنفيذ في تموز/ يوليو 2019، وتستمرّ لمدّة 21 شهراً. ولكل مشروع من هذه المشاريع موازنة قصوى محدّدة: على سبيل المثال، سيكون لمشروع المشاركة السياسية للنساء حداً أقصى يبلغ 1,2 مليون جنيه إسترليني. قدمت «إيه آر كيه» عرضاً لتنفيذ مشروع الشباب كما فعلت «إنترناشنل ألبرت» بالتعاون مع مؤسسة «وستمنستر» للديموقراطية. وقدمت شركة WYG التي من المفترض أنها تقوم «بتطوير البنية التحتية» عرضها أيضاً، وكذلك الأمر بالنسبة إلى «إيه آر كيه» و«المجلس الثقافي البريطاني» اللذين قدّما عرضاً في شأن مشروع مشاركة المرأة الذي يهدف إلى رعاية سياسيات المستقبل في لبنان.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

الفوضى تحت ستار «نشر الديمقراطية»

«ARK»: استغلال ملفّ النفايات للخرق سياسياً

«كيف تغلغلت الحكومة البريطانية - تقريباً - في كلّ القطاعات المهمة في لبنان؟ كيف سمحت أجهزة الأمن اللبنانية بذلك؟ هل فشلت في ملاحظة وجود عشرات الشركات البريطانية التي تتلقّى الأوامر من سفارة المملكة المتحدة في بيروت؟ الإجابة البسيطة، وهي أنّ أجهزة الأمن والاستخبارات اللبنانية تتجاهل التدخل الأجنبي، لأنّها تعجّ بالجواسيس البريطانيين». هي أسئلة وخلاصة، وردت في خاتمة الجزء الثاني من وثائق «حصان طروادة - التسلّل إلى لبنان»، التي سرّبتها مُناضلون ضدّ «الاستعمار البريطاني الجديد». سمّوا أنفسهم «أنونيمس» و«الفيلق»، مؤكدين: «لا نُسامح ولا ننسى». أغضبتهم العمليات الاستعمارية الجديدة لبريطانيا في الشرق الأوسط، التي «تسبّبت في الكثير من الحُزن وسقوط القتلى، ولا نُريد زيادة نسبة الخسائر». هؤلاء «المجهولو» الهوية، «المعروفو» القضية والانتماء، أمهلوا أجهزة الاستخبارات البريطانية «بعض الوقت» لإجلاء عُملائها من لبنان، «قبل أن نكشف أسماءهم. لقد بدأت للتوّ حربنا ضدّ الاستعمار البريطاني الجديد». والبداية ليست إلّا فضح برنامج ظاهره يتعلّق بمكافحة الفساد وتعزيز «الآليات الديمقراطية»، فيما الغاية الوحيدة منه هي إحداث الفوضى وقلب النظام. بريطانيا تُريد «إحراق» لبنان، مُستنسخةً الاستراتيجية التي اعتمدتها في سوريا منذ ما بعد الـ2011.

الجزء الثالث من «برنامج الإصلاح السياسي اللبناني» يتعلّق بـ«تعزيز الآليات الديمقراطية لـلإصلاح والمساءلة والحوار». وتُحدّد الوثيقة الصادرة عن وزارة الخارجية البريطانية أنّ الميزانية الإرشادية للمشروع «FY1919/20» هي 500 ألف باوند (667 ألف دولار أميركي)، وأي تكاليف تتخطّى المليون و200 ألف باوند (مليون و602 ألف دولار أميركي) على مدى الـ22 شهراً (يدخل حيّز التنفيذ في تموز 2019 وينتهي في 31 آذار 2021) لن تتم الموافقة عليها.

(مروان طحطح)

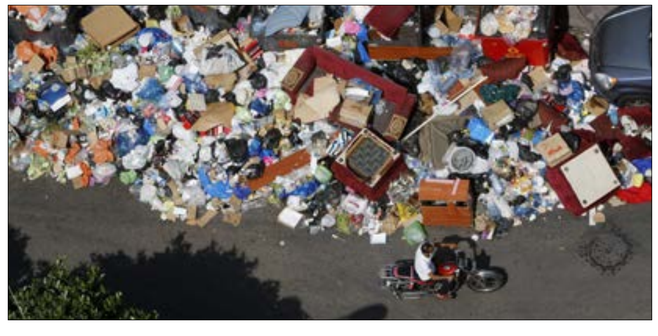

تُعرّف «ARK» عن نفسها بأنّها «منظّمة إنسانية غير حكومية أُنشئت لمساعدة الفئات الأكثر ضعفاً»، بالتعاون مع حكومات أميركا وكندا وبريطانيا وهولندا، والأمم المتحدة. بحسب «أنونيمس»، أنفقت «المنظمة غير الحكومية» بين الـ2012 و2018، قرابة 20 مليون باوند (26 مليوناً و729 ألف دولار أميركي) ممولة من الضرائب البريطانية، لتنفيذ مشاريع حكومية في سوريا ولبنان. الشركة تضع استراتيجيات تواصل في لبنان منذ عام 2015، وقد «أوصت» الحكومة البريطانية سابقاً بتبنّي موضوع مُعالجة النفايات الصلبة «لأنه شعبوي ويُمكن استغلاله سياسياً واستخدامه لتعزيز مفاهيم المواطنة لدى الشباب». أما في ما خصّ برنامج «التواصل الاستراتيجي» للبنان، فقد وضعت الخارجية البريطانية بيان الشروط المطلوب بناءً على تحليل الفئة الواجب استهدافها الذي أعدّته «ARK»، تحت عنوان «تعزيز الاستقرار الاجتماعي بين المجتمعات اللبنانية المضيفة واللاجئين في لبنان. وتسويق استراتيجية حول تماسك المجتمع». عمل الشركة في لبنان يستهدف فئة الشباب بشكل خاص، وتحديداً في طرابلس وصيدا والبقاع الأوسط، تُعرف منهم مجموعة «أنا هون»، التي تقرّر في المرحلة الجديدة توسيع عملها لتشمل بيروت أيضاً. المبادرات الأخرى التي عملوا عليها: تشجيع الناخبين الجُدد على الاقتراع، إنشاء مجلة إلكترونية في المخيمات الفلسطينية، إجراء أبحاث ودراسات حول مختلف نواحي المجتمع اللبناني لصالح الحكومة البريطانية. كما أجرت «ARK» نيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) دراسة حول التوترات بين المجتمعات اللبنانية المضيفة واللاجئين السوريين، وبناء شبكة إعلامية من مؤسسات إعلامية ووسائل تواصل اجتماعي، والتعاون مع منظمات المجتمع المدني، لتسويق خطاب «الاستقرار المُجتمعي». تُدير «ARK» أيضاً مشروعاً سياسياً في لبنان، مموّلاً من الولايات المتحدة، مُراهنةً على «الاستفادة» من جهود البلدين المُشتركة لإنجاح البرنامج.

> **«انونيمس» توجّه تهديداً إلى الاستخبارات البريطانية: سنكشف أسماء جواسيسكم في لبنان**

تتضمّن الوثيقة دعوة إلى حضور لقاء في السفارة البريطانية في بيروت يوم الخميس 11 نيسان 2019 لـ«هيئة صندوق النزاع والاستقرار والأمن (CSSF)»، وبنوده الرئيسية: «تعزيز الآليات الديمقراطية للإصلاح والمساءلة والحوار، النساء السياسيات القائدات، مشاركة الشباب السياسية». تُريد الحكومة البريطانية التعاقد مع «شريك تنفيذي» مهمته التخطيط وإدارة وتنفيذ مشاريع تهدف إلى «تعزيز الآليات الديمقراطية للمساءلة والحوار في لبنان، وتعزيز الحوار بين مجلس النواب ومؤسسات الدولة من جهة، والمجتمع المدني ورجال الأعمال من جهة ثانية، بما يسمح بتجاوب السياسيين مع التحديات الوطنية وتنفيذ الإصلاحات الضرورية لاستقرار لبنان على المديين القصير والمتوسط». فمن الأمور المطروحة، «العمل مع البرلمان لتطوير خطته الاستراتيجية وتحديد احتياجات اللجان النيابية»، على أن تكون المشاركة «بين صانعي القرار والمجتمع المدني وقطاع الأعمال محور تركيز البرنامج، ما يسمح للبرنامج (البريطاني) بالدخول إلى مؤسسات الدولة». وقد حُدّدت ثلاثة برامج «إصلاح سياسي»، هي:

- زيادة الحوكمة السياسية والاقتصادية استجابة لمعايير المساءلة والشفافية.

- تعزيز التنوع السياسي.

- وضع خطاب وطني جديد.

أولوية المشروع - بحسب ما ذُكر - «مناقشة السياسات والإصلاح التشريعي في اللجان النيابية لدعم الاستقرار وتنفيذ مقررات مؤتمر سيدر»، على أن يؤخذ بعين الاعتبار:

- حاجات النساء وأولوياتهن.

- مناصرة وجود نساء قياديات في لبنان.

- الاستفادة إلى أقصى درجة من الخبرات المحلية.

- التواصل مع سفارات بريطانية أخرى ومشاريع تمويل ومبادرات سياسية.

- تعزيز المنظمات المحلية وتمكينها.

لبرنامج «التواصل الاستراتيجي اللبناني» أربعة لاعبين شاركوا في إعداد الساحة اللبنانية لـ«الغزو» السياسي البريطاني: «تحليل المعرفة البحثية - ARK»، «إيكوريس - Ecorys»، «أم أند سي ساتشي - M & C Saatchi»، «تورش لايت - Torchlight».

قضية اليوم

التحقيق في انفجار المرفأ:
السياسيون المدّعى عليهم لن يمثلوا أمام القاضي

قرار المحقق العدلي في انفجار مرفأ بيروت، القاضي فادي صوان، اختار «اول» وزير اشغال دخلت شحنة نيترات الامونيوم في عهده، و«آخر» رئيس حكومة وقع الانفجار في ولايته. ومعهما وزيران وضعا على لائحة العقوبات الاميركية قبل اسابيع. ورغم أنّه ضمّن رسالته إلى مجلس النواب أسماء 12 وزيراً و4 رؤساء حكومات، إلا أنّه لسبب ما استبعد الباقين، ما أوحى بأنّ السياسة، وجهات أخرى، دخلت على الملف، حتى باتت انتقائية القرار الذي اتّخذه تُهدد بإطاحة أيّ محاسبة ممكنة

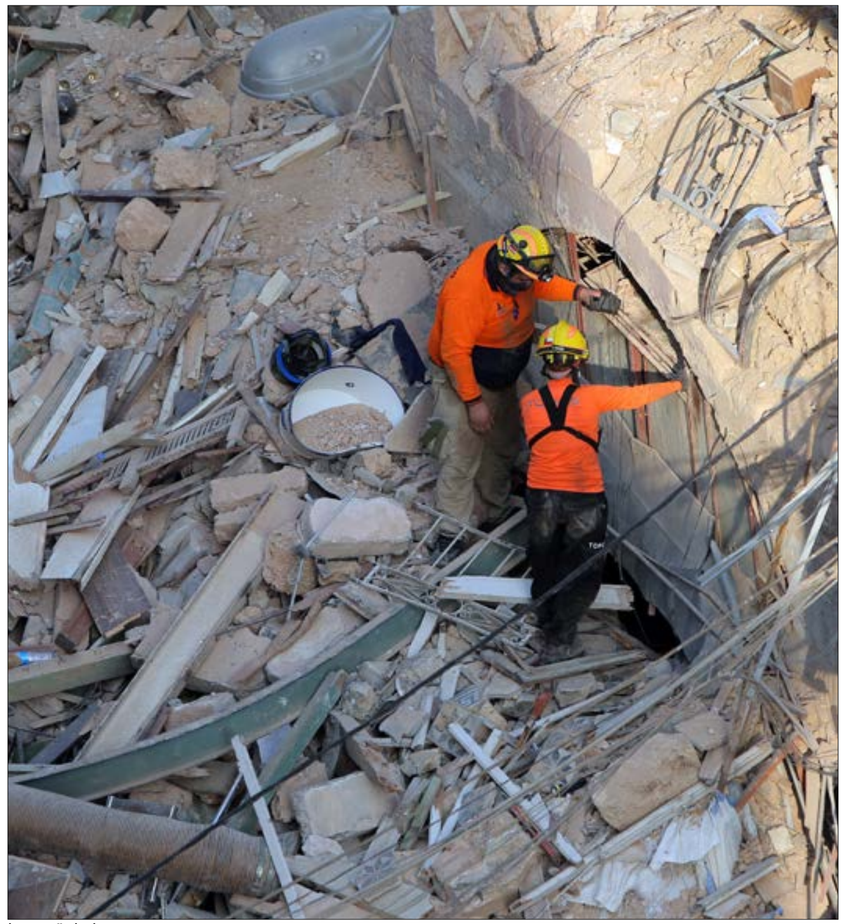
(هيثم الموسوي)

رضوان مرتضى

قبل يومين، نُظّمت تظاهرة «عفوية» أمام منزل قاضي التحقيق العدلي في جريمة المرفأ، فادي صوان، بهدف دعمه. كانت بين المتظاهرين وجوه معروفة الانتماء السياسي، إلى جانب أخرين يُريدون العدالة فعلاً من دون أي تسييس. رفع بعضهم صوراً للمدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم، ولمسؤول وحدة الارتباط والتنسيق في حزب الله وفيق صفا، غير المدّعى عليهما، إضافة إلى الوزير السابق النائب علي حسن خليل. لكن الصورة المهمة التي رُفعت، كانت لرئيس مجلس القضاء الأعلى، القاضي سهيل عبود، مذيّلة بعبارة «كمّل عالكل». وعنوان هو القاضي الذي يُهمس في أروقة العدلية بأنّه من يقف خلف قرار المحقق العدلي فادي صوّان الأخير إلى جانب نقيب المحامين ملحم خلف والوزير السابق سليم جريصاتي، على الرغم من أنّ عبود كان في السابق معارضاً لتعيين صوّان محققاً عدلياً (موقفه مدوّن في محضر اجتماع لمجلس القضاء الأعلى). لاحقاً، طلب عبود من المحقق العدلي أن ينتقل من مكتبه الموجود في النيابة العامة التمييزية، إلى مكتب ملاصق لمكتب رئيس مجلس القضاء، ليفصل بينهما باب داخلي.

وحده فنيانوس لم يحسم أمره بشأن الاستجابة لدعوة صوّان

قد لا يعني هذا الكلام شيئاً، لكن النسق الذي رافق قرار صوّان استجواب رئيس حكومة تصريف الاعمال حسان دياب، وثلاثة وزراء سابقين، كمدّعى عليهم، غلّفته الشبهة. فلو قام صوّان باعتبار جميع الوزراء ورؤساء الحكومات الأربعة في دائرة المدعى عليهم، لما كان في قراره شك. لكنّه، وتزامناً مع حملة المحاسبة القضائية التي بدأها التيار الوطني الحر، ومن دون أن يطرأ جديد على ملف التحقيق في انفجار المرفأ، قرر أنّ حسان دياب وعلي حسن خليل ويوسف فنيانوس وغازي زعيتر مدّعى عليهم، على أن يستمع إليهم خلال أيام الإثنين والثلاثاء والأربعاء.

من المحتمل أن دياب لن يستقبل المحقق العدلي. ووزير المال السابق والنائب الحالي علي حسن خليل ووزير الأشغال السابق والنائب الحالي غازي زعيتر لن يمثلا أمام القاضي، معتبرين أنه «ارتكب مخالفة قانونية ودستورية، لأنه لا يحق له الادعاء عليهما». وحده الوزير السابق يوسف فنيانوس لم يكن، حتى مساء أمس، قد حسم أمره.

الموقف المعادي لصوّان يرى قراره مشبوهاً في الشكل قبل المضمون؛ إذ يرى الفريق السياسي الذي يُحسب عليه الوزراء السابقون أنّ هناك شُبهة كبيرة لاختيار يوسف فنيانوس وعلي حسن خليل، تحديداً، عندما استمع إليهم بصفتهم شهوداً. مكثوا بضع دقائق سأل فيها وأجاب، قبل أن يُطمئنهم إلى أنّه من الواضح لديه أنّهم قاموا بواجباتهم. ومن ثم، وبشكل مفاجئ، بعد أكثر من شهر، يُبلّغون عبر الإعلام بأنّه سيعاود الاستماع إليهم بصفة مدّعى عليهم.

في اتصال مع النائب علي حسن خليل لسؤاله عمّا إذا كان سيمثل أمام المحقق العدلي بصفة مدّعى عليه، قال لـ«الأخبار»: «أنا لم أُبلَغ أصلاً. هناك أصول للتبليغ وعلمت من الإعلام استدعائي. لقد قلت سابقاً وأكرر أنني مستعد لرفع الحصانة، لكن ما يحصل يطرح أسئلة كثيرة». يقول حسن خليل إنّه لا يعلم إلى الآن أساس الادعاء أو المواد التي ادّعى فيها، لافتاً إلى أنّ «المتداول يتحدّث عن ادّعاء بجناية إهمال إداري، لكن هذه المسألة من صلاحية التفتيش». يسرد الوزير السابق للمالية باستغراب ما حصل معه، كاشفاً أنّ المحقق العدلي، وفي جلسة الاستماع إليه كشاهد، سأله سؤالاً وحيداً وأجاب عنه بنفسه. يُعلّق مستذكراً: «دام التحقيق دقيقة أو دقيقة ونصف، سألني خلالها المحقق العدلي إن كنت قد أحلت مراسلة الجمارك إلى هيئة القضايا في وزارة العدل، فأجبت بنعم. عندها قال لي: «إنت عملت واجباتك»». ويُضيف: «قرأ السؤال وقرأ الجواب بنفسه، وسألني إن كان لدي مانع بما كُتب، فقلت لا. وبعدها تحدثنا بالسياسة والأوضاع العامة لست أو سبع دقائق قبل أن أغادر». تحدث حسن خليل عن مسؤولية معنوية على عدد من الوزراء ومسؤولية على قضاة لم يتم استدعاؤهم، سائلاً: «هل نريد عدالة أم نسعى خلف اتهام سياسي؟». وقال نائب مرجعيون: «قمتُ بواجبي على أكمل وجه. وكنت أُريد مواجهته لكوني لست مقصراً، لكن هناك إشكالية دستورية تسبّب بها لادعائه على نائب، فيما مجلس النواب في دورة الانعقاد، تُمنع الملاحقة الجزائية».

أما رئيس الحكومة حسان دياب، فقد أُبلغ عبر الأمانة العامة لمجلس الوزراء بأنه مستدعى للاستماع إليه كمدّعى عليه، وأجاب بأنّه ليس لديه ما يُضيفه على ما سبق أن قاله للقضاء بشأن تفجير المرفأ. وأكدت مصادر مقرّبة من دياب أنّه لن يستقبل المحقق العدلي أيضاً، رامياً الكرة في ملعب الأخير مجدداً. وذكّرت المصادر بأنّ صوّان راسل دياب، قبل أيام، عبر المدّعي العام التمييزي، فأجاب بأنّه على استعداد لمقابلته. «وحدّد القاضي موعداً للاستماع إليه نهار الثلاثاء، إلا أنّ رئيس الحكومة طلب منه القدوم في اليوم نفسه. ورأت مصادر دياب أنّ «خطوة صوّان المفاجئة والانتقائية، تُظهر وجود جهة تطالبه بإعلان إنجاز ما».

أما النائب غازي زعيتر الذي أكّد أنّه لا يوجد أي مسؤولية عليه، فذكر أنّ القاضي عماد قبلان اتّصل به لإبلاغه بوجوب المثول أمام القاضي صوان، فأجابه زعيتر بأنّ قرار الحضور قيد الدرس. وفي اتصال مع «الأخبار»، أكد زعيتر أنّه لن يمثل أمام المحقق العدلي «الذي خالف الدستور». استعاد زعيتر وقائع الجلسة الماضية أمام القاضي صوّان قائلاً: «دامت الجلسة السابقة عشر دقائق. كتب صفحة ونصف أو صفحتين. سألني إن كنت على علم بالتيترات، فردت بالنفي وقلت له: أنا على استعداد لإجراء مقابلة مع المدير العام عبد الحفيظ القيسي». واعتبر زعيتر أنّ الادعاء عليه في هذا الملف «الذي لا علاقة لي به، بمثابة الادعاء السياسي، لكونه يترافق مع المعلومات التي تتردد عن أنّني قريباً سأدرج على لوائح العقوبات الأميركية».

أما الوزير السابق يوسف فنيانوس، فقد رفض التعليق. وعلمت «الأخبار» من مصادر مقرّبة منه بأنّه «لا يعرف التهمة إلى الآن»، رغم أنّ جلسة الاستجواب الماضية بصفته شاهداً راوحت بين 10 دقائق و 15 دقيقة. وأشارت المصادر إلى أنّ فنيانوس وقّع المراسلات التي وردته بشأن نيترات الأمونيوم، لإرسالها إلى هيئة القضايا. ورأت المصادر أنّ فنيانوس لم يحسم أمره بعد إن كان سيحضر الاستجواب أمام صوّان أو أنّه سيتمنّع، مرجّحة حضوره جلسة الاستماع إليه في حال لم تُسجَّل أي مستجدات.

يتردد في الأروقة الضيقة لقصر العدل أنّ القاضي صوّان يعيش أزمة حقيقية تتعلّق بطبيعة الملف الموجود بين يديه. فهو مقتنع بأن الملف لن يتجاوز الإهمال الوظيفي الجنائي في أبعد تقدير. وبالتالي، فإنّ الرأي العام لن يرضى عن أي قرار ظنّي يُصدره. كما أنّ الأطراف الدوليين يعوّلون على القرار للإمعان أكثر في فرض عقوبات على الأطراف السياسيين. لذا قرر أن يرفع السقف، فيُقدم أوراق اعتماد من جهة، ويُرضي الجهة السياسية التي أعلنت بدء الحرب على الفساد.

تقرير

مصرف لبنان يرفض تمويل بطاقات الدعم

بعد استراحة فرضها الادّعاء على رئيس الحكومة المستقيلة من قبل المحقّق العدلي في جريمة تفجير المرفأ، يُتوقع أن يعود ملف دعم السلع الحيوية إلى أولويات السرايا الحكومية، حيث تُستكمل الاجتماعات للوصول إلى خلاصة أو رؤية تُقدَّم إلى مجلس النواب. البطاقة التمويلية في صدارة النقاشات. لكنّ تواجهها مشكلتان: عدم الاتفاق على مصادر تمويلها، وميل البعض إلى استسهال اللجوء إلى قسائم دعم المحروقات

أيلي الفرزلي

لم ينته النقاش في مسألة إصدار بطاقة تمويلية لكل المواطنين، كبديل عن دعم السلع الحيوية (الدواء، المحروقات والخبز). كان يُفترض أن يُعقد بشأنها اجتماع يوم الجمعة، لكن الضجة التي أثيرت بعد الادّعاء على رئيس الحكومة المستقيلة، حسن دياب، في جريمة تفجير المرفأ، جمّدت أي نقاش أو نشاط غير مرتبط بالقضية. اليوم يفترض أن يُعقد اجتماع لتقريب وجهات النظر بشأن بديل لإلغاء الدعم، في ظل وجود رأيين: الأول يؤيد توزيع بطاقات تمويلية (تضع «الدولة» مبلغاً من المال، شهرياً، في البطاقات، لاستخدامه بحسب حاجتها)؛ والثاني يعتبر أن الأفضل والأسرع هو توزيع قسائم دعم لأسعار المحروقات حصراً، انطلاقاً من أن هذا القطاع هو الأكثر كلفة (كلفة الدعم تتخطّى 300 مليون دولار شهرياً).

لكن بين الفريقين ثمّة قطبة تعرقل التقدم في الملف. بعض المشاركين في الاجتماعات يؤكد أن رئيس حكومة تصريف الأعمال لا يزال غير متحمّس لتحمل المسؤولية بالنيابة عن الطبقة الحاكمة التي أطاحت به عندما عمل بخلاف إرادتها، ثم تريد منه أن يغطي قرار تخفيف الدعم نيابة عنها. في المقابل، فإن الفريق الآخر، ويتقدّمه المصرف المركزي يريد الإسراع في هذه الخطوة ليس بسبب الشحّ في الدولارات فحسب، بل لعدم تحميل حكومة سعد الحريري هذا العبء في حال تشكيلها.

رغم ذلك، وتحت ضغط مجلس النواب، تسعى الحكومة المستقيلة منذ أكثر من أسبوع للوصول إلى نتائج عملية تؤدي إلى تخفيف الدعم عن السلع مقابل توجيهه إلى محتاجيه فقط. لكن المشكلة الفعلية التي تواجه اقتراح البطاقة التمويلية حالياً هي الخلاف بشأن الجهة التي تموّلها. الحكومة تصرّ على أن يكون التمويل من المصرف المركزي، انطلاقاً من أن البرنامج هو استكمال للدعم الموجّه للسلع، لكنّ في المصرف المركزي إصراراً مقابلاً على ضرورة أن يكون تمويل البطاقة عبر الجهات المانحة.

وزارة الاقتصاد تجمع الأمرين، تشير إلى أن المصرف المركزي يجب أن يكون رافعة المشروع، إضافة إلى تخصيص الحكومة موازنة للمشروع، كما يفترض أن يكون البنك الدولي، الذي يدعم المشروع، من المموّلين له. وهو، بحسب الخطة، يتوقع أن يؤمّن قروضاً ومنحاً تغطي دعم 240 ألف أسرة، أي ما يعادل 1,3 مليون شخص يشكّلون 32 في المئة من اللبنانيين.

تجدر الإشارة إلى أن وزير المالية وقّع مع البنك الدولي محضر اتفاقية قرض بقيمة 246 مليون دولار مخصّص لمشروع شبكة الأمان الاجتماعي وأزمة الطوارئ والاستجابة لـ«كوفيد ـ 19». ويأتي التوقيع تنفيذاً لقرار من مجلس الدفاع الأعلى يفوّضه التفاوض مع البنك. وبعيداً عن الإشكالية القانونية المتعلقة بهذا التفويض، فإن القرض يحتاج إلى موافقة مجلس الوزراء أولاً، ثم موافقة مجلس النواب. وخلافاً لما تعلنه وزارة المالية عن أن القرض يحتاج فقط إلى إقراره دستورياً ليتم صرفه من قبل البنك الدولي، فإن مطّلعين على الملف يؤكدون أن أي دولار لن يدخل إلى لبنان من المؤسسات الدولية، خاصة تلك التي تملك الولايات المتحدة تأثيراً كبيراً عليها، إلا بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج «إنقاذي». لكن في المقابل فإن مصادر مطلعة تؤكد أن المدير الإقليمي للبنك الدولي ساروج كومار جاه أخذ الأمر على عاتقه، وقد تم بالفعل تحويل المحضر إلى مجلس إدارة البنك للموافقة عليه. علماً أن المبلغ يغطي تلقائياً نحو 20 في المئة من المشمولين في البطاقة (حسب خطة وزارة الاقتصاد)، وبالتالي هو يشكل حكماً جزءاً منها.

> **190 دولاراً لكل أسرة مؤلّفة من خمسة أشخاص**

بعدما كانت الخطة تشير إلى حصول كل شخص راشد في الأسرة على 50 دولاراً مقابل 25 دولاراً (في السنة الأولى) لمن لم يتخطّ عمره الـ23 عاماً، أشارت مصادر وزارة الاقتصاد إلى أن تعديلاً جرى على المبلغ المخصص للفئة الثانية، بحيث يصبح 30 دولاراً للفرد. وعليه، فإن أسرة من خمسة أشخاص، بالغَين وثلاثة أولاد، ستحصل على 190 دولاراً في الشهر، على أن يتناقص هذا المبلغ كل عام.

تشير التوقعات إلى احتمال تسجيل نحو 550 ألف أسرة في البرنامج، لكن لم يُحسم بعد ما إذا كان المبلغ المخصّص لكل عائلة سيُدفع بالدولار النقدي أو بالليرة اللبنانية حسب سعر صرف في السوق (ما يعادل مليوناً ونصف مليون ليرة، على أساس سعر صرف 8000 ليرة للدولار).

تدخل الخطة تفصيلاً في كيفية تنفيذ البرنامج، وما يحتاج إليه من موارد بشرية ومادية لإدارته، وكم يستغرق بدء التنفيذ وكيف يمكن البدء بتخفيض الدعم. كما تتطرق إلى طرق التسجيل وطرق الدفع. على سبيل المثال، يمكن للأسرة التسجيل في البرنامج إلكترونياً عبر ملء استمارة خاصة (يتضمن التسجيل إرسال صورة للوجه «سيلفي»)، بعدد البرنامج إلى تسجيل بياناتها بما يضمن عدم تسجيل الشخص نفسه أكثر من مرة، كما تتم مقارنة الصورة أوتوماتيكياً مع صورة الهوية أو جواز السفر أو رخصة السوق). كذلك سيتاح التسجيل بشكل شخصي في مراكز تسجيل متعددة، مثل «ليبان بوست»، أو في المراكز العامة، بالإضافة إلى مراكز متحرّكة للتسجيل يتم استحداثها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

وبعد تقييم بسيط للطلبات، يتم إعلام المتقدمين باستيفاء طلبهم للشروط من عدمه. وما إن يبدأ تنفيذ البرنامج، حتى يكون بإمكان المستفيدين الحصول على أموالهم إما عبر البطاقات المصرفية أو نقداً عبر «أو أم تي» و«ليبان بوست»، أو من خلال التحويل إلى الحسابات المصرفية.

البطاقة من دون إصلاحات... تنظيم للتسوّل

يعتبر الوزير السابق للاقتصاد منصور بطيش أن البطاقة التمويلية مفيدة في الواقع الراهن، لكن شرط أن يتم إصدارها بالتوازي مع إصلاحات اقتصادية جدية. والأمر نفسه يؤكده الخبير الاقتصادي كمال حمدان.

المطلوب أن يعمد المجلس النيابي إلى البدء فوراً بإقرار القوانين الإصلاحية، إضافة إلى قانون القيود على رأس المال (كابيتال كونترولز) وقص الودائع والديون (هيركات). وعلى سبيل المثال، يسأل بطيش عن مبرر التأخر في إقرار قوانين المنافسة والمشتريات العمومية والاصلاحات الضريبية ومكافحة الفساد... ولذلك هو يعتبر أن البطاقة تصلح لتكون الخطوة الأولى في رحلة الألف ميل، مشيراً إلى أن المطلوب تأليف حكومة منسجمة وجريئة تضع خطة عمل مقبولة من صندوق النقد الدولي وسيدر، تسهم في استعادة النشاط الاقتصادي، من خلال التركيز على الاستثمار في القطاعات الانتاجية بدلاً من النموذج الريعي الذي تكرس على مدى ثلاثين عاماً. ويؤكد أن «كل ذلك يجب أن يترافق مع تدقيق جنائي في كل المؤسسات العامة يبدأ من مصرف لبنان، بالتوازي مع إنجاز ديوان المحاسبة للحسابات العالقة».

باختصار، بطاقة تمويلية من دون حلول شاملة هي عبث بالنسبة إلى منصور، وكذلك بالنسبة إلى حمدان الذي يعتبر أنه عندما تصل نسبة الفقر إلى المستوى الحالي، يجب أن يترافق أي حل مع إصلاحات جذرية، كي لا ينتهي إلى كونه تنظيماً للتسوّل لا أكثر.

لذلك، فإن أسرع طريقة لمواجهة الأزمات المتلاحقة هي حل على مستوى الاقتصاد الكلّي، بحسب حمدان، بما يؤسّس في النهاية لتبنّي رافعات التنمية الاجتماعية. فبما أن الحاجة تطال ملايين البشر، لا بد من تعزيز التعليم الرسمي والخدمات الصحية وغيرها من مقومات التنمية. بهذا المعنى يمكن أن تكون البطاقة مفيدة، لكن أن تتحول إلى غاية تهدف الأحزاب من ورائها إلى استمرار نظام تبعية الناس لها، مقابل ترك الإصلاح الفعلي، فستكون النتيجة مدمّرة للاقتصاد والمجتمع.

البنك الدولي يوقف 32 في المئة من كلفة البطاقات التمويلية (مروان طحطح)

تقرير

«إسرائيل» تهدّد شركات تعاقدت مع لبنان: التنقيب ممنوع جنوباً قبل حلّ الخلاف

يحيى دبوق

تعثّر المفاوضات غير المباشرة على الحدود المائية مع العدو لا يثير فقط أسئلة حول إمكان استئنافها، بل يُلقي بظلال ثقيلة على واحدة من أهم النتائج التي كانت تل أبيب تأمل تحصيلها من العملية التفاوضية، وهي الإضرار بالمقاومة بوصفها السبيل الأنجع لتحصيل الحق اللبناني. علماً أن هذه هي

> **أخطأ العدو في تقدير مدى تأثير ضغط اميركا و«الخوف» اللبناني منها**

النتيجة التي كانت، مع آخرين في الداخل والخارج، تنتظرها لتُسحب العملية التفاوضية على ملفات شائكة أخرى بين الجانبين، وربما أيضاً تطويرها أكثر على المستوى السياسي، على غرار أنظمة عربية تتراكض للتطبيع مع العدو.

لا تشكل منطقة الحدّ البحري مع لبنان أكثر من اثنين في المئة من مساحة المنطقة الاقتصادية الخاصة بفلسطين المحتلة، والتي بدأ الاحتلال استثمار مواردها الغازية. يعني ذلك، واقعاً، أن العدو قادر على احتواء نتائج هذا «النزاع» من ناحية اقتصادية، واحتواء أضرار «تجميد» استغلال هذه المنطقة، و«الصبر» إلى حين تغيير الموقف اللبناني، رغم أن العائد الاقتصادي للمنطقة «المتنازع عليها»، بحسب صحيفة «هآرتس»، يصل إلى «عشرات مليارات الدولارات». إلا أن الخسارة الحقيقية هي النتائج التي كانت تأمل إسرائيل تحقيقها بما يتجاوز الحد البحري بين الجانبين: التسوية والمفاوضات بديلاً عن المقاومة لتحصيل حقوق لبنان أو جزء منها. رغم أن العملية التفاوضية نفسها، وإمكانات التسوية مع الاحتلال، لم تكن لتكون لولا وجود المقاومة واقتدارها. وهنا ينقلب الواقع من ناحية تل أبيب، وتتحول المقدمات إلى نتائج، والعكس صحيح.

وفقاً لهذا الاتجاه، من شأن تجميد المفاوضات مع لبنان الإضرار بإسرائيل على المستوى الاستراتيجي، في سياق الحرب الدائرة بينها وبين المقاومة، ما يعني أن على إسرائيل أن تعيد درس واقع المفاوضات وحساباتها وعواملها لتحديد الموقف الملائم الذي يؤدي إلى استئنافها، ليس وفقاً لحسابات اقتصادية وحسب، بل أيضاً وفقاً لحسابات استراتيجية ترتبط بالمواجهة الدائمة مع المقاومة، ما يعني اختلافاً في الدوافع والحوافز لتأمين ما يلزم لاستئناف المفاوضات التي تُعدّ مصلحة إستراتيجية لإسرائيل فضلاً عن كونها مصلحة اقتصادية. هل يعني ذلك تفعيلاً أكثر للضغوط الأميركية على الإدارة اللبنانية للتفاوض، أو تراجعاً إسرائيلياً بقدر معيّن أمام المطالب اللبنانية، أو الإبقاء على تجميد المفاوضات إلى حين تبلور الموقف الأميركي للإدارة الأميركية منها؟ مجموعة أسئلة لا تفارق تحليل أزمة المفاوضات، وتتضمّن دائرة واسعة من الفرضيات. إلا أن المؤكد أن لإسرائيل مصلحة تتجاوز الفائدة الاقتصادية تدفعها إلى تحريك هذا الملف سريعاً.

إطلاق العملية التفاوضية مع العدو رافقته انتقادات ترتبط بالشكل والمضمون، جاءت متطابقة نسبياً مع ما أرادته إسرائيل، وكان ذلك نجاحاً كبيراً لها بعد أن حقّقت خرقاً لقواعد ثابتة لدى الجانب اللبناني بما يرتبط بوحدانية النزاعات الحدودية مع العدو، البرية والبحرية. إلا أن إسرائيل، ومن خلفها الولايات المتحدة، أخطأت في تقدير موقف لبنان بما يتجاوز رضوخه للمشاركة في التفاوض، وتحديداً ما يتعلق بالعوامل الإسرائيلية؛ إضافة الى الخطأ في العملية التفاوضية ما لا تحتمله ولا تقوى عليه.

أحد الأخطاء هو التقدير الخاطئ لمدى تأثير ضغط أميركا و«الخوف» اللبناني منها، وأن مفاعيل هذا الضغط تنسحب على نتيجة المفاوضات وفقاً للإرادة الإسرائيلية؛ إضافة الى الخطأ في تقدير فاعلية الأزمة الاقتصادية على الموقف اللبناني ما يدفعه إلى القبول بالإملاءات، طالما أن النتيجة هي تمكينه من التنقيب عن غازه والاستفادة من عائده الاقتصادي؛ كذلك أيضاً الخطأ في تقدير حوادث و«كوارث» حصلت في لبنان، هي امتداد للعامل التأثيري الثاني، ومن بينها الانفجار في مرفأ بيروت؛ وأيضاً الخطأ في تأويل جملة من التصريحات التطبيعية لمقرّبين و«أقارب» لإدارة ملف التفاوض، وتحميلها ما لا تحتمل... وغيرها من العوامل.

(أ ف ب)

وفقاً لتسريبات الإعلام العبري، يبدو أن قرار إسرائيل هو العمل على تفعيل مزيد من الضغط والتهويل لدفع لبنان إلى التراجع عن حقوقه الغازية كما وردت في الجولات الأخيرة للتفاوض. وقد ورد في صحيفة «هآرتس» تهديد غير مباشر للبنان، بـ«أن مشكلة لبنان هي في أن الجمود في المفاوضات يؤخّر بدء عمليات التنقيب عن الغاز، عبر شركات من فرنسا وإيطاليا وروسيا وقّعت عقوداً مع الجانب اللبناني، وهذه الشركات لن تبدأ التنقيب ما دام الخلاف الحدودي من دون حلّ، وهذه هي أيضاً الرسالة التي وصلت من إسرائيل نفسها إلى الشركات الثلاث».

إذاً تعمل إسرائيل، وبطبيعة الحال من خلفها الولايات المتحدة، على تفعيل الضغط عبر تجمّع شركات «توتال» الفرنسية و«إيني» الإيطالية و«نوفاتيك» الروسية. وهذا التسريب التهديدي من جانب إسرائيل يستأهل متابعة لبنان لدى هذه الشركات لمعرفة إن كانت قد رضخت للضغوط كما تدعي تل أبيب عبر إعلامها، والاستعلام عن مدى الرضوخ ومستواه، إن حصل فعلاً.

على خط موازٍ، تواصل إسرائيل لعب دور الضحية والجهة التي تتلقّى الفعل اللبناني المتطرف في المفاوضات، كما تحاول تظهير نفسها أنها تعمل بجهد على معرفة ما تقول إنها الأسباب التي تدفع لبنان إلى رفع سقف المطالب التفاوضية لديه. وفقاً لتسريبات عبر صحيفة «هآرتس»، يبدو أن تقديرين إسرائيليين يتعلقان بالموقف اللبناني من المفاوضات:

وفقاً للتقدير الأول «لبنان غير معني بأن يتوصل إلى اتفاق، وكل ما أراده منها هو فقط أن يُظهر لإدارة (الرئيس الأميركي دونالد) ترامب استعداده للمفاوضات، حتى لا يخاطر بالخلاف مع الأميركيين»؛ ووفقاً للتقدير الثاني «شارك اللبنانيون في المفاوضات وفقاً لبازار تفاوضي: مطلب أعلى لتحصيل المطالب التي يريدونها في نهاية المطاف». يضاف إلى ذلك «احتمال أن أسباب الجمود تكمن في الديناميكيات الداخلية تجاه حزب الله ، الذي أجبر على الموافقة على بدء المفاوضات، ولم يكن متحمساً». والاحتمال الأخير، كما يظهر، هو تحميل فشل المفاوضات مسبقاً لحزب الله، كما كان متوقّعاً منذ بدء العملية التفاوضية.

في إسرائيل، تضيف التسريبات العبرية، وكما يبدو بهدف الحثّ على استكمال التفاوض والتشجيع عليه، أنه «ما زال يُقدر أن هناك احتمالاً معقولاً للتوصل إلى تسوية تخدم الطرفين ويخرجان منها رابحين، وإن كان هذا الاحتمال في الوقت الحالي، أقلّ مما كان عليه في تشرين الأول الماضي». وهذا التراجع كما تشير تل أبيب، أيضاً مرشح للتراجع أكثر، إذ أن «القلق الآن هو أنه في ظل تغيير الإدارة في واشنطن، ستتجمّد الاتصالات لفترة طويلة، وستتقلّص فرص حل الخلاف بشكل كبير».

تقرير

منظومة الدفاع الجويّ الإسرائيليّ تحتاج إلى حماية!

علي حيدر

كشف سباق الجهوزية العسكرية والعملانية، خصوصاً منذ ما بعد حرب 2006، عن حجم المفاجآت التي راكمها حزب الله لإرباك خطط جيش العدو. فمع كل خطوة كان الأخير يخطوها في هذا السباق، كان يكتشف أن حزب الله، بدعم من الجمهورية الإسلامية في إيران، نجح في المقابل في امتلاك وسائل قتالية متطوّرة مضادّة، وفي إبداع تكتيكات (اقتحام الجليل نموذجاً)، بما يحبط رهانات العدو وتقديراته، ويثبّت قواعد الاشتباك التي فرضها حزب الله. استناداً إلى هذا المسار، تنوّعت التقديرات والأوصاف التي أطلقها خبراء العدو وقادته العسكريون، في تحديد عناصر قوة حزب الله ومحور المقاومة، ومن ضمنها، بشكل أساسي، التطور النوعي في القدرات العسكرية بالاستناد إلى التطور العلمي الذي تتمتع به الجمهورية الإسلامية في إيران.

في مواجهة هذه الحقائق، عمدت الاستخبارات التكنولوجية في كيان العدو إلى متابعة تطور قدرات حزب الله في لبنان وفصائل المقاومة في غزة، مروراً بسوريا ووصولاً إلى طهران، وخلصت، كما نقل موقع «والا»، عن ضابط رفيع في سلاح الجو الإسرائيلي، إلى أنّ «أحداً لا يستخفّ بالعدو. إنه عدو ذكي في عالم الصواريخ وفي سباق التعلّم، وهذه مسألة مقلقة جداً».

قبل تناول التهديد النوعي الجديد على عنصر التفوّق الذي يتمتع به جيش العدو، من الضروري التذكير بالإنجاز الاستراتيجي والتاريخي الذي نجح حزب الله من خلاله في تغيير معادلة الصراع مع كيان العدو رغم تفوقه التكنولوجي والعسكري والدعم الأميركي والغربي، عبر تحويل جبهته الداخلية، بعناوينها الاستراتيجية والاقتصادية، إلى ساحة استهداف حقيقية، إلى حد أن كبار قادة العدو أقروا في أكثر من مناسبة بأنه لم يعد هناك فرق بين جبهات القتال الميداني على الحدود، وبين الجبهة الداخلية. ومن هنا منشأ نجاح معادلة ردع صواريخ حزب الله - محور المقاومة في مواجهة التفوق الجوي الإسرائيلي.

في محاولة لاحتواء هذا المستجدّ الذي غيّر مجريات الصراع، عمدت مؤسسات التطوير في كيان العدو، على مدار عقد، إلى بناء وتطوير منظومات اعتراض صاروخي متنوّعة. لكن حجم تعاظم القدرات الصاروخية الموازية وتطورها أسقطا الرهان على إمكانية أن تشكل هذه المنظومات عاملاً حاسماً في حماية الجبهة الداخلية، وفي مواجهة هذا المستوى من التهديد.

وجديد إبداعات إيران - حزب الله تمثل بما كشفه تقرير إعلامي إسرائيلي، نقلاً عن ضابط رفيع في الدفاع الجوي الإسرائيلي، عن تحدّ أكثر خطورة يواجه العمق الاستراتيجي لكيان العدو، يتمثل بأن منظومات الدفاع الجوي الصاروخي والجوي (منظومات الاعتراض) التي كان يُفترض أن تحمي الجبهة الخلفية للجيش، أصبحت تحتاج إلى من يحميها. إذ أن الخطر الصاروخي الذي لا يزداد تهديده للجبهة الداخلية، بات يهدد المنظومات التي كان يُفترض أن تحبط هذا التهديد. ومن كان يُفترض أن يصطاد الصواريخ في طريقها إلى المطارات والمصانع والمنشآت العسكرية والاقتصادية، أصبحت هي نفسها هدفاً لهذه الصواريخ.

خبراء الدفاع الجوي في إسرائيل يؤكدون أن «الصاروخ الدقيق هو التحدي التكنولوجي الأهم (...)». ولذلك يمثل «أولوية لمنظومة الاعتراض الصاروخي، بعد أسلحة الدمار الشامل». إذ أنه «سلاح استراتيجي قادر على أن يضرب في أي زاوية... ويمكن أن يصل إلى أي مكان ويسمح بضرب أي نقطة مؤلمة لدولة إسرائيل: الدفاع الجوي، رموز السلطة والبنى التحتية».

وفي ما يتعلق بمصدر هذا النوع من المخاطر، لفت الموقع إلى أن «الصناعات الأمنية الإيرانية التي كان على رأسها محسن فخري زادة (رئيس مركز البحوث العلمية في وزارة الدفاع الإيرانية الذي تم اغتياله) تحولت إلى قاطرة تكنولوجية في مجال الصواريخ الدقيقة وإلى مصدّرة للخبرة العسكرية ومنظومات السلاح في الشرق الأوسط»، محذراً من أن هذه الخبرة ستتحول إلى تهديد دراماتيكي للجبهة الداخلية إذا تم دمجها مع معلومات استخبارية دقيقة عن بطاريات الدفاع الجوي.

> **إسرائيل أكثر من فهم الرسائل العملانية للضربات التي تعرّضت لها منشآت «أرامكو» عام 2019**

اللافت في هذا السباق، أن إسرائيل هي أكثر من فهم الرسائل العملانية للضربات التي تعرّضت لها منشآت «أرامكو» السعودية عام 2019. إذ رأى خبراء الدفاع الصاروخي في كيان العدو أن الهجوم المزدوج التي تعرضت له هذه المنشآت شكّل «ضوءاً أحمر لما يمكن أن يفعله السلاح الدقيق ضد منظومات الدفاع الجوي». وتتبع الخطورة المتصاعدة، «ليس فقط (من) جودة الإصابة مرة بعد أخرى لمنظومات الدفاع الجوي، وإنما (نتيجة) دمجها مع عمليات تضليل وجمع معلومات استخبارية دقيقة وهجمات سيبرانية وشلّ كل ما هو موجود في الطيف الفضائي (مثل وسائل الاتصال، عبر الإنترنت أو السلكي)». وعلى هذه الخلفية في الفهم والتقدير المهني والعملاني، كشف الضابط في سلاح الجو أنه في أعقاب هجوم أرامكو، أصدر قائد سلاح الجو اللواء عميكام نوركين أمراً بعنوان «الدفاع عن الدفاع الجوي».

وربما تجنّباً للرقابة، نسب الضابط في الدفاع الجوي الإسرائيلي معطياته إلى تقارير أجنبية، فاعتبر أنه «يمكن التقدير ما الذي سيحاول الإيرانيون وحزب الله وحماس والجهاد الإسلامي زجّه في الحرب المقبلة، لتحدي منظومة الدفاع الجوي في إسرائيل: صواريخ مجنّحة، صواريخ دقيقة، صواريخ عشوائية تحولت إلى دقيقة، حجم الصواريخ المطلقة أو قذائف الهاون باتجاه منطقة محدّدة وفق أسلوب ناجح، طائرة مسيّرة، محلّقات انتحارية... ويبدو أن هذا التقدير العملاني يستند إلى معطيات وتقديرات عبّر عنها موقع «والا»، تفيد بأن خبرة المهندسين الإيرانيين لا يعملون فقط على تطوير منظومة أسلحة حديثة، وإنما أيضاً التعرّف إلى المنظومة الإسرائيلية ومحاولة تحديد نقاط ضعفها لتوجيه ضربات إلى المواقع الاستراتيجية في إسرائيل. ونتيجة ذلك، أصبحت «الجهود التكنولوجية التي تُبذل لدعم عمليات التشخيص والتعقب والاعتراض» أحد منابع التهديد الإضافي. وبحسب الضابط الرفيع: «قبل عشر سنوات كان هدف بطارية القبة الحديدية اعتراض الصواريخ، أما اليوم فإن كل قائد بطارية أصبح ملزماً أولاً بالحفاظ على منظومته، وبعدها الاعتراض» بحسب ما نقل عنه الموقع العبري.

ولم يكتفِ تقرير موقع «والا» بما كشفه عما يُهدّد منظومات الدفاع الصاروخي والجوي، بل نقل عن ضابط رفيع، بأن الجيش بدأ أيضاً «الاستعداد لإمكانية حصول هجمات سيبرانية أو قطع وسائل الاتصالات عبر مهاجمة الطيف الفضائي».

كورونا

الفحوصات تتراجع والتحدّي يتجدّد مع حلول الأعياد

عملاً بخطة إعادة فتح القطاع السياحي بشكل كامل خلال فترة الأعياد، تعود الملاهي والحانات والمراقص الليلية بدءاً من اليوم إلى العمل بشروط استثنائية أوردتها وزارة الداخلية والبلديات، أمس، في قرار أعاد حظر التجول الليلي من الحادية عشرة والنصف ليلاً حتى الخامسة فجراً، وسمح باستئناف عمل المسارح والسينما، مع «منع الرقص في الملاهي والحانات تجنّباً للاحتكاك الجسدي»، و«اقتصار عمل تلك المؤسسات على الخدمات التي تقدمها المطاعم، مع مراعاة الإجراءات الوقائية المتمثلة في عدم تجاوز نسبة الإشغال الـ50% من القدرة الاستيعابية للمكان»، على ما أوضحت مصادر في وزارة السياحة، «على أن يعاد تقييم الوضع في الـ21 من الجاري وفق المعطيات المستجدة وحسب نسبة الالتزام».

يأتي القرار عشية الأعياد، والتجمعات التي تشهدها مراكز التسوق والمطاعم والأماكن العامة، وفي وقت يواصل فيه لبنان «التقدم» عالمياً لجهة تسجيل الإصابات الإجمالية بالفيروس، إذ بات يحتل المرتبة 54 عالمياً مع تجاوز إجمالي الاصابات 146 ألفاً، بعد تسجيل 1275 إصابة أمس (33 منها وافدة) من أصل أكثر من 12 ألف فحص، فيما توفي 10 أشخاص ليصل إجمالي الضحايا إلى 1200، وارتفع معدّل الوفيات نسبة إلى المُقيمين إلى 179 شخصاً في المليون. أمّا نسبة الحدوث المحلية فهي احتمال تعرّض 369 شخصاً من بين كل مئة ألف مُقيم.

أما اللافت، فهو انخفاض نسبة إيجابية الفحوصات في الأسبوعين الماضيين لكل مئة فحص من أكثر من 15% إلى 12,8%، «وذلك نتيجة للإقفال التام الذي نُفّذ الشهر الماضي»، وفق مصادر وزارة الصحة، «ما يُحتّم الحذر واتخاذ التدابير والإجراءات الوقائية اللازمة لتحقيق أكبر قدر من السيطرة على الوضع». وهو ما يجب أن يرفق بإجراءات أكثر حزماً في مواسم الأعياد، لأن الواقع الاستشفائي، رغم كل «التبشيرات» التي سيقت بشأن زيادة عدد أسرّة العناية الفائقة، لا يزال مترنحاً. ووفق الأرقام الرسمية، وصل عدد المصابين في غرف العناية الفائقة الى 391، في حين أن العدد الإجمالي لأسرّة العناية الفائقة المخصصة لكورونا لا يتجاوز الـ450، ما يعني أن هناك نحو 59 سريراً شاغراً فقط، وهو مؤشر مقلق في ظلّ ارتفاع نسبة المرضى الذين يحتاجون إلى إقامات طويلة في العناية الفائقة، بحسب مدير مستشفى رفيق الحريري الحكومي فراس أبيض الذي أشار إلى حالات تترافق فيها الإصابة بعوارض تمتد لأسبوعين إلى ثلاثة أسابيع أو أكثر، «ما يعني حكماً إشغال الأسرّة لفترة أطول».

(الأخبار)

بات لبنان في المرتبة 54 عالمياً في عدد الإصابات (هيثم الموسوي)

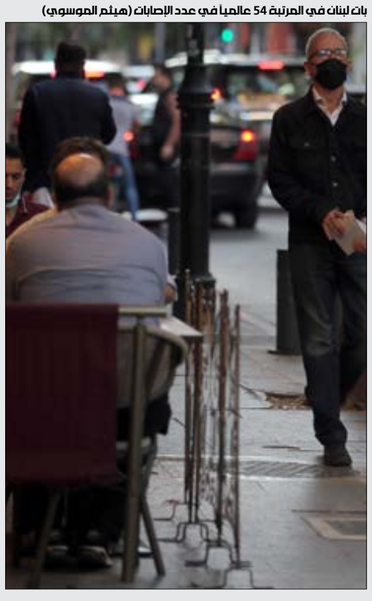

فرحة لاعبي النجمة بالفوز العزيز على الأنصار (كريم ناجي)

الكرة اللبنانية

النجمة يحسم القمة: صدارة الدوري حمراء

أسقط فريق النجمة التحليلات والتوقعات حول قمة الدوري اللبناني لكرة القدم. حين فاز على فريق الأنصار 2-1 في ختام الاسبوع الثامن. أثبت النجمة ان «دربي لبنان» هو خارج الحسابات و«النظريات الفنية» والترجيحات. هو قمة تقليدية الكلمة الاولى والاخيرة للملعب. وامس قال ملعب جونيه كلمته: بيروت حمراء. هي الكلمة التي احتفل عبرها لاعبو النجمة بعد المباراة. فوز أشعل المنافسة على اللقب مع انتزاع الصدارة من الأنصار. ليس هذا فقط بل إهداء الوصافة للساحل

عبد القادر سعد

النجمة في الصدارة. خلاصة الأسبوع الثامن من الدوري اللبناني لكرة القدم. هو أمرٌ ليس بالسهل في ظل وجود فريق مرعب كالأنصار. لكن النجمة فعلها وأزاح الأنصار عن الصدارة دافعاً به الى المركز الثالث. استحق النجمة الفوز. واستحق مدربه موسى حجيج الخروج فائزاً ومتفوقاً على مدرب الأنصار العراقي عبد الوهاب ابو الهيل. صحيح أن اللاعبين هم كانوا على أرض الملعب وكانت الغلبة للاعبي النجمة الذين قلبوا تأخرهم بهدف حسن شعيتو «موني» الجميل في الدقيقة 32 الى فوز بهدفي خالد تكه حي من ركلة جزاء في الدقيقة 53 وهدف خرافي لعلي طنيش «سيسي» في الدقيقة 67، لكنّ الفوز الأكبر كان للمدرب حجيج في «معركته» مع أبو الهيل، حين تفوّق بتبديلاته وقراءته للمباراة، خصوصاً في الشوط الثاني. فالشوط الأول كان أنصارياً، لكنّ النجماويين، وعبر تبديلات حجيج، وخصوصاً دخول إدمون شحادة وخالد تكه جي، قلبوا الطاولة على الأنصاريين.

لا يمكن تعداد النتائج الإيجابية لفوز النجمة على الأنصار. أولاً الصدارة برصيد 18 نقطة، ثانياً حسم القمة التقليدية لصالح النجمة، ثالثاً المحافظة على سجل الفريق خالياً من الخسارة شأنه شأن فريقي شباب الساحل والإخاء الأهلي عاليه، رابعاً إشعال المنافسة على اللقب بعد تساوي ثلاثة فرق بالنقاط (18 نقطة لكل منها) وهي النجمة والساحل الثاني والأنصار الثالث، مع وجود الإخاء الأهلي عاليه على مقربة مع 16 نقطة في المركز الرابع. أمرٌ يرفع من جمالية الدوري قبل ثلاث مراحل على انتهاء «الذهاب» أو الدوري المنتظم.

فوز النجمة لم تنسحب إيجابيته على الساحل والمنافسة فحسب، بل أيضاً طالت نادي العهد الذي قرّبه فوز النجمة على الأنصار وفوزه هو على الصفاء 2-1 من المقدمة ولو بشكل طفيف، حيث قلص الفارق مع المتصدر من تسع نقاط الى ست، محتلاً المركز الخامس برصيد 12 نقطة.

فوز النجمة كان من صنيعة لاعبيه جميعاً من دون استثناء، مع تألق للظهير الأيمن أندرو صوايا بشكل لافت ومهدي الزين ومحمود سبليني، وطبعاً لتكه جي وطنيش مسجلي هدفي الفوز العزيز.

في المقابل، أخفق لاعبو الأنصار في حسم إحدى أهم مباريات هذا الموسم، وصعبوا الأمور على عاتقهم. فبدلاً من الابتعاد في الصدارة بفارق ست نقاط، وجدوا أنفسهم في المركز الثالث متأخرين بفارق المواجهات عن النجمة المتصدر والساحل الوصيف. خيّب الأنصاريون آمال جماهيرهم ورسموا أكثر من علامة استفهام حول قدرة الفريق على التفوّق في المباريات الكبيرة.

فالأنصار لعب حتى الآن ثماني مباريات يمكن اعتبار ثلاث منها قوية مع فرق إما تنافسه على اللقب أو توازيه قوة. لكنه سقط في امتحانين أمام النجمة وشباب الساحل، أما الامتحان الثالث الذي فاز فيه على العهد فجاء ضمن ظروف دراماتيكية، حيث يمكن القول إن العهد خسّر نفسه وليس الأنصار من فاز.

هذا الأمر يثير التساؤلات حول كيفية إدارة الأمور في النادي «الأخضر» على جميع الصعد، إدارياً وفنياً، مع سؤال كبير يطرحه جمهور النادي الكبير: إذا لم نحرز اللقب مع فريق كهذا، متى نحرزه؟

صحيح أن الأنصار ما زال المرشّح الأبرز لإحراز اللقب، لكن على أرض الملعب، وتحديداً في المباريات الكبيرة، بدا أن الأنصار غير قادر على الحسم. لكن رغم ذلك ما زالت الكرة في ملعب الأنصاريين، مع إمكانية استعادة زمام الأمور في حال تمت معالجة مكامن الخلل في الفريق.

الأسبوع الثامن من الدوري لم يشهد مباراة النجمة والأنصار فقط، فأمس فاز شباب الساحل على شباب البرج 1-0 على ملعب بحمدون، سجّله حسين رزق في الدقيقة 41 بعد ركلة جزاء سددها عباس عاصي وصدها الحارس عمر إدليبي. فوز هزيل لكنه كاف لإحراز ثلاث نقاط والتقدم الى المركز الثاني قبل مواجهة الصفاء في الأسبوع التاسع.

في الوقت عينه، كانا فريقا البرج والإخاء الأهلي عاليه يتعادلان سلباً على ملعب العهد. تعادل جيد للبرج الذي يحتل المركز السادس برصيد 10 نقاط. ومخيب للإخاء. فالبرج أظهر في اللقاء تحسناً في أدائه مقارنة بما قبل التوقف بسبب قرارات كورونا. فهو فاز على شباب البرج الأربعاء وتعادل مع الإخاء، وكان قريباً من الفوز. أما الإخاء فما زال يبحث عن صورة ما قبل التوقف، إذ تعادل الفريق مرتين سلباً في أسبوع واحد، المرة الأولى مع طرابلس في الأسبوع السابع وأمس مع البرج وبقي رابعاً برصيد 16 نقطة.

يوم السبت شهد فوزاً طال انتظاره للعهد حين فاز على الصفاء 2-1 على ملعب جونيه. ويعود آخر فوز للعهد الى 31 تشرين الأول حين فاز على الشباب الغازية في الأسبوع الخامس. سجل للعهد نور منصور في الدقيقة 23، وأضاف حسن سرور أفضل لاعبي فريقه الهدف الثاني في الدقيقة 60، في حين سجل هدف الصفاء جواد طلايع في الدقيقة 62. عزّز العهد المركز الخامس برصيد 12 نقطة وحلّ الصفاء في السابع برصيد 10 نقاط.

على ملعب كفرجوز، كان الشباب الغازية يستعيد توازنه ويحقق فوزاً غالياً على حساب السلام زغرتا 2-1. سجّل للفائز حسن حمود وحسين جواد خليفة في الدقيقتين 33 و76، وللسلام وليد فتوح في الدقيقة 47. فوز منح التقدم للغازية الى المركز العاشر برصيد ست نقاط، وبقي السلام زغرتا أخيراً بنقطة وحيدة.

في الوقت عينه، كان التضامن صور يتعادل مع طرابلس سلباً على ملعب العهد في لقاء ضعيف المستوى غابت عنه الفرص. تراجع التضامن الى المركز 11 برصيد خمس نقاط، وحل طرابلس ثامناً برصيد تسع نقاط.

أشعل فوز النجمة الصراع على الصدارة واللقب مع تساوي ثلاثة فرق في المقدمة بعدد النقاط

غياب إداري

قمة الدوري اللبناني في جونيه لم تفتقد الجمهور فقط، بل افتقدت الحضور الإداري الذي يرتقي الى مستوى «الديربي». فمن جانب الأنصار حضر عضوا اللجنة الادارية محمود الناطور وأيمن الشامي فقط. أما من جانب النجمة فلم يحضر أي إداري. قد يكون غياب أمين السر أسعد سبليني مبرراً، لكونه يتعافى من عملية جراحية، لكن غياب باقي الأعضاء بدا مستغرباً جداً. اللافت أن مباراة النجمة والأنصار شهدت حضوراً للمرة الأولى لمنسق الرياضة الجديد في تيار المستقبل فيصل قلعاوي والقيادي في التيار أحمد هاشمية في حين غاب معظم إداريي الفريقين اللذين من المفترض أنهما ينتميان الى هذه المرجعية. أمرٌ تكّهن بأسبابه أحد المتابعين، معتبراً أن الغياب الإداري إما يندرج ضمن عدم ثقة كل طرف بفريقه، وبالتالي تجنباً لإحراج الخسارة في الملعب، أو أن الأمور لا تسير على ما يرام مع القيادة الرياضية الجديدة، وخصوصاً على صعيد النجمة.

انتخابات

15-0 في اتحاد «الطائرة» وتزكية في «الطاولة»

انتخبت لجنة إدارية جديدة للاتحاد اللبناني للكرة الطائرة مؤلفة من 15 عضواً برئاسة وليد القاصوف الذي فازت لائحته المكتملة بالكامل (15-0) وحققت فوزاً كبيراً على اللائحة الثانية المؤلفة من 12 مرشحاً.

وجرت العملية الانتخابية الحاشدة في مجمّع ميشال المر، وحضر محمد عويدات وجوانا الرمّال ممثلين لوزارة الشباب والرياضة، وجورج زيدان ممثلاً اللجنة الأولمبية اللبنانية ورئيس الاتحاد ميشال أبي رميا واعضاء الاتحاد، ومندوبو الأندية، والمرشحون ورجال الصحافة والاعلام.

وجاء فوز لائحة القاصوف بالكامل، إذ تفوّقت على منافستها في الدرجات الأولى والثانية والثالثة والرابعة بما أظهر قوة اللائحة وتماسكها. وغابت الحماوة المتوقعة، وانتهت العملية الانتخابية بتهنئة الخاسرين للفائزين، وسط روح رياضية عالية من الجميع، بعكس المشهد الصاخب الذي بدا قبيل بدء العملية الانتخابية.

وقبل البدء بالانتخابات، أعلن عشرة مرشحين سحب ترشيحهم وهم: ايلي عبد الأحد، اميل جبور، ابراهيم فياض، سمير غصن، ميشال بريور، سمير عساف، طوني غانم، الياس الطايع، حنا الزيلع وربيع فراج، ليبقى في المنافسة 29 مرشحاً من أصل 39 قدموا ترشيحاتهم (15 على اللائحة الاولى برئاسة وليد القاصوف و12 على اللائحة الثانية ومرشحان منفردان اثنان هما: شادي بو فرحات وزين حمية) كما تأمّن النصاب القانوني (الثلثان) بحضور 68 نادياً من أصل 95 يحق لها التصويت.

وجاءت عملية فرز الأصوات كالآتي: - الفائزون: وليد القاصوف(132 صوتاً)، أسعد النخل(127)، علي خليفة(125)، علي بو علي(122)، ناجي باسيل(119)، عصام ابو جودة(119)، غسان قزيحة(118)، جورج نصور(113)، خليل كفوري(112)، جورج حبيب(109)، طوني شربل(108)، رفيق عيسى(108)، عساف مهنا(105)، الدكتور ايلي موسى(103) وجوزيف سعادة(83).

-الخاسرون: غسان قرداحي(78)، ماهر ضناوي(66)، ربيع عاشور(62)، غسان ابي انطون(57)، شادي بو فرحات(56)، فادي الحاج(52)، غازي رمضان(50)، فوزي نادر(48)، بولا خليفة(47)، أنيس نعمه(45)، الدكتور وليد كرم(43)، بسام خليفة(39) وزين حمية(16).

ثم عقد الأعضاء الفائزون جلسة توزيع المناصب، وتوزعت المناصب كالآتي: وليد القاصوف(رئيساً)، علي خليفة(نائباً للرئيس)، أسعد النخل(نائباً للرئيس)، جورج نصور(نائباً للرئيس)، غسان قزيحة(نائباً للرئيس)، عصام ابو جودة(أميناً للسر)، جوزيف سعادة(أميناً للصندوق)، ناجي باسيل(محاسباً)، الدكتور إيلي موسى(مديراً للمنتخبات الوطنية)، جورج حبيب(مديراً للاتحاد)، طوني شربل، رفيق عيسى، علي بو علي، خليل كفوري وعساف مهنا (أعضاء مستشارين).

وزّعت اللجنة الادارية الجديدة لاتحاد الكرة الطائرة مناصبها بعد انتهاء الانتخابات (بروفوتو)

وبعد انتخابه قال القاصوف «أتوجه بالشكر الى كل من دعمنا من المحاضر الأولبي الدولي جهاد سلامة الى الدكتور مازن قبيسي والى عائلة اللعبة التي صوّتت للائحة التي كان لي شرف رئاستها، والاعضاء الفائزون عملوا بيد واحد وكتلة واحدة متراصة من اجل ضمان نجاح جميع اعضاء اللائحة، وهذا ما تحقق. واهدي هذا الانتصار الكبير (15-0) الى رئيس اللجنة الاولمبية جان همام». كما وجّه الرئيس السابق للاتحاد ميشال ابي رميا «التهنئة الى اللجنة الادارية الجديدة برئاسة الصديق وليد القاصوف، واكرّر انني ساكون الى جانب الاتحاد الجديد».

تزكية في كرة الطاولة

وفي السياق الانتخابي عينه، أبصرت لجنة ادارية جديدة للاتحاد اللبناني لكرة الطاولة النور بالتزكية برئاسة جورج كوبلي خلال الجمعية العمومية الانتخابية التي انعقدت في نادي المون لاسال (عين سعادة) بعد ظهر السبت. فبحضور المحامي فرنسوا سعادة ممثلاً اللجنة الأولمبية ومندوبي 76 نادياً من أصل 102 يحق لها التصويت (تأمّن النصاب القانوني)، ورئيس واعضاء اللجنة الادارية للاتحاد، والمرشحين ورجال صحافة وإعلام، انتُخبت اللجنة الادارية المؤلفة من 11 عضواً بالتزكية.

ثم عقد الأعضاء الفائزون جلسة توزيع المناصب التي جاءت على الشكل التالي: جورج كوبلي (رئيساً)، رافي ممجوغوليان (نائباً للرئيس)، الدكتور عادل دمج (نائباً للرئيس)، الدكتور بيار هاني (أميناً عاماً)، المحامي نور الدين (أميناً للصندوق) كابي عريضة (محاسباً)، ريتا بصيص، ناجي حلال، وسام شيري، روي العقيقي وسحاق بيديان (أعضاء مستشارين).

(الأخبار)

أصبح وليد قاصوف الرئيس الجديد لاتحاد الطائرة. وجورج كوبلي للطاولة

استراحة

كلمات متقاطعة 3621

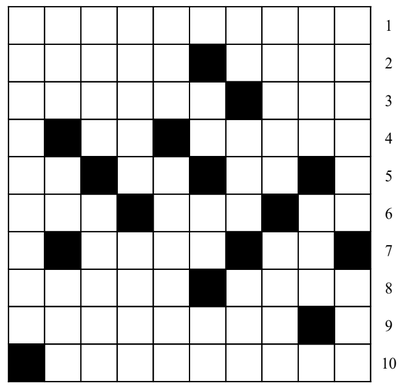

أفقيا

1- قيصر روماني – 2- لقب للشيطان – مدينة هولندية – 3- ينصرف ويرتدّ عن الشيء – إحدى القارات – 4- عاصمة اوروبية – للتاوه – 5- يبس الخبز أو اللحم – قادم – رجل دين – 6- ضمير متصل – يافع ذكر – رجاء – 7- لطم – عائلة فرنسي أعمى إخترع الحروف الناتئة لتعليم العميان – 8- من الأسلحة النارية – النبلة – 9- الممنوعة والمجردة من الحقوق – 10- ثقابيّ بولونيّ ورئيس جمهورية سابق

عمودياً

1- عاصمة أرمينيا – آلة مستطيلة من حديد تُرفع أو تُقلع بها الحجارة – 2- ألمي – أخاصم أشد الخصومة – 3- زعيم الثورة الروسية – وطواط – 4- بحر – من الطيور الجارحة – ماكل الدواب – 5- متشابهان – بئر عميقة – إسم موصول – 6- هجران ونسيان – المتوفي – 7- قطع عظيمة من الأرض غير منفصل بعضها عن بعض بلغة الجغرافيا – السقي – 8- إسم أطلق في كتاب التوراة على الله – مدينة قديمة في تركيا – 9- هطل المطر – مدينة إيرانية – ضمير منفصل – 10- شخصية مالية لبنانية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- المانش – جحا – 2- ليدو – فلافل – 3- ابن سيرين – 4- سر – من – يسدي – 5- وفا – افج – فز – 6- ديلاور – سنا – 7- لاغرانج – 8- صل – شعوري – 9- بلعام – ينمّ – 10- البلطيق – حظ

عمودياً

1- الأسود – دبا – 2- ليبرفيل – ل ل – 3- مدن – الأصعب – 4- أوسم – أغلا – 5- يناور – مطّ – 6- شفر – فراش – 7- ليبج – نعيق – 8- جانس – سجون – 9- حفّ – دفن – رمح – 10- التيراني

sudoku 3621

4		1	6		5		8	2
	6		2		9			4
				8		5		
2			8					3
8				5	7		2	
	3		4					7
	8		7		3			
1				4				
	5	6		1			4	8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3620

1	5	4	2	8	3	9	6	7
6	2	8	5	7	9	1	4	3
9	7	3	6	1	4	8	5	2
8	9	7	1	6	5	2	3	4
3	1	6	9	4	2	7	8	5
2	4	5	8	3	7	6	9	1
7	8	1	4	5	6	3	2	9
5	6	9	3	2	1	4	7	8
4	3	2	7	9	8	5	1	6

مشاهير 3621

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثل أميركي ومغني وطيار بدأت شهرته في أواخر السبعينات من القرن الماضي خاصة في فيلم « حمى ليلة السبت » حيث رُشّح لنيل جائزة الأوسكار

6+9+7+5+11+4 = نهر يمر في العراق ■ 1+2+3+8 = عاصمة الاسكا ■ 10+5 = خنزير بري

حل الشبكة الماضية: جورج طرابيشي

إعداد نعوم مسعود

الحدث

تُبدي السلطات الجزائرية اهتماماً بالغاً بصفقة التطبيع الثلاثية بين المغرب وإسرائيل والولايات المتحدة الأميركية. وتُعتبر مايجري مقدّمة لوجود صهيوني على حدودها الغربية. واسهمت هذه التطوّرات في ظهور الرئيس عبد المجيد تبون، الغائب منذ نحو شهرين بسبب المرض، وطمأنته الجزائريين إلى أن «بلادهم قوية»

غضب واستنفار بوجه الرباط
الجزائر تتحسّب لوصول العدوّ إلى حدودها

الجزائر ـ محمد العيد

فجّر اتفاق التطبيع المغربي - الإسرائيلي غضباً جزائرياً عارماً، خصوصاً أن في تفاصيله استهدافاً واضحاً للجزائر، كما بدا بالنسبة إلى الأخيرة. فالمغرب لعب على أكثر الأوتار حساسية للجزائريين، لكونه أغرى الولايات المتحدة بالتطبيع مع إسرائيل في مقابل قبولها الاعتراف بسيادته على الصحراء الغربية، وهي المنطقة التي تدعم الجزائر خيار تمكين سكّانها من تقرير مصيرهم. ومن الواضح أن هذه التطوّرات الجديدة جعلت إسرائيل، التي يعاديها الجزائريون بقوة، ليست مجرّد دولة احتلال تقيم علاقات مع جارهم الغربي، بل شريكاً في قضية الصحراء الغربية، وهو أمر لا يمكن إزاءه بالنسبة إلى السلطات سوى توخّي أقصى درجات الحذر.

> هذا الشعور بوجود استهداف اللافت في الجزائر، خلال الفترة الأخيرة، تولّد نوع من الإجماع على وجود خطر خارجي على البلاد

للجزائر عبّر عنه بوضوح الوزير الأول، عبد العزيز جراد، عندما قال إن «هناك عمليات خطيرة تحدث في حدودنا تريد ضرب استقرار الجزائر». وأضاف جراد أن «الدلائل اليوم تتجلّى بوضوح على تحذيرات الحكومة السابقة من وجود جهات خارجية تريد ضرب استقرار البلاد». وأكد أن هناك اليوم «إرادة حقيقية في حدودنا لوصول الكيان الصهيوني»، داعياً إلى «التكاتف بين الجزائريين وحلّ مشاكلهم الداخلية». كما أن ما أعطى الانطباع بخطورة الوضع هو الظهور المفاجئ للرئيس عبد المجيد تبون، على رغم علامات المرض البادية عليه، لبثّ رسائل طمأنة للجزائريين، إذ جزم، تبون، في تعليقه على «الأوضاع السياسية في المنطقة»، أن «الجزائر أقوى من كل ما يظنه البعض»، لافتاً إلى أن «ما يجري حالياً كان منتظراً لكن الجزائر لا تتزعزع».

ويشير كلام الرئيس الجزائري بشأن توقّعاته لصفقة المغرب، إلى تصريحاته السابقة التي هاجم فيها بشدّة «هرولة البعض نحو التطبيع»، مؤكداً أن هذا المسار لا يمكن أن تمضي فيه الجزائر. وكان لتلك التصريحات أثر واضح على العلاقات مع دولة الإمارات، والتي أصابها البرود في الفترة الأخيرة، إذ ردّت أبو ظبي، التي دشّنت مسار التطبيع، على طريقتها، بفتح قنصلية في مدينة العيون في الصحراء الغربية التي تعتبرها الجزائر محتلّة، ثمّ سرعان ما تبيّن أن الأمر يتعلّق بصفقة أكبر، ترعاها الولايات المتحدة، بإعلان دول أخرى عربية خطوات مشابهة، إلى أن انتهى الأمر بإعلان المغرب التطبيع مقابل اعتراف الدولة الأكبر في العالم بسيادته على الصحراء الغربية، وذلك في اكتمال لباقي تفاصيل مشهد التحالف الجديد.

اللافت أن البيان الرسمي للخارجية الجزائرية لم يُبدِ في مضمونه اكتراثاً كبيراً بإعلان الولايات المتحدة اعترافها بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، تاركاً للسياسيين تصدّر المشهد، ما يوحي بأن الإشكال لا يكمن في قضية الصحراء الغربية فقط، بقدر ما يتّصل بدخول العنصر الإسرائيلي ومخابراته إلى هذه المنطقة التي ظلّت تعيش حالة من السكون سنوات طويلة. وفي ردّها على خطوة واشنطن، قالت الخارجية الجزائرية إن القرار الأميركي ليس له أي أثر قانوني، ويتعارض مع جميع قرارات الأمم المتحدة. وأضافت أن القرار المذكور يُقوّض كلّ جهود خفض التصعيد المُنزلة حتى الآن، مشيرة إلى أن «موقف الجزائر يستند إلى الشرعية الأممية وضدّ منطق القوة والصفقات المشبوهة».

وفي موقف الأحزاب الكبيرة الموالية للسلطة، وحتى المعارضة لها، يظهر حجم الغضب الجزائري، باعتبار الخطوة المغربية محاولة للاستقواء بإسرائيل، في تخلٍّ من هذا البلد «الشقيق» عن «شرف الخصومة». ووصف حزب «جبهة التحرير الوطني»، الذي يسيطر على البرلمان، اتفاق التطبيع بـ«صفقة الذل والعار وبيع شرف الأمة في يوم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، في الوقت الذي «يرزح فيه الشعبان الفلسطيني والصحراوي تحت نير الاحتلال والقمع والدوس على حقوق الإنسان». أما «التجمّع الوطني الديموقراطي»، ثاني الأحزاب الموالية، فاعتبر أنه «لا يمكن لهذه الصفقة غير الشرعية أن تُغيّر من الوضعية القانونية والتاريخية للصحراء الغربية، التي هي ملك لسكّان الصحراء الغربية دون غيرهم».

من جانبها، رأت «حركة مجتمع السلم» أن «انخراط النظام المغربي في مسار التطبيع هو كذلك تهديد لدول المغرب العربي بإدخالها في دائرة الاضطرابات التي كانت بعيدة عنها، وجلب لمكائد العدو على حدودنا»، مشيرة إلى أن «النظام المغربي يتحمّل المسؤولية كاملة عن آثار هذه الخطوة المشؤومة وكلّ ما سينجرّ عنها». لكن هذه الحركة، المحسوبة فكرياً على تيار «الإخوان المسلمين» في الجزائر، ذكرت أن لديها ثقة بمَن وصفتهم بـ«العقلاء الرسميين، وفي ثبات موقف القوى السياسية والاجتماعية والثقافية وثبات القوى الجماهيرية في المغرب الشقيق، لإبطال الاتفاق». غير أن البيان الأخير لـ«حزب العدالة والتنمية» المغربي، المنتمي إلى التيار نفسه، سرعان ما ولّد خيبة أمل، بعد دعمه صفقة الملك المغربي، في مناقضة لأدبيات هذا التيّار الرافض للتطبيع.

يظهر حجم الغضب الجزائري في موقف كبرى الأحزاب الموالية للسلطة وحتى المعارضة (أ ف ب)

واللافت في الجزائر، خلال الفترة الأخيرة، تولّد نوع من الإجماع على وجود خطر خارجي على البلاد، بين السلطة من خلال تصريحات مسؤوليها، والمعارضة عبر بيانات أحزابها. لكن الاختلاف يبقى كبيراً في المقاربة؛ فالمعارضة تعتبر أن الأزمة السياسية والاقتصادية الداخلية وتدهور حالة الحريات والغلق الإعلامي وغياب توجّه لتحقيق التوافق من أجل الذهاب إلى انتقال ديمقراطي، هي أكثر ما يضعف وضع الجزائر، ويجعلها رهينة للابتزازات الخارجية. غير أن السلطة، في ردّها، ترفض تماماً هذه النظرة، وتؤكد أن مسار الإصلاحات الجاري سيقود نحو «الجزائر الجديدة» التي تضمن الحقوق والحرّيات لمواطنيها. وأمام حالة الانسداد الجارية، وفي ظلّ ضغط الوضع الخارجي، ظهرت عدّة مطالبات في الفترة الأخيرة بضرورة فتح حوار سياسي شامل في البلاد، في وقت دعا فيه رئيس أركان الجيش، الفريق سعيد شنقريحة، إلى رصّ الجبهة الداخلية في مواجهة التحدّيات الخارجية.

اليمن

توقّعات بقرب سقوط «تداوين»
قوات صنعاء تُحصّن تقدّمها نحو مأرب

في ظلّ حالات انشقاق متواصلة في صفوف القوات الموالية لـ«التحالف» في محافظة مأرب، دفعت الأخير إلى التوجيه بالتحفيف في أسباب تلك الانشقاقات. تتابع قوات صنعاء عملية تطويف مركز المحافظة من الاتجاهات كافة، حتى لا تترك أيّ ثغرة يمكن من خلالها إعادة بناء «خطوط الدفاع» عن المدينة

صنعاء ـ رشيد الحداد

تقدّمت قوات الجيش اليمني و"اللجان الشعبية" في جبهات جنوب مأرب وشمالها وغربها خلال الأيام الماضية. وبعد معارك عنيفة خاضتها مع القوات الموالية للرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، تمكّنت من إحراز اختراق جديد في جبهات جنوب مأرب، حيث نقلت المعارك إلى مناطق تقع بالقرب من سدّ مأرب. كما واصلت القوّة الصاروخية التابعة لصنعاء توجيه ضربات شبه يومية ضدّ معسكرات التحالف السعودي - الإماراتي ومقرّاته في محيط المدينة. وعلى رغم فشل قوات هادي في بناء خطوط دفاع جديدة عن مركز المحافظة، تُجري الإمارات تحرّكات في الساحل الغربي لإرسال أربعة ألوية عسكرية من ميليشيات نجل شقيق الرئيس الراحل، طارق محمد عبد الله صالح، الموالية لها، للقتال في مأرب. وهو التوجّه الذي أثار استياء حزب "الإصلاح" (الإخوان)، لكونه يستهدف ترجيح كفّة رئيس أركان قوات هادي، صغير بن عزيز، الموالي للإمارات، على كفة نائب الرئيس المستقيل الفريق علي محسن الأحمر، ووزير الدفاع في حكومة هادي محمد المقدشي.

وأفاد مصدر قبلي، "الأخبار"، بأن الجيش و"اللجان" خاضا معركة عنيفة مع قوات هادي المسنودة بمسلّحين قبليين وعقائديين في ثلاثة محاور جنوب المدينة، وتمكّنا من التقدّم في محور مديرية جبل مراد، حيث تجاوزا منطقة الحيد الاستراتيجية، بالتزامن مع تقدّم آخر في محور جبهة نجد المجمعة وجبهة رحوم خلال اليومين الماضيين. وأشار المصدر إلى أن قوات صنعاء سيطرت على مناطق واسعة في وادي أبلح وصولاً إلى عقبة أبلح، إضافة إلى المنطقة الفاصلة بين جبل مراد ومدينة مأرب. كذلك، تقدّم الجيش و"اللجان"، وسط غارات كثيفة من طائرات "التحالف"، في مناطق جديدة شمال المدينة. وبعد معارك عنيفة استُخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة، تمكّنا من السيطرة على قرن خرفان ونقطة الميل شمال مأرب. في هذا الوقت، تواصلت المواجهات في جبهات غرب المدينة، حيث سيطر الجيش و"اللجان" خلال الأيام الماضية على عدد من المناطق على رغم الدفاع المستميت من قِبَل قوات هادي، مسنودة بسلاح الطيران. ووفقاً لمصادر مطلعة، فقد أحكمت قوات صنعاء سيطرتها على "معسكر الدفاع الجوّي" التابع لحكومة هادي بالقرب من معسكر تداوين، الذي يُعدّ المقرّ الرئيس لـ"التحالف" في محافظة مأرب، وهو ما ينذر بقرب سقوط "تداوين" خلال الأيام المقبلة. وكانت مصادر مطّلعة تحدّثت عن انشقاق كتيبة في "معسكر الدفاع الجوي" لدى وقوع الأخير تحت حصار قوات صنعاء الثلاثاء الماضي، بينما ذكرت مصادر محلّية أن تلك القوات تمكّنت من السيطرة على كامل منطقة الحزمة منتصف الأسبوع الفائت، موضحة أن هذه المنطقة تُعدّ الأقرب إلى ضواحي مدينة مأرب.

> تتبادل حكومة هادي وقيادة «التحالف» الاتهامات بالفشل في الدفاع عن مأرب

في المقابل، حاولت قوات هادي، الإثنين الماضي، إحداث اختراق جديد في جبهة مدغل غرب المدينة، مسنودة بعشرات الغارات الجوية، وتمكّنت من السيطرة على منطقة الخربة، وحاولت الاقتراب من الكتب، لكنها قوبلت بالتفاف عسكري للجيش و"اللجان الشعبية" من منطقة الكسارة ومناطق أخرى كالقفيحة والصفيرا في مديرية مدغل، أدّى إلى محاصرة لواء عسكري كامل، توازياً مع تقدّم قوات صنعاء أكثر من 10 كيلومترات في المنطقة نفسها، لتصل إلى منطقة السمرة الواقعة في أطراف مديرية رغوان، والقريبة من منطقة الأسداس الاستراتيجية غرب مدينة مأرب.

في خضمّ ذلك، اعترفت وثيقة عسكرية صادرة عن وزارة الدفاع في حكومة هادي، أواخر الشهر الفائت، بانهيار الروح المعنوية للقوات الموالية لـ"التحالف"، وذلك ردّاً على طلب قيادة الأخير منها تفسير أسباب الانهيار. ولامت الوزارة قيادة "التحالف" على تقديم الدعم العسكري والمالي لجبهات خارجة عن سيطرتها، كمليشيات "المجلس الانتقالي الجنوبي" وميليشيات طارق صالح في الساحل الغربي، في مقابل تجاهل قواتها في جبهات مأرب. وقال وزير دفاع هادي، اللواء محمد المقدشي، في المذكّرة، إن جنوده يعيشون حالة انهيار كلّي في مأرب، عازياً ذلك إلى ما وصفه بـ"اختراق الحوثيين" لقوّاته عبر "شراء الولاءات" كما زعم، إضافة إلى اعترافه بوجود فساد كبير في صفوف قيادة وزارته.

ووفقاً لمصادر موالية لحكومة هادي، فقد تبادلت الأخيرة وقيادة "التحالف" الاتهامات بالفشل في الدفاع عن مأرب، إذ اتهم "التحالف"، بحسب المصادر، وزارة دفاع هادي ودوائرها العسكرية بالتسبّب في انشقاق المئات من الجنود والضباط وإعلانهم الولاء لقوات صنعاء، عادّاً ذلك "اختراقاً استخبارتياً خطيراً". ومن هنا، وجّهت "غرفة العمليات المشتركة" لـ"التحالف"، رئيس أركان قوات هادي اللواء صغير بن عزيز، بالتحقيق مع عدد من مديري الدوائر العسكرية وقادة المعسكرات، على خلفية الانشقاقات في تلك القوات. في المقابل، خمّلت قيادات عسكرية في مأرب "التحالف" مسؤولية الانتكاسات الأخيرة، لافتة إلى حرمان المقاتلين رواتبهم وتعمّد قتلهم بالغارات الجوية. وتفيد المصادر بأن "التحالف" يتّهم "الإصلاح"، أيضاً، بإنشاء جيش وهمي خلال السنوات الماضية في مأرب، بعدما تبيّن أن قوام ألوية المناطق العسكرية الثالثة والسادسة والسابعة التي تقاتل في محيط مأرب يبلغ 47 لواءً عسكرياً، اختفى منهم 38 لواءً عندما اشتدّت المعارك. وكان "التحالف" أوقف صرف رواتب قوات هادي قبل عدّة أشهر بذريعة وجود أكثر من 80 ألف جندي وهمي لا وجود لهم في المعسكرات.

تعزو حكومة هادي الانتكاسات إلى دعم «التحالف» لـ«الميليشيات» (أ ف ب)

وزير الخارجية المغربي: علاقتنا بإسرائيل فريدة ولا تقارَن!

«لا يمكن مقارنة علاقات المغرب بإسرائيل بعلاقات الأخيرة مع أيّ من الدول العربية، فالعلاقة بين تل أبيب والرباط فريدة». هذا ما جاء على لسان وزير خارجية المغرب، ناصر بوريطة، في مقابلة مع صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية، أمس. المقابلة مع بوريطة، المفوّض من الملك محمد السادس للتحدّث رسمياً باسم بلده في ما يخصّ الاتفاق المعلَن أخيراً بين الجانبين، تأتي بعد أيام من إشهار المغرب وإسرائيل تطبيع العلاقات القائمة أصلاً بينهما، وفي وقت يتكثّف فيه الحديث عن قرب موعد التحاق دول عربية وإسلامية بالقافلة. وكما هو واضح، فإن المنضمّين الجدد يرون في إسرائيل الوصيّ الوحيد على يهود العالم ومصيرهم، مثلما أظهرته، مثلاً، تصريحات بوريطة الذي كرّر بيان ملكه، مضيفاً أن «الاتفاق يُعدّ خطوة مهمّة في خطّ واحد مع أهداف المغرب». وتابع أن بلاده والمجتمع اليهودي «يجمعهما تاريخ مهمّ، وهو تاريخ فريد في العالم العربي. الملك يقف على رأس الدين في المغرب، وكذلك الملوك السابقون الذين احترموا اليهود وحافظوا عليهم».

وعلى الرغم من أن اليهود المغاربة، وعجزه من كونهم يهوداً عرباً، عانوا على أيدي الحركة الصهيونية التي دفعت بهم إلى الهجرة من وطنهم، ثمّ عاملتهم بعنصرية وإجحاف مقارنة مع نظرائهم الغربيين، فحافظوا نتيجة ذلك على علاقاتهم الخاصة مع المغرب، رأى بوريطة في المقابلة أن احتفاظ 700 ألف مهاجر مغربي بالعلاقات مع المغرب يعني أن الاتفاق لا يتحدّث عن تطبيع للعلاقات التي كانت طبيعية أصلاً، بل عن «إعادة العلاقات بين البلدين إلى ما كانت عليه طوال الوقت».

كذلك، تحدّث وزير الخارجية المغربي إلى الصحيفة العبرية عن تباين المواقف في بلده تجاه إعلان اتفاق التطبيع، قائلاً إن «رئيس الوزراء وزعيم حزب العدالة والتنمية (أكبر حزب إسلامي في المغرب) ليس راضياً عن الاتفاق، بل عبّر عن إدانته، ومثله وزير الشغل، محمد أمكراز، إذ اعتبرا أن إسرائيل هي احتلال صهيوني... ولكنهما دعما قرار الملك، بصفته السلطة العليا في المغرب». يُشار في هذا السياق إلى أن مغاربيين كُثراً عبّروا عن معارضتهم لاتفاق التطبيع، فيما أعلن آخرون تأييدهم له، وهو ما وضعه بوريطة، أيضاً، في خانة «الاختلاف في الرأي وتباين المواقف».

أمّا الصحيفة نفسها فقد سلّطت الضوء على أهمية العلاقة مع المغرب بصفتها باباً يسهّل «ترقية» العلاقات مع السعودية ودول أخرى. وعنونت الصحيفة: «المغرب بأيدينا»، معتبرةً أنه كلّما كانت العلاقة منفتحة وطبيعية وعلنية مع الرباط بات الأمر أسهل على عواصم أخرى مثل الرياض؛ في إشارة إلى كون الأخيرة تتمتّع بمزايا عديدة تجعلها «الوصيّة الطبيعية» على المسلمين. وفي الإطار نفسه، كشف مسؤولون سياسيون إسرائيليون، يوم الجمعة الماضي، أن السعودية لعبت دوراً مهمّاً في تطبيع العلاقات بين إسرائيل والمغرب، مضيفين أن «من المحتمل جدّاً أن تكون السعودية هي الدولة المقبلة التي تطبّع علاقاتها مع إسرائيل». كذلك، نقلت «القناة 12» عن المسؤولين الإسرائيليين قولهم إن «اتفاق التطبيع بين المغرب وإسرائيل ليس بالضرورة الأخير قبل مغادرة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، البيت الأبيض في كانون الثاني/يناير المقبل»؛ إذ إنّ «دولاً أخرى من المتوقّع أن تنضمّ إلى قطار التطبيع». أمّا بالنسبة إلى الدول الأخرى، فقد تحدّث مسؤولون إسرائيليون، أمس، إلى موقع «واينت»، عن أن «الدول المقبلة التي ستعلن عن التطبيع وإقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع إسرائيل هي سلطنة عمان والسعودية، كما يجري إجراء مباحثات مع دول إسلامية في آسيا وأفريقيا لإقامة علاقات متبادلة». وهو ما كان أكده أيضاً مستشار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، جاريد كوشنر، الذي اعتبر أن إحداث اختراق في مفاوضات التطبيع مع السعودية «مجرّد مسألة وقت».

(الأخبار)

> مسؤولون إسرائيليون: السعودية لعبت دوراً مهماً في تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل

واشنطن «تهدي» الرباط أسلحة بمليار دولار

في أعقاب إعلان اتفاق تطبيع المغرب علاقاته مع إسرائيل برعاية أميركية، أفادت مصادر مطّلعة وكالة «رويترز» بأن إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أخطرت الكونغرس بعزمها المضيّ قُدُماً في بيع طائرات مسيّرة وأسلحة موجّهة بدقّة بقيمة مليار دولار للمغرب. وبحسب هذه المصادر، تشمل الصفقة أربع طائرات مسيّرة من طراز «إم كيو-9 بي سي غارديان» التي تصنعها شركة «جنرال أتوميكس» المملوكة للقطاع الخاص، وذخائر موجّهة بدقّة من طراز «هيل فاير»، و«بيف واي»، و«جي دي أيه إم» من «لوكهيد مارتن» و«رايثيون» و«بوينغ». وكان الطرفان الأميركي والمغربي وقّعا اتفاقاً للتعاون العسكري مدّته 10 سنوات في أثناء زيارة أجراها وزير الدفاع السابق، مارك إسبر، للرباط في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي. وشمل الاتفاق عدّة بنود، منها تعزيز التعاون العسكري بين البلدين من خلال النهوض بمشاريع مشتركة للاستثمار في قطاع صناعة الدفاع المغربيّ.

(الأخبار)

أميركا

رتّما كان دونالد ترامب في انتظار هذا اليوم ليتأكّد من خسارته الانتخابات الرئاسية أمام منافسه الديموقراطي جو بايدن. بعد فشل محاولاته المتكرّرة قلب النتيجة لصالحه بأيّ ثمن، يبدو من تصريحاته أنه يعوّل على معجزة - لن تحدث - من أجل قلب نتيجة انتخابات المجمّع الانتخابي

ترامب أمام لحظة الحقيقة: بايدن فائزاً رسمياً اليوم

اليوم، سيلتزم دونالد ترامب، فعلياً، بوعده بـ«إخلاء البيت الأبيض»، على ما كان قد أعلنه، قبل فترة. إنه أول إثنين بعد ثاني أربعاء في شهر كانون الأول/ ديسمبر من عام انتخابات رئاسية، وبالتالي هو اليوم الذي يجتمع فيه أعضاء المجمع الانتخابي الـ538 ليصوّتوا نهائياً على انتخاب الرئيس ونائب الرئيس، أي ليخطوا الخطوة التي ستجعل انتصار جو بايدن رسمياً. تقليدياً، عادة ما يُنظر إلى هذا التصويت على أنه شكلي، من دون أن يوليه أحد اهتماماً يُذكر. ولكنه هذه السنة، يكتسب أهمّية خاصة، لوجود رئيس ستنتهي ولايته قريباً مثل دونالد ترامب، يرفض الاعتراف بالهزيمة، ويسعى إلى شنّ المعارك القانونية، مروّجاً في الوقت ذاته لمزاعم بالاحتيال على نطاق واسع. وإن كان ذلك يعني شيئاً، فهو أن اجتماع أعضاء المجمع الانتخابي يأتي في لحظة متوتّرة وهشّة، بالنسبة إلى المؤسّسات الأميركية ككل، وإلى النظم الانتخابية بشكل خاص.

ترامب تلقّى الضربة تلو الأخرى، منذ بدئه بحملته الرافضة لنتائج الانتخابات. وفي ضوء غياب عناصر ملموسة تدعم اتّهاماته بحصول عمليات «تزوير واسعة النطاق» في الانتخابات، فإن غالبية الشكاوى التي قدّمها حلفاؤه في جميع أنحاء الولايات المتحدة - باستثناء واحدة - قد أسقطت في المحاكم. ومن ثمّ وجّهت المحكمة العليا، الجمعة، ضربة جديدة له، برفضها النظر في طعن قدّمته سلطات ولاية تكساس يهدف إلى إلغاء نتائج الانتخابات الرئاسية في ولايات رئيسة أربع فاز بها جو بايدن، هي بنسلفانيا وجورجيا وميشيغن وويسكونسن، بحجّة أن السلطات المحلّية خرقت القوانين الانتخابية عبر توسيع إمكانية اللجوء إلى التصويت بالمراسلة. وبينهم ثلاثة عيّنهم الرئيس الذي تنتهي ولايته في كانون الثاني/ يناير، اعتبروا في قرار مقتضب أن تكساس التي صوّتت لصالح ترامب في الاقتراع الرئاسي لا يحقّ لها التدخّل في طريقة إجراء الانتخابات في ولايات أخرى. قرارٌ ردّ عليه ترامب عبر موقع «تويتر»، قائلاً إن المحكمة العليا «خذلتنا»، متّهماً القضاة بأنهم «لم يتحلّوا بالحكمة ولا الشجاعة». لكن ردّ الفعل الأعنف جاء من رئيس الحزب الجمهوري في تكساس، ألن ويست، الذي لم يتردّد في التفكير في انفصال هذه الولاية الجنوبية.

من التظاهرات الداعمة لترامب في واشنطن أول من أمس (أ ف ب)

وقال في بيان لحزبه: «ربما يتعيّن على الولايات الملتزمة بالقانون أن تتحد وتشكّل اتحاداً للولايات التي تحترم الدستور». ربّما أوجعت الضربات المتتالية ترامب، من دون أن تسقطه أرضاً، في انتظار الضربة القاضية التي سيسدّدها له المجمع الانتخابي، اليوم، بتصويته لجو بايدن رئيساً، بهامش 306 أصوات مقابل 232، وفق ما هو متوقّع، إلّا إذا كانت هناك مفاجآت. ضربةٌ سيرضخ لها الرئيس ترامب، وفقاً لِما كان قد أدلى به، في آخر تشرين الثاني / نوفمبر، عندما أكد أنه سيُخلي البيت الأبيض إذا خسر المجمع الانتخابي، من دون أن يغفل إضافة أنه في حال صوّت أعضاء المجمع الانتخابي لبايدن، فإنهم بذلك «يقترفون خطأً».

على أيّ حال، لن يغيّر تعقيب ترامب الواقع، كما لم تغيّر دعواته القضائية النتيجة. وبالتالي، فإن ما سيحصل هو أن كبار الناخبين سيجتمعون لتأكيد أصواتهم. ولكن السؤال الذي يُطرح، للمرة الأولى بشكل جدّي، هو: هل سيكون هناك ناخبون خائنون، أو ناخبون غير مؤمنين؟ وهل يمكن أن يغيّروا النتيجة؟ سؤال طُرح منذ اليوم الأول لانتخاب بايدن، بالتوازي مع الضغوط التي مارسها ترامب على المسؤولين الجمهوريين في الولايات، من أجل عدم التصديق على نتيجة التصويت الشعبي. ولكن بحسب ما يقول الأستاذ في القانون الدستوري في جامعة نيويورك، ريتشارد بلايدس، لشبكة «إن بي سي نيوز»: «لا يُتوقّع أيّ اختراقٍ يُذكر عبر ناخبين غير مؤمنين هذه السنة، على

من المتوقّع أن يصوّت 306 ناخبين لمصلحة بايدن و232 لمصلحة ترامب

اعتبار أن جو بايدن فاز بعدد كبير من الناخبين الكبار، ما يعني أن أيّ إغراء لناخب أو اثنين بالانشقاق لن يكون موجوداً، لأنهم لن يؤثّروا في النتيجة». من جهة أخرى، «إذا قامت الأحزاب السياسية بواجبها عبر وضع قائمة من الناخبين الذين سيحترمون التصويت الشعبي لصالح مرشّحهم، عندها سيقوم الناخبون الكبار بالتصويت بما يتوافق مع هذا التصويت في ولايتهم».

ما تقدّم يبقى ضمن إطار الفرضيات الأقرب للواقع، من دون أن يلغي وجود احتمالات أخرى، ولو كانت ضئيلة. فوفق النظام الانتخابي، يمكن للناخبين الكبار في بعض الولايات أن يخالفوا تعهّدهم بالتصويت لمرشّح الحزب. ولكن هذا الأمر نادر الحدوث؛ فمنذ عام 1948، كان هناك 16 «ناخباً خائناً» فقط، من بينهم سبعة في عام 2016: خمسة منهم غيّروا تصويتهم من هيلاري كلينتون إلى دونالد ترامب، واثنان من ترامب إلى كلينتون. فضلاً عن ذلك، فبحسب الدستور الأميركي، هناك 33 ولاية، إضافة إلى العاصمة واشنطن، تجبر الناخبين الكبار على الامتثال لتعهّداتهم. وعلى الأقلّ في خمس ولايات، يواجه الناخبون الكبار عقوبات في حال قاموا بتحدّي قرار الحزب أو بالتصويت عكس التصويت الشعبي، بينما تقوم أكثر من اثنتي عشرة ولاية بإلغاء واستبدال الناخب المخالف. ومن المتوقع أن يتمّ إصدار المزيد من القوانين في السنوات المقبلة، من أجل إجبار الناخبين الكبار على اتباع التصويت الشعبي، في وقت حكمت فيه المحكمة العليا، هذا العام، بالسماح بإلزام الناخبين بالتصويت لصالح الفائز في التصويت الشعبي.

قد يبدو من غير المحتمل أن يحدث ما يلفت النظر خلال تصويت المجمع الانتخابي اليوم، ولكن ذلك لا يعني أن هذا الحدث لن يكتسب أهمية من مجرّد التصديق على انتخاب بايدن رئيساً للولايات المتحدة، ووضع ترامب أمام الأمر الواقع، عبر تقريبه، أكثر من أيّ وقت مضى، من باب الخروج من البيت الأبيض.

(الأخبار)

فلسطين

انخفاض الدولار يرشّ الملح على جروح غزة

تتنوع الفئات المتضررة في غزة ربطاً بتسلّمها موارد بالعملة الأميركية (أ ف ب)

غزة - **رجب المدهون**

يتسبّب الانخفاض المتواصل في قيمة الدولار الأميركي أمام عملة الشيكل الإسرائيلي المستعملة جبراً في قطاع غزة، في تعميق الأزمات الاقتصادية لدى فئات كثيرة، خاصة العائلات المستفيدة من المنح الخارجية وتحويلات المغتربين، وأيضاً أصحاب المشاريع المتعاملين بالدولار. وفق خبراء اقتصاديين، تتسبّب حركة التطبيع العربي الجارية في زيادة قوة الشيكل؛ إذ رفعت الشراكات والاتفاقات العربية مع العدو من التوقّعات الإيجابية للاقتصاد الإسرائيلي، على رغم الآثار الكارثية لجائحة كورونا. فبعدما كان يُصرف الدولار الواحد بـ3,6 شيكل بات الآن يصرف بـ3,25.

من جرّاء الحصار الخانق على قطاع غزة وانكماش الاقتصاد المحلي، يعتمد كثير من القطاعات على الحوالات من الخارج، إضافة إلى المساعدات، مثل المنحة القطرية التي تغطي مئة ألف أسرة فقيرة بمبلغ مئة دولار شهرياً وبتسلّمها المستفيدون بالعملة الأميركية. ومع الانخفاض المتواصل في قيمة الأخيرة، باتت الخسائر مؤثرة في هذه العائلات. ويعاني سكّان القطاع من نسبة بطالة هي الأعلى على مستوى العالم، وصلت بالتزامن مع «كورونا» إلى 82% وفق رئيس «اتحاد عمال غزة»، سامي العمصي، ولهذا لم يبقَ لكثير من العائلات سوى الاعتماد على الأموال التي يرسلها أبناؤهم وأقاربهم بالدولار الذي يتسبّب ضعفه في عجزهم عن تغطية مصاريفهم المعيشية بالحدّ الأدنى.

يقول الأكاديمي في جامعة الأزهر في غزة، معين رجب، إنه بسبب فقدان عملة وطنية وتداول ثلاث عملات رئيسة (الشيكل والدولار والدينار الأردني) تكثر الفئات المتضرّرة، وأبرزها الحكومة التي تتلقى مساعداتها بالدولار في حين أن مصاريفها الداخلية بالشيكل. كما أن التجار المصدّرين، خاصة المزارعين، من أبرز المتضرّرين، لأنهم يبيعون بالدولار ومصاريفهم الداخلية بالشيكل. وليس أخيراً، يلحق الضرر بموظفي «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (أونروا) والمؤسسات التي تتلقى رواتبها بالدولار، ما يقلّل قيمة رواتبهم بنحو 20%، وفق رجب.

وبالنسبة إلى المستقبل، لا مؤشرات على عودة سعر الصرف إلى معدّله السابق، بل يتوقع محلّلون إسرائيليون أن يصل سعر صرف الدولار الواحد إلى ثلاثة شيكلات خلال 2021، خاصة في حال لم يكن هناك تدخل من البنك المركزي الإسرائيلي. كما يتوقع المحللون أن يستمرّ الوضع كذلك حتى تولّي جو بايدن الرئاسة الشهر المقبل.

وخلال جائحة كورونا، حاول «المركزي» الإسرائيلي التدخل مراراً بجمع أكبر قدر من الدولار

تسبّبت الاتفاقات العربية مع العدو في رفع التوقعات الاقتصادية للشيكل

في سوق الاحتلال التجارية لإعطائه قوة أمام الشيكل، لكن هذه الخطوة أخفقت في تخفيض الشيكل، ما يتسبّب في خسائر للمصدّرين الإسرائيليين. وبالعودة إلى المتضرّرين في غزة، ثمة فئة أخرى هي المقاولون، الذين بلغت خسائرهم بفعل ضعف الدولار أمام الشيكل أكثر من 20% طبقاً لنقيب المقاولين الفلسطينيين، أسامة كحيل. فمثلاً، المشروع الذي قيمته مليون دولار يخسر حالياً أكثر من 200 ألف شيكل فرق التحويل. ويوضح كحيل أن الوضع القائم تسبّب للمقاولين القائمين على مشاريع المنحتين الكويتية والإيطالية لإعمار غزة بخسائر كبيرة في رؤوس أموالهم، ما سينعكس على مصاريف الشركات ورواتب العمال المتدنية أصلاً.

تقرير

تخبّط أوروبيّ حيال إيران في انتظار الفعل الأميركيّ

لينا كنوش

يُمثّل تصريح رئيس الدبلوماسية الألمانية عن ضرورة إبرام «اتفاق موسّع» مع إيران تغييراً في المقاربة الأوروبية تجاه الاتفاق النووي. غير أن الخبراء الغربيين يؤكدون أن العودة إلى التفاوض مع طهران ستكون مستحيلة من دون الالتزام بالإطار الأصلي للاتفاق والرفع الكامل للعقوبات. في مقابلة مع «درشبيغل» يوم 4 كانون الأول/ ديسمبر الحالي، أعلن هايكو ماس أن للأوروبيين مطالب واضحة من إيران: «لا أسلحة نووية، ولا برنامج للصواريخ البالستية يهدّد المنطقة بمجملها». ذكّر هذا الموقف بذلك الذي أطلقه إيمانويل ماكرون في عام 2018 عشية لقاء جمعه بدونالد ترامب. الرئيس الفرنسي أصرّ، آنذاك، أيضاً، على أهمية التفاوض على اتفاق جديد أكثر إلزاماً لإيران، يضمّ برنامجها البالستي، ويأخذ في الاعتبار دورها الإقليمي («المزعزع للاستقرار»، غير أن الاتحاد الأوروبي، الذي يشارك الولايات المتحدة قلقها حيال هذا البرنامج، وكذلك حيال دور طهران الإقليمي، بقي مصرّاً على فصل هاتين القضيتين عن الاتفاق النووي. لكنّ كلام هايكو ماس يعني أن الاتحاد بات يتبنّى «الحزم» مع هذا البلد.

كريستيان لوكين، المسؤول في «مركز دراسات العلاقات الدولية» في معهد العلوم السياسية في باريس، يعتقد بأن تطوّر القدرات الصاروخية الإيرانية، حتى التقليدية منها، سيطلق سباق تسلّح إقليمياً، لافتاً إلى أن «توتّر إيران في حروب إقليمية، وتحقيقها بعض النجاحات، يدفعان الأوروبيين إلى التساؤل عن أهداف استخدامها للقوة العسكرية التقليدية». هو يعتبر أن نشاط إيران البالستي يزيد من أزمة الثقة حول نواياها: «إذا أرادت أن يُعترف بها كقوة إقليمية، فهي تحتاج إلى بناء علاقات ثقة مع جوارها والعالم، ما يعني تخلّيها عن مفهومها الثوري للدبلوماسية. هي لم تقبل تماماً إلى الآن بقواعد اللعبة»، بحسب لوكين، الذي يشير إلى أن الأوروبيين يريدون بلورة تصوّر واضح لتطوّرات موضوعية جرت منذ عام 2015.

إريك أندريه مارتان، الأمين العام لـ«لجنة دراسة العلاقات الفرنسية - الألمانية»، مقتنع، من جهته، باستحالة المضيّ نحو اتفاق موسّع إذا لم يتمّ الحفاظ على الاتفاق النووي بصيغته الأصلية. «أعتقد أنه من المفروض التركيز على التنازلات التي تستطيع مختلف الأطراف تقديمها، بدلاً من طرح فكرة الاتفاق الموسّع بداية. لا مصلحة لإيران في الموافقة على مفاوضات جديدة إن لم تتمكّن من جَنْي مكاسب من الاتفاق الأصلي»، ينظر الخبير، ينبغي أولاً رفع العقوبات عن إيران، وكذلك تلك الخاصة بالشركات الأوروبية، وتعزيز إطار الاتفاق القائم لإتاحة المجال للمضي قُدُماً. علاوة على ذلك، وبمعزل عن تصريح ماس، فإن الأوروبيين لا يمتلكون استراتيجية واضحة، وهم واقعاً في وضعية انتظارية. «سيراقب الأوروبيون عن كثب كيفية تعامل إدارة بايدن مع هذا الملف، قبل اتخاذ موقف نهائي منه. سيكون هذا الأمر اختباراً لمدى التزام بايدن بالمقاربة التعدّدية، وستظهر معالم سياسته الخارجية في مجال الأمن. هو كرّر إدانته لسياسة الضغوط القصوى، وعيّن مهندس الاتفاق النووي وزيراً للخارجية»، بحسب مارتان.

سيراقب الأوروبيون عن كثب كيفية تعامل إدارة بايدن مع هذا الملف، قبل اتخاذ موقف نهائي منه

يوافق تيبري كوفيل، الباحث في «معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية»، والمتخصص في الشؤون الإيرانية، على أن السياسة الأوروبية حيال إيران غير مكتملة المعالم حتى اللحظة. «حتى في المعسكر الديمقراطي، فإن الخطاب تجاه إيران ليس موحّداً، ونشهد خلافات لافتة. نحن في مرحلة انتقالية، ما يعني عدم التسرّع في تفسير تبعات تصريح ماس. هي بالتأكيد تشي بوجود مخاوف من دور إيران الإقليمي. لكنّ مصلحة الأوروبيين تقتضي تعزيز اتفاق 2015، والعمل على أن تلتزم جميع أطرافه بكامل مضمونه، قبل الحديث حول أيّ قضية أخرى». ووفقاً له، فإن الأوروبيين يعون أن مطلب الاتفاق الموسّع في السياق الحالي لن يكون مقبولاً من الإيرانيين. «أظنّ أنه لا بدّ من الخروج بخلاصات حول العلاقات الأورو- أطلسية في عهد ترامب بالنسبة إلى الأوروبيين. عجزت أوروبا عن مقاومة الطبيعة المتجاوزة للحدود للعقوبات الأميركية. هي دافعت عن الاتفاق النووي شفهياً من دون أن تنجح فعلياً في حماية مصالحها. إن لم يكن التضامن العابر للأطلسي قابلاً للاهتزاز، فإن التوجّه نحو استراتيجية أوروبية مستقلّة يجب أن يُترجَم عملياً في مرحلة ما».

يؤكد الخبراء الغربيون أن العودة للتفاوض مستحيلة من دون الالتزام بالإطار الأصلي للاتفاق (أ ف ب)

هنا، يجزم كريستيان لوكين أن ميل ترامب إلى عدم التعاون مع الأوروبيين هو الذي خفّزهم على التفكير بجدّية أكبر في بلورة استراتيجية مستقلّة، لكننا نلاحظ عودة للمقاربة الأطلسية المعهودة. «لا يقين لدى الأوروبيين حول ماهية التعامل المناسب مع الولايات المتحدة. من جهة، نسمع كلاماً عن ضرورة الحفاظ على مصالحنا وبلوغ قدر معيّن من النضج. ولكن، من جهة أخرى، وبمجرّد أن يسعى رئيس أميركي للحوار مع أوروبا، نرى عودة للخطاب الذي يَفترض أن لا إمكانية لأيّ فعل جدّي من دون الأميركيين. فكرة الاستراتيجية الأوروبية المستقلّة غير محدّدة بالنسبة إلى الألمان وإلى دول أوروبا الوسطى، نتيجة لتجربتهم التاريخية»، يختم لوكين.

إعلانات رسمية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلب خالد سعيد ترو بصفته الشخصية سند ملكية بدل ضائع عن حصته في العقار 3342 برجا.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

إعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلب فادي الياس راجحه بوكالته عن الياس عبدالله راجحه سند ملكية بدل ضائع لموكله في العقار 267 دير دوريت.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب نجيب سمير خير الله وكيل نبيل وسمير حبيب خير الله وغيدا سمير حبيب خير الله سندات تمليك بدل ضائع للعقارات 87 و57 و1958 و1959 بحمدون المحطة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب باسل فريد نصر بصفته الشخصية سند تمليك بدل ضائع للعقار 216 قسم 6 عين عنوب.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

◄ مبوب ►

◄ للبيع ►

للبيع عقارين بمساحة 17,200 م٢ القبة/ الشويفات، صناعي G1، يحتوي على خمسة مستودعات بمساحة 8000 م٢ للاستعلام 03/825807

◄ خرج ولم يعد ►

غادرت العاملة الاثيوبية Zinash Geze Balcha
من منزل مخدومها الرجاء ممن يجدها الاتصال على الرقم 03/943471

◄ مطلوب ►

A pharmaceutical company is hiring a medical rep. to cover Metn/Keserwen & Dahieh areas, & a part-time med rep. covering south areas. Send your CV to boctico@boctico.com.lb

سينما

«الحفلة» ليست راقصة مع ريان مورفي

ساعتان طويلتان من اللامبالاة السردية والتزييف العاطفي والقبح البصري والتفوق الأخلاقي. فيلم فارغ بلا معنى ولا جدوى، بل بائس وبائس. هل ذكرنا أنّه ممل؟ أمام شاشة تعرض هذا الفيلم، لا حياد، ولا موضوعية ولا سرد لتفاصيل جميلة لم توجد أصلاً. نحاول دوماً البحث عن اللحظات الجيدة في الفيلم السيئ، لكن «الحفلة الراقصة» (2020 ـ إخراج ريان مورفي) جعل هذه المهمة مستحيلة. هناك غباء في نقل مسرحيات برودواي إلى لغة هوليوود. فرق شاسع بين الاثنين، والاقتباس قد يكون مستحيلاً. «الحفلة الراقصة» قصة حقيقية،

> فائض بشع من الألوان الفاقعة والأزياء المبتذلة

من «الحفلة الراقصة»

نقلت مع بعض اللمعان والموسيقى إلى مسارح برودواي، لتصبح اليوم فيلماً أنطلق عرضه على نتفليكس. شريط مفرط في طبيعته وموسيقاه ومدته. متعال في خطابه وقيمة رسالته الإيجابية. عمل طموح للغاية، معلّب بشخصيات أحادية البعد. يتظاهر بأنه ذو قيمة فنية وجمالية عالية، ولكنه في الواقع دقائق، يخبرنا المخرج ريان مورفي رديء يُشعرك بالغثيان لفرط كمية البهجة المدّعاة داخله. بهجة يفترض أنّ هدفها إسعاد المشاهد، لكنه يتماشى مع احتياجات السياق الاجتماعي، وكذلك روح موسم الأعياد. في أقلّ من خمس دقائق، يخبرنا المخرج ريان مورفي رديء يُشعرك بالغثيان لفرط كمية البهجة المدّعاة داخله. بهجة يفترض أنّ هدفها إسعاد المشاهد، لكنه يتماشى مع احتياجات السياق الاجتماعي، وكذلك روح الراقصة» مع حبيبتها.

فيلم متعال وانتهازي، يركّز كل طاقته على مهاجمة حواسنا من خلال فائض بشع من الألوان الفاقعة والأزياء المبتذلة، وكاميرا تتحرك في جميع الاتجاهات. تتجلى الفظاظة بشكل خاص في المشاهد الراقصة والموسيقى التي هي أساس هذا النوع من الأفلام. إلّا أنّ مورفي لا يفهم ما الذي يجذب الناس إلى الفيلم الموسيقي. في العديد من المشاهد الراقصة، لم يكلف نفسه عناء إظهار الأجسام التي تتحرك مع الإيقاع الموسيقي، بدلاً من ذلك يُظهر الفنانين من الكتفين إلى الأعلى، وتسهم في هذا الهراء الأغاني المتواضعة والكلمات الركيكة التي لا تتناسب أبداً مع الموسيقى. ربما اعتقد مورفي أنّ طاقم تمثيل قوياً (ميريل ستريب، نيكول كيدمان...). سيكون كافياً لإخفاء هذا النقص في التألق، لكن الحقيقة أنّ موهبة التمثيل تضيع إلى حدّ كبير في فيلم كهذا. واضح في الشريط الافتقار إلى الحافز والصدق في معالجة قضايا أساسية لمجتمع المثليين. طريقة تقديمه لمشكلة رهاب المثلية مبتسطة للغاية وعامّة، يغفل المشاكل الحقيقية التي لا يزال مجتمع المثليين يعاني منها في العديد من الأماكن. لطالما كان مورفي مدافعاً عن هذه الحقوق، ولكن على الرغم من نواياه النبيلة وقلبه النقي، فإن «الحفلة الراقصة» إخفاق تام على مستويات كثيرة.

The Prom على نتفليكس

zoom

ساعتان مع «مُغنّية» أنييس فاردا

مشهد من «كليو من الخامسة إلى السابعة»

يمكن إيجاد الكثير من أعمال أنييس فاردا (1928 ـ 2019) على Mubi، لعل أبرزها «كليو من الخامسة إلى السابعة» (1962). إنها حكاية خوف وقلق وفراغ، ولكن أيضاً ولادة جديدة لامرأة جميلة. كما في جميع أفلام فاردا، تجد قصة إنسانيّة واقعيّة، تتناول موضوعات وجودية ومناقشات عن اليأس والموت والحياة، وأيضاً وجهة نظر نسوية قوية تثير التساؤلات حول كيفية نظر المجتمع إلى المرأة. «كليو من الخامسة الى السابعة» ساعتان عن حياة المغنية كليو (كورين مارشاند) النرجسية الساحرة، نمضيهما معها وهي تجوب شوارع باريس في انتظار نتائج الفحوصات الطبية التي ستؤكد أو تنفي إصابتها بمرض السرطان. كليو، امرأة أنانية تجهل محيطها، مادية، مغرورة بجمالها وتحب المرأة. في رحلتها، تلتقي بالصديقة، والحبيب، والزملاء الموسيقيين وتستمع إلى الأحاديث في المقاهي. تختلي بنفسها في حديقة، حيث تلتقي بجندي يُدعى أنطوان يشارك في حرب الجزائر، لكنه أتى لقضاء الإجازة. هذا اللقاء يصبح لحظة فارقة في حياة كلوي، إذ تجد نقاشات حول الموت والحياة تسير بينهما، وتبوح له بأسرارها، ويعلو الشعور بالارتباط الإنساني مع شخص غريب. نافذة مثيرة للاهتمام عن العاطفة والحاجة إلى التفاعل البشري. يإظهر الفيلم المشاعر المعزولة لشخص يواجه الموت، فكلّ ما تفعله كليو يكون محاولة لإخفاء فزعها من الموت. تتبدل قناعات كليو مع مجريات الفيلم. قوة جمالها لن تنقذها كما كانت تعتبر. فكل ما عليها فعله هو مواجهة الحقيقة، نرى التغيرات في حياتها وشخصيتها. نرى كليو الجديدة حيث تلتفت إلى داخلها أكثر، تبدأ بقراءة حياتها وشخصيتها بعمق، لتشاهد واقعية العالم الخارجي.

Vagabond وكليو من الخامسة إلى السابعة، وغيرهما من أفلام أنييس فاردا متوافر على Mubi

مشهد من Vagabond

الباحثة عن الحرّية

هناك ثمن علينا دفعه لاكتساب الحرية. وإذا كانت هذه الحرية متطرّفة، فالثمن سيكون أكبر. مونا (ساندرين بونير) فتاة تخلّت عن حياتها «العادية» وقررت السفر، للسعي وراء الحرية المطلقة على حدّ تعبيرها. يحكي فيلم «بلا سقف أو قانون» عن الأيام الأخيرة من حياتها، ورأي الناس بها. بعضهم يتحدث عنها بإعجاب كبير ينمّ في الكثير من الأحيان عن حسد، ربما لأنها تمثل المرأة القوية التي قررت اختيار الحرية الكاملة دون سواها. وهناك عدد لا بأس به، يراها الفتاة المنعزلة والبائسة وغير المبالية التي تعيش على الطرقات، كما يعتبرها آخرون الفتاة التي استطاعت تحقيق شيء لا يجرؤ أحد على إنجازه. أنييس فاردا، قدمت لنا روح وإحساس ونفس مونا، عبر العديد من الأصدقاء الذين عرفوها لساعات أو أيام. فيلم ينقل إحساس شخص يبحث بوضوح عن الحرية، يتخلّى عن الحياة العامة والعادية، ودينامية هذا العالم.

إعداد شفيق طبارة

ستريمينغ

يورغوس لانثيموس: «لا شيء» سوى الديستوبيا!

الهويّة المزرقة هي الحلوى الذي يحبّ أن يسلّي بها المخرج اليوناني يورغوس لانثيموس نفسه («ناب الكلب»/ 2009، «جراد البحر»/ 2015، «قتل الغزال المقدس»/ 2017، «المفضلة»/ 2018). لهذا إذا اقتربنا من فيلمه القصير الجديد «لا شيء»

> شخصيات روبوتية، محاطة بوحدتها حتى وسط الحشود

(2019)، نرى هذا التمزّق من دون حرص كبير على احتضان أو فهم الفوضى المطلقة التي تتمثل في الإنسان. في غضون دقائق قليلة (12 دقيقة)، يطرح لانثيموس نوعاً من المغضلة الوجودية، على شكل قصة بسيطة، طفولية بعض الشيء، تتحول إلى فيلم غامض عن الهوية. الفكرة وراء «نيمك» (نمك كلمة رومانية تعني «لا شيء» أو «لا أحد») مرعبة، وحتى بشعة، يمكن اعتبارها على وجه التحديد، ملخّصاً صغيراً لكلّ شيء يحبّ لانثيموس القيام به في السينما.

بدون كلمات كثيرة، وبكثير من الأصوات التي تصبح الأساس لخلق الرعب النفسي الفريد، ضمن مناخ غريب بابعاد غير متناسقة بسبب منهجية التشويه التي تستخدمها الكاميرا، يصمّم لانثيموس عالماً غير متوازن، بشخصياته المنفتحة والعدائية، التي ستاكل روحك من دون أن ترمش، وبسلسلة من الهويات المفقودة والمسروقة. يسجن الإنسان في كابوسه العقلي، ويفصله عن غروره وعن ذاته، ويولّد ظلاً يطارده، ويقطع ذكرياته، وسعادته اليومية ووجوده.

من Nimic

شخصيات لانثيموس روبوتية، محاطة بوحدتها حتى عندما تكون وسط العائلة أو الأصدقاء أو الزملاء، يعيش هؤلاء الرجال والنساء في عاطفة مكبوتة. يوضعون في كابوس سينمائي وفي الفضاء اليومي المألوف الذي يلتفّ حول نفسه، ويخنقهم جميعاً. واقع يسحق الأنا، ويحرمها من تفرّدها، ويجعلها أشدّ وحدة، ومهووسة بالوقت الذي يلقي بها في هاوية عقليّة دائريّة تعيد نفسها.

يبدأ الفيلم بلا نهاية، وفي نسخ متماثلة ومستمرة وأبدية وسرد لاذع وسياق سحري ومرعب في آن. يعرض لنا لانثيموس ديستوبياً اجتماعية تركز على موضوع التكرار والزمانية. يتنافس «نيمك» مع الدقائق المتاحة التي تتحدى بنفسها المشاهد لكشف اللغز. وتنقسم الأرواح والهويات المسروقة وينبثق السؤال: «هل لديك الوقت؟».

Nimic على Mubi
«جراد البحر» على نتفليكس
«قتل الغزال المقدّس» على نتفليكس

كلاسيك

من أورسون ويلز إلى مايكل هانيكي **أهلاً بكم في عالم كافكا**

إنتاج فيلم مقتبس عن رواية هو أصعب الأعمال. عددٌ قليل من المخرجين نجحوا في ذلك. هذا يكاد يكون بخطورة وحساسية عملية انتظار المحاكمة. التهمة؟ لا ندري، هو أيضاً لا يدري. نبقى نحن وجوزيف جاهلين بالذنب الذي اقترفه. هو الكابوس البيروقراطي الذي يخشاه أيّ منا. يريد كي إثبات براءته من تهمة لا يعرف عنها شيئاً. البحث عن الإجابات، يُدخله في متاهة أكبر من الأسئلة. مثير أن تحاول تحليل «المحاكمة». أركان السيناريو الغامضة محفّزة، البنية الشخصية النفسية، المكان المجهول، الكابوس الاجتماعي القاتم. قلم كافكا ليس عادياً وعين أورسون ليست كذلك أيضاً، من هنا جاء المزيج ساحراً.

أجاد أورسون خطّ لوحته السينمائية، قدم إعجازاً تصويرياً من جوزيف كي (أنطوني بيركنز) يستيقظ ذات صباح مع أشخاص معه في الغرفة، شرطة؟ لا ندري، يكتشف أنّه قيد اعتقال مفتوح وفي انتظار المحاكمة. التهمة؟ لا ندري، هو أيضاً لا يدري. نبقى نحن وجوزيف جاهلين بالذنب الذي اقترفه. هو الكابوس البيروقراطي الذي يخشاه أيّ منا. يريد كي إثبات براءته من تهمة لا يعرف عنها شيئاً. البحث عن الإجابات، يُدخله في متاهة أكبر من الأسئلة. مثير أن تحاول تحليل «المحاكمة». أركان السيناريو الغامضة محفّزة، البنية الشخصية النفسية، المكان المجهول، الكابوس الاجتماعي القاتم. قلم كافكا ليس عادياً وعين أورسون ليست كذلك أيضاً، من هنا جاء المزيج ساحراً.

أجاد أورسون خطّ لوحته السينمائية، قدم إعجازاً تصويرياً من رواية مبهمة إلى فيلم انتقى له اللونين الأبيض والأسود، ونقّحه ببعض الظلال. عبر لمسته الإبداعية، استطاع المخرج الأميركي خلق جو وهمي لا مثيل له. اخترقتنا روح الرواية/ الفيلم المشوهة والكابوسية، فولّدت متاهة أبدية مؤرقة لا يمكن النفاذ منها، فبات السيد كي محاصراً، في عالم لصيق بالبيروقراطية السخيفة، ممزوج بعبث اجتماعي سخيف، يصبح الذنب المبهم الذي يكاد يكون غير مقترف، مقبولاً لا بل مبرراً. ما هو الذنب؟ ما هو القانون؟ ما هي الجريمة؟ ما هي البنية الأخلاقية للمجتمع؟ أسئلة كبيرة إجاباتها مع مزيج كافكا-ويلز عبث بل أسوأ من ذلك. من كافكا العظيم إلى أورسون الجميل، من هذا الثقب الأسود ولدت الرواية وانبثق الفيلم. من مكان يجعلنا نفكر، نتوهّم ونرتعد.

من فيلم «المحاكمة» لأورسون ويلز

رحيله

كيم كي دوك... سينما تتغذّى من قذارة العالم

توفي مَن كانت أفلامه نوعاً من العلاج الصوفيّ الطبيعيّ لكثير من المشاعر المعقّدة. من استند في سينماه الخاصة إلى الجمال والجنس اللذين كانا يؤديان مباشرة إلى العنف. وجد الكوري الجنوبي كيم كي دوك (1960 ـ 2020) أفضل ما لديه في قذارة وتوتر الروح البشرية التي دائماً ما تفجّر المحظورات. بعد عرض فيلمه ما قبل الأخير «الإنسان، الفضاء، الوقت والإنسان» (2018)، صرّح أنّ نيته في الفيلم كانت «التوقف عن كره الإنسان». يعدّ هذا الفيلم أفضل مثال عن مسيرته، وبالتأكيد أسوأ أعماله، فيلم روائي ملىء بمشاهد الاغتصاب في العالم التي رأى فيها معظم الناس رسالة استفزازية متعمّدة، رداً على ادعاءات التحرش والإساءة وحتى الاغتصاب التي رفعت ضده. رائعة، محبطة، نشيطة، ملتوية، مثيرة للاشمئزاز، جريئة، عبقرية، مملة، استفزازية، مبتذلة... جميع هذه الكلمات تنطبق على سينما كيم كي دوك. مثير للجدل دوماً يخلط في أفلامه العنف بالصور الدينية.

«دعونا نقتل بعضنا البعض بقسوة قلوبنا. حتى اليوم، وأنا ما زلت أسيطر على نفسي، أسمح لنفسي بأن يغزوني الغضب بابتسامة على شفتي، أرتجف من الغيرة عندما أحبّ، أكره عندما أسامح، أرتجف بينما أريد أن أقتل. انتظر. سأنتحر. وأتذكرك دائماً» كتب كيم هذا في مرثية مؤجلة وحاضرة دائماً في حياته. كان خارجاً عن النظام دوماً، يُتّهم بالعنف المفرط في أفلامه الطويلة. في عبقريته اللاأخلاقية التي تجاوزت حدود السينما اللاارثوذكسية، كان هو الأكثر جرأة في بلاده في العقد الأول من هذا القرن. أفلامه كانت تقابَل بالتصفيق والشجب بطريقة متساوية داخل الصالة وخارجها.

قبل تسعة أيام من عيد ميلاده الستين، ودع كيم كي دوك الحياة (كوفيد 19) بعيداً عن موطنه، في لاتفيا حيث كان يحضر فيلمه الجديد. كان غزير الإنتاج، لعل «الجزيرة» (2000)، «ربيع، صيف، خريف، شتاء... وربيع» (2003)، «منازل فارغة» (2004)، «بييتا» (2012) أشهر أعماله، وأكثرها اكتمالاً ونضجاً. يأخذ الكوري الجنوبي مساحة واسعة في السينما المعاصرة، حصد الدب الذهبي في «برلين» والأسد الذهبي في «البندقية» وجوائز أخرى في «كان». أفلامه كانت دائماً على عجلة من أمرها، حتى الشخصيات متكررة مع وضوح وثبات غير عاديين. سينماه الخاصة تتغذى من قذارة العالم والقسوة والدم والانتقام والجنس. ببراعة ودقة غير عادية، نسج صورة عن هوية رائعة ومقلقة، تخللتها دوماً كراهية كامنة للمرأة.

رحل عن ستين عاماً بعد إصابته بكورونا

كيف الخروج من كابوس «القلعة»؟

عندما حصلت على فيلم «القلعة» وهممتُ بمشاهدته، كنت متيقّناً أنّ في انتظاري شيئاً مختلف عن أفلام مايكل هانيكي السابقة. وهكذا كان. استبدل هانيكي العنف والرعب المعتادَين بإحباط لا يطاق، ثمّ خرج أكثر من دائرة راحته، مقتبساً فيلمه عن رواية لفرانز كافكا.

وعندما تحدّث عن أي شيء كتبه الأخير، ندرك تعقيد القراءة، فكيف بنقلها إلى السينما؟ لتزداد الصعوبة، نكتشف أنّ رواية كافكا التي اختارها المخرج هي أصلاً غير مكتملة. ثم يأتي الإطار التاريخيّ العائد إلى مكان ما في النصف الأول من القرن العشرين ليكمل الصورة

من فيلم «القلعة» لماكيل هانيكي

المستجدّة وغير المألوفة على أقل تقدير، للمخرج النمساوي... لسنا حرص هانيكي على كلمات وروح كافكا منذ البداية وحتى النهاية. هو لم يأخذ القصة فحسب، بل أورد جمل الكاتب التشكيكي بكثير من الوفاء. تبدأ القصة مع مسّاح الأراضي كي (أولريش موه). الذي يتم استدعاؤه من قبل «القلعة». عند وصوله، يحرم من الدخول أو النوم في القرية. لا يعطى الفرصة للتعريف عن نفسه وعن سبب مجيئه، يواجه بيروقراطية قمعيّة لا نهاية لها. يدخل الرجل دوامة من التجارب المحبطة والمهينة على يد السلطات من جهة والقرويين المحليين من جهة ثانية. على كي أن يتعامل ويتكيّف مع الجو العام. تمرّ عليه أوقاتٌ لا يفهم فيها ما يحدث ونحن كذلك. يتعرّض للخيانة، يقع في الحب، نشعر أنهم يلعبون معه وبه، أهل القرية ليسوا على ما يرام. القلق والضياع لا يفارقهم، تشعر بقوة خفية تتسلّط على أفعالهم ومشاعرهم. ليس هناك تفسير واضح لحال القرية وأهلها، هناك خلل في النظام، شيء غريب. القلعة لم تطلب مسّاحاً، لكنه جاء، ولا يستطيع الخروج. يضعنا المخرج في جو حكاية خيالية. صوت الراوي مرافقاً الشخصيةَ الرئيسية يستمرّ طوال الفيلم. الشخصيات تمثل شيئاً أكبر من الفرد والكائن. تبدو نماذج أو أدوات لتكتمل الحكاية. تمكّن هانيكي ببراعة من استحضار رؤية كافكا للمجتمع المتعثر البائس والأفراد المنصاعين المتخبطين في ما بينهم.

في الفيلم نغمة بطيئة تخلق كثيراً من الفضول، ثمّ مع تقدم الشريط يتسلّل الإحباط، تتراكم المعاناة. تتعب قلوبنا مع عدم غياب أي مَخرج. نتوتر مع انتقال هانيكي بنا من مشهد إلى آخر بينما نصل دائماً إلى الطريق المسدود. نترقّب بفارغ الصبر تغيّر الأوضاع، أي إشارة أو حدث يخرج كي من هذه البقعة البائسة. يجب أن يحدث شيءٌ لكي يتحرّر ونتحرّر معه.

هانيكي الذي يسرّ ببثّ الرعب في نفوسنا، هل سيمنحنا السرور لرؤية مكان الخروج؟ هل سنلمس أي تحسّن في وضع كي؟ هل سيجد مكاناً للنوم؟ هل سيعمل؟ هل سيتضح خطأ القلعة وتتحلحل الأمور؟ يتماهى المخرج مع الكاتب، في الفيلم كما في الرواية، نحن مكبّلون. ولكن ما لم يكمله كافكا هل سينهيه هانيكي؟ نصّ كافكا لم ينتهِ، هل فيلم هانيكي سيريحنا أم أننا سنبقى معلقين؟ ما هذه النهاية التي مرّت أمامنا؟ هل الواضح هو هذا الأفق المنظور؟ لكن مهلاً لا يعقل أن تمرّ الأمور ببساطة، هل العكس هو ما حصل؟

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 14 كانون الأول 2020 العدد 4223

صورة وخبر

يعتبر «بينالي بانكوك» من أهم المواعيد الفنية في تايلند، يحتفي بالفنّ والإبداع والثقافة، عارضاً مروحة واسعة من الأعمال التي تراوح من اللوحات إلى التجهيز وتحمل توقيع فنانين محليين وعالميين من بينهم أعمال الفنان والديزانر التايلندي P7 المعروضة في «مركز بانكوك للفن والثقافة» ضمن البينالي. يشتهر هذا الفنان بدمجه الفن المعاصر بحساسيّة تستلهم فنون الشارع (ملادن انطونوف ــ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

تسلية

مَن يشرحُ لي ضرورةَ أن أنام؟
من يشرح لي ضرورةَ أن أستيقظ؟
من يشرح لي ضرورةَ الربيعِ والصيفِ
وشروقِ الشمس؟
من يشرحُ ضرورةَ الكراهيةِ، والمحبّة،
والجوعِ (كلِّ جوع)، والجمالِ، والندمِ،
والشجاعةِ، والخوفِ، والصلواتِ،
والأملِ، والأحلام؟
من يشرحُ لي ضرورةَ الحياة؟
وأولاً: من يشرحُ لي ضرورةَ
«نفسي»؟...
..
أسألُ وأُفيضُ في الأسئلة...، وَ أظلُّ
قاعداً.
خلاصةُ الأمر: الحياةُ تُتعبني...
تُتعبني وتُسَلّيني.

المرأة الفلسطينية بين استعمارَين

بدعوة من «المجلس العربي- فلسطين»، و«معهد دراسات المرأة» في جامعة «بيرزيت» (رام الله)، ينظّم لقاء موسّع اليوم يناقش «الدراسات النسوية تحت الشرط الاستعماري»، عبر منصة «زوم». يهدف اللقاء إلى مناقشة الدراسات النسوية والاستعمار كحقل معرفيّ، في ظلّ الفرادة التي تخضع لها فلسطين باعتبارها تعيش تحت استعمارين: الاحتلال الإسرائيلي، والحكم الذاتي الفلسطيني الذي يخضع بدوره للتبعية السياسية والاقتصادية. يضيء النقاش على أوضاع النساء والخطاب المتعلّق بالبُعد الجندري والتمييز الواقع عليهن، من قبل المجتمع الذكوري الفلسطيني والمؤسسة الحاكمة في ظلّ الاستعمار.

«الدراسات النسوية تحت الشرط الاستعماري»: اليوم السادسة مساء على منصة «زوم»

متجر «متحف سرسق»: لدعم الحرفيين اللبنانيين

طال انفجار المرفأ في الرابع من آب أماكن وصالات عدّة من «متحف سرسق» في بيروت. إضافة إلى أضرار أصابت الجدران والنوافذ والبناء بشكل عام. ووصلت آثار الانفجار إلى بعض الأعمال الفنية من مجموعة المتحف. بعد إغلاق لحوالى أربعة أشهر، يعيد متجر المتحف افتتاح أبوابه ابتداء من يوم غد الثلاثاء. ويضمّ المتجر أعمالاً وإكسسوارات وشمعاً وغيرها من القطع المصنوعة يدوياً لحرفيين لبنانيين يسعى المتحف إلى دعمهم عبر عرض أعمالهم (الصورة). علماً أن ريع المبيعات يذهب إلى المتحف الذي لا يزال يستكمل أعمال الترميم حتى الآن. ويفتتح المتجر طوال الشهر الحالي ابتداء من العاشرة صباحاً حتى السادسة مساء.

افتتاح متجر «متحف سرسق»: من 10:00 صباحاً حتى 18:00 مساء - «متحف سرسق» (الأشرفية – بيروت). للاستعلام: 03/311810

فرقة «زقاق»: «حواضر» ثقافية على زوم

في هذه اللحظة المأزومة محلّياً وعالميّاً، تطرح «زقاق» أسئلة عدة: ماذا لو كنا مهزومين؟ ما الذي يبقى بعد الهزيمة بعد أن يتدمّر كلّ شيء؟ تدعو الفرقة المسرحية اللبنانية مجموعة من المتخصصين والفنانين إلى المشاركة في مساحة تفكير تحت عنوان «محفل التفكير المركّز – محاولة: من القصّة إلى التركيز» ضمن مبادرة «حواضر» التي تجمع منظّمات ثقافيّة في لبنان. تضمّن هذه المساحة موعدين تقيمهما «زقاق» على تطبيق زوم غداً. في اللقاء الأوّل عند السادسة مساء، تدعو أربعة ضيوف سيعيدون التفكير في الأساطير التي تحكم طرق تفكيرنا وأنظمة عيشنا، انطلاقاً من إحدى الأساطير التأسيسيّة: أسطورة البقاء للأقوى. تشارك فيها المحامية والأكاديمية ميريام مهنا، وعالمة الاجتماع والكاتبة أوغاريت يونان، والمهندس هشام أبو عقل والخبير الاقتصادي محمد زبيب الذين سيناقضون مفهوم قانون الغاب وأسطورة البقاء للأقوى من خلال تجلياته اجتماعياً واقتصادياً وقانونياً ومدنياً. أمّا اللقاء الثاني، فهو منصّة تركيز على زوم عند الثامنة من مساء اليوم نفسه، ينطلق من دور السلطة في تشتيت قوانا وتركيزنا. وقد اختارت الفرقة فنانين وأفراداً استطاعوا التركيز على عملهم جاعلين من تجاربهم فعلاً يبني سلطته الخاصّة منهم المخرج غسان سلهب (الصورة)، والمتخصّصة في مراكز تأهيل الأطفال نهلة غندور، وسائق فان عمومي حسان فخر الدين، ورئيس «مؤسسة التوثيق والبحث في الموسيقى العربيّة» كمال قصّار، ومصمم الأزياء حازم قيس، ومصممة الرقص يلدا يونس، والعاملة في المجال الثقافي داليا فران.

«زقاق - محفل التفكير المركّز»: 18:00 و20:00 مساء غد الثلاثاء . تطبيق زوم. للاستعلام: coordination@zoukak.org

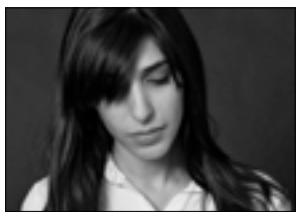

حركات التحرّر تبدأ من السينما

«سينما الثورة الفلسطينية وحركات التحرر العالمية في سبعينيات القرن الماضي»، هو عنوان اللقاء الحواري الذي ينظّمه «مركز خليل السكاكيني الثقافي» ضمن سلسلة «عن السينما والثورة». اللقاء الذي يُقام مع الباحثة لبنى طه (الصورة)، يناقش أفلام الثورة، من «معركة الجزائر» (إخراج: جينو بونتيكورفو) إلى مصطلح «السينما الثالثة» الذي يتمظهر في الصراع السياسيّ وفي الثقافة والفنون والعلوم، واعتبار أنّ للسينما دوراً في بناء شخصية متحرّرة للشعوب، وصولاً إلى سينما الثورة الفلسطينية التي غُيّبت بفعل سرقة أرشيفها عام 1982 في بيروت.

«سينما الثورة الفلسطينية وحركات التحرر العالمية في سبعينيات القرن الماضي»: غداً الساعة السادسة مساء على «زوم» . الرابط على موقعنا

الإثنين 14 كانون الأول 2020 العدد 128
Lundi 14 Decembre 2020 no128

الأخبار

رأس المال

خطوط الفقر لأسرة من 5 أفراد في عام 2020

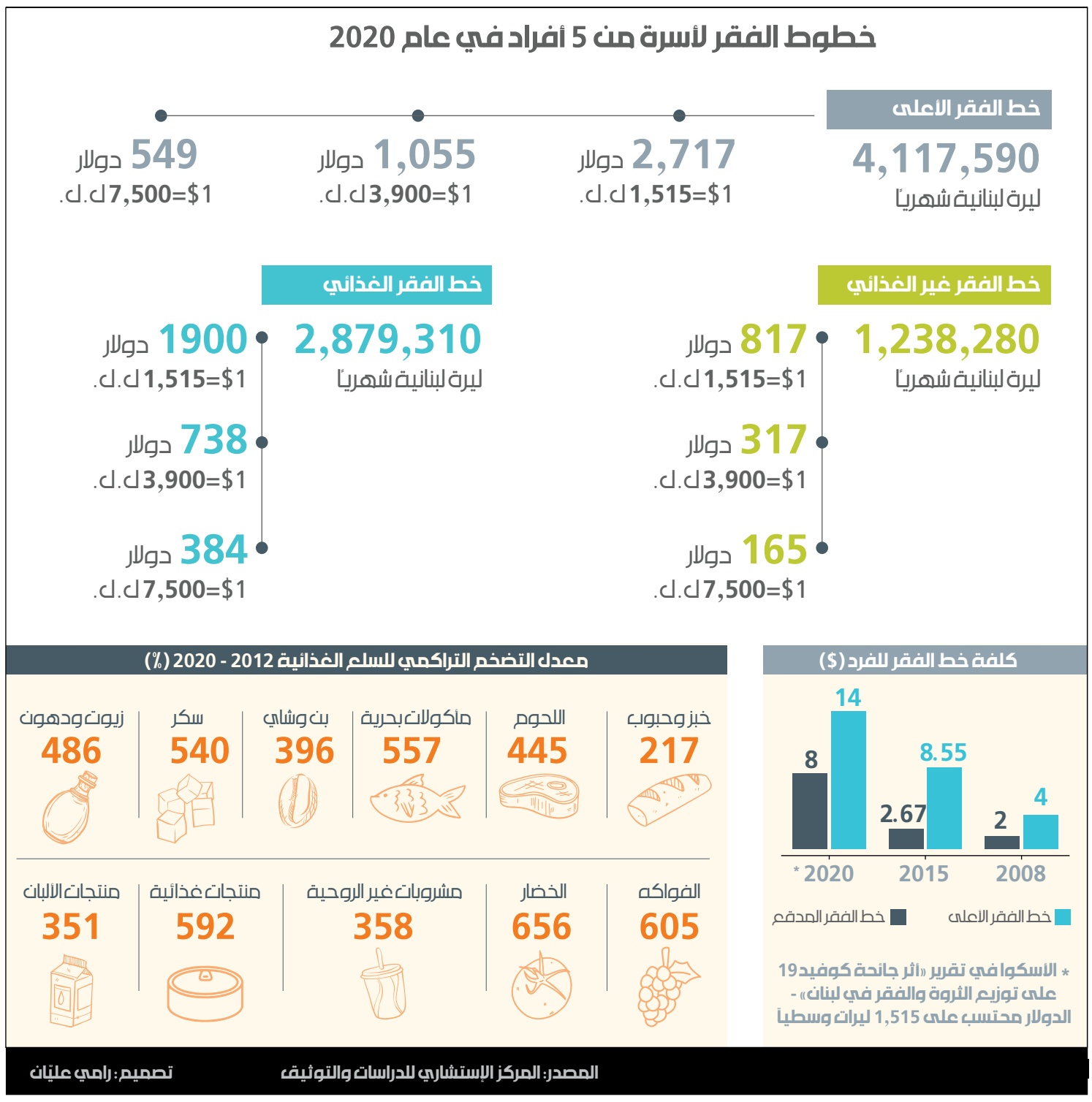

في العدد

02
علي الزين
النقد المشترك بديلاً من دعم المحروقات

04
حسن شقراني
دليل استعادة الأصول المنهوبة

05
فرحات فرحات
كيف نحمي أموال المودعين؟

06
زياد حافظ
إيران صامدة باقتصاد متنوّع

08
الأمجد سلامة
تحميل المسؤوليات وساعة الحقيقة

4,1 ملايين ليرة شهرياً = أسرة فقيرة

محمد وهبة

في عام 2012 قدّرت إدارة الإحصاء المركزي بالتعاون مع البنك الدولي بأن خطّ الفقر الأعلى كان يبلغ 13 ألف ليرة يومياً للفرد الواحد، أو ما يساوي 1,3 مليون ليرة شهرياً لأسرة مكوّنة من 5 أفراد. أما في عام 2020، فقد ارتفع هذا الخطّ بحسب تقديرات المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق إلى 4,1 ملايين ليرة شهرياً. كذلك أظهرت تقديرات المركز أن خطّ الفقر الغذائي بات يساوي 2,8 مليون ليرة شهرياً لهذه الأسرة، وخطّ الفقر غير الغذائي الذي يشمل الحاجات الأساسية غير الغذائية مثل التعليم والصحة والمسكن والملبس، بنحو 1,23 مليون ليرة شهرياً. هذه التقديرات مبنيّة على دراسة التطوّرات التي لحقت بسلّة استهلاك الأسر في لبنان من دون أي تعديل في أوزان هذه السلّة. أي تعديل يطرأ على هذه السلّة قد يؤدي إلى تغيّرات خطوط الفقر قد لا تكون عميقة وإنّما هامشية، أي أن التقديرات الحالية، بحسب المركز، هي أقرب إلى الواقع الحالي حتى مع التغيّرات التي يمكن إدخالها على وزن استهلاك السلع والخدمات من ميزانيات الأسر.

ما تعنيه هذه التقديرات، أنّ كلّ أسرة مؤلفة من خمسة أفراد يقلّ مجموع دخلها عن 4,1 ملايين ليرة، باتت تصنّف فقيرة، وهي تصاب بالفقر الغذائي إذا كان مجمل ما يمكنها أن تنفقه للحصول على الغذاء أقلّ من 2,8 مليون ليرة شهرياً. ومن أجل استعادة قدراتها الشرائيّة لتغطية حاجاتها الأساسيّة من الغذاء والسلع الأخرى والخدمات (سلّة الاستهلاك)، بات يتوجّب على الأسر أن تعوّض خسارة في دخلها مقدّرة بنحو 2,79 مليون ليرة شهرياً. لا يسهل الحصول على هذا المبلغ في ظلّ أوضاع كهذه، بل قد يكون أمراً مستحيلاً بالنسبة إلى غالبية الأسر التي أصبحت فقيرة أو التي كانت تعاني من فقر مزمن.

هذه التقديرات تتطابق نسبياً مع التقديرات المتعلّقة بارتفاع نسب الفقر إلى حدود 43% (البنك الدولي ومؤسسات أخرى اعتبرت أن نصف اللبنانيين صاروا فقراء) مقارنة مع 28% في السنوات الماضية. هذا يعني أن هناك نسبة كبيرة من الفقراء الجدد غالبيتهم من الأسر التي كانت تعيش على حدود خطوط الفقر السابقة. هؤلاء تأثّروا بالأزمة مباشرة سواء بسبب تدهور قدراتهم الشرائية أو بسبب انخفاض قيمة مداخيلهم الفعليّة أو خسارتها بشكل كامل. كانت هذه النسبة تعيش على هامش خط الفقر الأعلى وعلى الطبقة الوسطى الدنيا، لكنها انزلقت إلى المستوى المعيشي الحالي بعد تدهور سعر الصرف وارتفاع الأسعار وإقفال المؤسسات وتنامي عمليات الصرف من العمل. هنا تظهر ثغرة أساسية في تقديرات الفقر السابقة: لم يؤخذ في الاعتبار أن الفئات الهامشية التي تعيش على طرفي خطوط الفقر والطبقة الوسطى هي سريعة التأثّر بالتحوّلات والتغيرات في الأوضاع الاقتصادية. لا يجب أن نغفل أن الأوضاع الحالية ليست هي الأوضاع النهائية التي ستخلقها الأزمة، خصوصاً أن عملية الإنقاذ ستكون مؤلمة إذا حصلت اليوم وستكون أكثر إيلاماً إذا تأخّرت أكثر، وستكون مؤلمة جداً إذا رضخ لبنان لشروط صندوق النقد الدولي وقام بتوحيد سعر الصرف وبزيادة الضرائب ورفع الدعم الشامل وحصره بفئات مستهدفة.

هذا الأمر يقود مباشرة نحو السجال الدائر حالياً بشأن الدعم. في الواقع، تمكّنت قوى السلطة من تحويل النقاش نحو المفاضلة بين الاستمرار بالدعم المموّل من احتياطات مصرف لبنان وبين حقوق المودعين التي لم يبقَ منها سوى 17,9 مليار دولار لدى مصرف لبنان. فالأجدى في هذه الحال أن يكون النقاش متّصلاً بسياسات الخروج من الأزمة وطرق الإنقاذ المتاحة. هذه الأموال تمثّل الذخيرة الأخيرة (باستثناء الذهب) المتبقيّة لدى لبنان، وبالتالي فإن ترشيد استعمالها سواء في الدعم أو في عمليات أخرى أمر استراتيجيّ وحيويّ. يثير هذا الأمر أسئلة من زاوية قدرة الأسر على الاستمرار من دون الدعم. كما أنه يثير الأمر من زاوية الأهداف التي ستُستخدم فيها الأموال المتبقية؛ فهل يمكن مواصلة الدعم وفي الوقت نفسه التخطيط لعملية الإنقاذ؟ ما هو المبلغ الذي يمكن استخدامه في عملية الدعم؟ أيّ دعم نريد؟ من سيستفيد من الدعم؟ بعض التقديرات تشير إلى أن الكلفة المطلوبة للدعم بعد ترشيده تبلغ 3 مليارات دولار سنوياً بالحدّ الأقصى، بينما يمكن تأمين أنواع أخرى من الدعم عبر التوفير في فاتورة الاستيراد أكثر، أي منع استيراد بعض السلع والخدمات بشكل كامل. لكن إذا استعملنا الـ3 مليارات ماذا سيبقى من أجل إعادة بناء الاقتصاد (هذا إذا صار هناك اتّفاق على نموذج جديد غير السابق القائم على الريع والاستهلاك المستورد)؟ هل يمكن القيام بكلا الأمرين في الوقت نفسه، أي تخصيص 3 مليارات دولار للدعم والسير بآليات إنقاذ تتطلّب مليارات أخرى لبناء نموذج اقتصادي؟

كل هذه الأسئلة يمكن الإجابة عنها من خلال أمرين أساسيين: هل هناك سلطة راغبة وقادرة على بناء نموذج جديد ومساعدة أبنائها في الوقت نفسه على تخطّي الأزمة؟ هل لدينا ما يكفي من الأموال للقيام بذلك؟ عملياً، ليس هناك تأكيد بأن الأموال التي يصرّح حاكم مصرف لبنان رياض سلامة عنها بوصفها قابلة للاستعمال وقيمتها 17,9 مليار دولار هي فعلاً الأموال القابلة للاستعمال، ولا السلطة بآلياتها الحالية المهترئة وبأدواتها الفاسدة ونظامها القائم على توزيع الموارد من أجل استمرار مصالحها الواسعة والضيّقة راغبة في بناء نموذج جديد. ما بات واضحاً هو أن هناك فئة تؤيّد اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، أو إلى الخارج بكلّ أشكاله من الاستدانة المالية إلى الارتهان السياسي، وهناك فئة تؤيّد استمرار النظام السياسي بكلّ أدواته، وبينهما هناك فئة الفقراء السابقين والجدد واللاحقين أيضاً.

النقل المشترك بديلاً من دعم المحروقات
هكذا نحوّل «التهديد» إلى فرصة

كيف يمكن تحويل الأزمة إلى فرصة؟ تقريباً. لا أحد يريد طرح هذا السؤال ولا حتى الإجابة عنه. ربما يكون النقاش السائد بشأن وقف دعم استيراد السلع الأساسية هو المدخل الأنسب لنقاش من الوزن الثقيل. فالاحتياطات بالعملات الأجنبية التي يتذرّع مصرف لبنان بأنها أموال المودعين التي لا يجوز استعمالها في الدعم، قد يصبح استعمالها ذا جدوى اقتصادية حقيقيّة بهدف تمويل نظام نقل عام يمثّل بديلاً مستداماً عن دعم الجزء الأكبر من المحروقات

علي الزين *

الناس مشغولون بالنقاش الدائر حول رفع (أو ترشيد!) الدعم. دبّ الرُّعب في قلوبهم خوفاً من ارتفاع الأسعار الذي سيولّده وقف دعم السلع الأساسية مثل الطحين، الدواء والمحروقات. قد تكون النتائج كارثيّة في مجال رفع الدعم عن الدواء مثلاً، وهو ما استحوذ على حيّز واسع من الاهتمام، إلّا أن رفع الدعم عن المحروقات لا يقلّ خطورة. مصدر الخطر الأبرز أن اللبنانيين يعتمدون بشكل كبير جداً على سيّاراتهم في تنقلاتهم (نصف التنقلات اليومية المقيّدة وثلثا التنقلات غير المقيّدة). لذا، إن رفع الدعم عن البنزين تحديداً، يهدّد القدرة على التنقل ويخلق عوائق اقتصاديّة ومجتمعيّة فرديّة وجماعيّة بطريقة مباشرة وغير مباشرة (تحمُّل كلفة تنقل أعلى، خسارة أو تغيير العمل، أو مكان السكن...).

تسارُع نظام النقل والتنقل خلال الأزمات الاقتصادية ليس محصوراً بلبنان فقط. فقد شهدنا سابقاً في عدد من الدول التي مرّت بأزمات اقتصادية كبيرة (اليونان، إسبانيا، البرتغال)، تغيُّر مهم في أنماط التنقل، وانخفاض في الإنفاق على النقل، وفي نسب حيازة واستعمال السيارة. فعلى سبيل المثال، انخفضت نسبة امتلاك السيارة في اليونان بين 15% و25% في بعض المدن، كما انخفض استخدامها في التنقلات بنحو 21% مع ثلثي السكان الذين توقّعوا استمرار هذا التراجع لفترة أطول مقابل ازدياد نسب اللجوء إلى النقل المشترك لتبلغ 17,5% واللجوء (مشي على الأقدام والدراجات الهوائية) بنسبة 13,5%.

العوامل الأساسية التي أدّت إلى هذا التغيير في النمط في هذه الدول كانت انخفاض المداخيل وارتفاع أسعار المحروقات، كما هو متوقّع أن يكون الحال في لبنان.

إهمال متراكم

هذا التغيير في أنماط التنقل لم يكن طوعياً بل كان إكراهياً، وخصوصاً بالنسبة إلى السكان الفقراء. فهم أجبروا على تعديل عادات تنقلاتهم والتخلّي عن السيارات والتوجّه نحو وسائط نقل بديلة مثل النقل المشترك الجماعي.

هنا يكمن لبّ المشكلة في لبنان. فهذا الخيار ليس متاحاً فعلياً في ظلّ نظام نقل مشترك ضعيف لا يرقى ليكون بديلاً فعلياً وجدياً من السيارة. ففي لبنان يعتمد نظام النقل المشترك الحالي على 33500 سيارة تاكسي، 16000 فان ركاب صغير، و3500 باص متوسط الحجم، ثلثها مخالف و75% من خدمتها محصورة في بيروت الكبرى مع 30% من سكان لبنان لا تشملهم خدماته. إضافة إلى ذلك، فإنّ نظام النقل المشترك يُعدّ نظاماً عشوائياً وغير منتظم حيث مركباته تعمل غالباً من دون مسارات مخصّصة ولا أوقات مرور محددة ولا محطّات وقوف ثابتة.

غياب نظام نقل مشترك مستدام، منظّم ومتطور ليس وليد الساعة، إنما هو نتيجة حتميّة لتراكم إهمال الدولة لهذا القطاع منذ ستينيات القرن الماضي. في عام 1964 أزيلت شبكة ترامواي بيروت واستُبدلت بشبكة باصات لإفساح المجال لحركة أسهل للسيارات في حينه. لاحقاً أهمل القطاع ولم ينفّذ أيّ من الدراسات الرامية لتطويره ومنها: المخطط التوجيهي لبيروت في عام 1986 الذي تضمّن إعادة إحياء الترامواي وإقامة خطوط مترو وشبكة باصات في المدينة (استعيد المشروع في 1995 خلال فترة إعادة إعمار العاصمة ثم أهمل مجدّداً). كذلك، أهملت دراسة المترو التي قدمها السوفيات في عام 1968، أو ما زالت إلى اليوم أسيرة الأدراج كدراستَي قطار بيروت - طرابلس، وطرابلس -العبودية أو دراسة النقل اللبّن لمدينة بيروت في 2011 - 2013. أيضاً هناك دراستا النقل العام المُقدّمتان من وزارة الأشغال والنقل في عامي 2004 و2013 لإقامة شبكة باصات لبيروت الكبرى. إضافة إلى توصيات «الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية» في عام 2005 والتي شدّدت على أهمية إعادة إحياء شبكة القطار في لبنان وإقامة أنظمة نقل مشترك في المدن.

ما العمل؟

يستورد لبنان محروقات بقيمة تفوق ثلاثة مليارات دولار سنوياً، يمثّل البنزين نحو نصفها. أما الدعم الحالي لاستيراد المشتقات النفطية الحالي، فهو يكلّف نحو 245 مليون دولار شهرياً. هذا الدعم الهائل، بعيداً من الشق التقني للموضوع، لا يمكن فصله عن سياسة النقل المتّبعة التي تعتمد السيارة كوسيلة النقل الأساسية وتُهمل باقي وسائل النقل. بمعنى آخر، هناك استحالة الاستمرار بالدعم، بينما رفعه قد يؤدّي إلى إرتفاع هائل في أسعار المحروقات حيث سيتخطى سعر صفيحة البنزين 40 ألف ليرة في حال رفع الدعم جزئياً لتصل إلى أكثر من 85 ألف ليرة بحال تم رفع الدعم كلياً، علماً أن هذه الأرقام مرجّحة للارتفاع أكثر تبعاً للتغيّرات في سعر الصرف ولأسعار المحروقات العالمية.

إزاء هذا الواقع، تضيق الخيارات. فالاستمرار في الاعتماد على السيارة في تنقلاتنا لن يعود ممكناً إلّا بتحميل المقيمين في لبنان كلفة عالية جدّاً، وهذا ما يجب أن يأخذنا مباشرة نحو ضرورة (وليس خيار) إرساء نظام نقل مشترك ولبّن داخل المدن ونقل مشترك جماعيّ لربط المدن والمناطق بين بعضها.

السؤال البديهي هو عن مصدر تمويل إنشاء هذا النظام في ظل الأزمة الراهنة. من الأجدى التفكير بتحويل مصادر تمويل الدعم من احتياطات مصرف لبنان، أو التضحية بجزء منها لإنشاء نظام نقل عام مشترك بدلاً من الاستمرار بتبديدها على دعم المحروقات التي لا تستفيد الطبقة الفقيرة منه سوى بنسبة 20%، فيما تذهب 80% لمصلحة الطبقات الوسطى والثرية والشركات والمؤسسات... كما يمكن تمويل إنشاء هذا النظام عبر اتّفاقيات مع دول او شركات تُبدي استعدادها للاستثمار في هذا القطاع، وهم كثر بشرط أن نُقنعهم بجدوى استثمار كهذا في الظروف الراهنة. في هذه الحالة، تكمن الصعوبة بأن تكون الدولة قويّة وقادرة على تحديد أهدافها ومصالحها لكي لا تكون طرفاً «ضعيفاً» (وهو امر مستبعد في ظلّ السلطة الحالية التي أظهرت ضعفها مراراً في حالات مشابهة).

عملياً، هناك نقص في الدراسات المتعلّقة بالنقل المشترك واللبّن في لبنان، ما يجعلنا عاجزين نسبياً عن تحديد الكلفة المحدّدة لمختلف المشاريع، لذا يبقى الأمر حالياً ضمن التقديرات. فعلى سبيل المثال، إنّ دراسة وزارة النقل في 2013 قدّرت كلفة إقامة شبكة باصات لبيروت الكبرى تقوم على 20 خطّاً لنحو 250 باصاً و910 محطات وقوف، بنحو 70 مليون دولار. أمّا بخصوص مشروع الباص السريع في تنقلاتنا لن يعود ممكناً إلّا بتحميل المقيمين في لبنان كلفة عالية جدّاً، وهذا ما يجب أن يأخذنا مباشرة نحو ضرورة (وليس خيار) إرساء نظام نقل مشترك ولبّن داخل المدن ونقل مشترك جماعيّ لربط المدن والمناطق بين بعضها.

السؤال البديهي هو عن مصدر تمويل إنشاء هذا النظام في ظل الأزمة

لا تستفيد الطبقة الفقيرة من دعم استيراد المشتقات النفطية سوى بنسبة 20%

4,3
مليون ليرة
هو متوسط إنفاق الأسرة السنوي على النقل بحسب إدارة الإحصاء المركزي في عام 2012. أعلى متوسط هو في محافظة جبل لبنان حيث يبلغ 4.9 ملايين ليرة وأدناها في بيروت حيث يبلغ 2.59 مليون ليرة

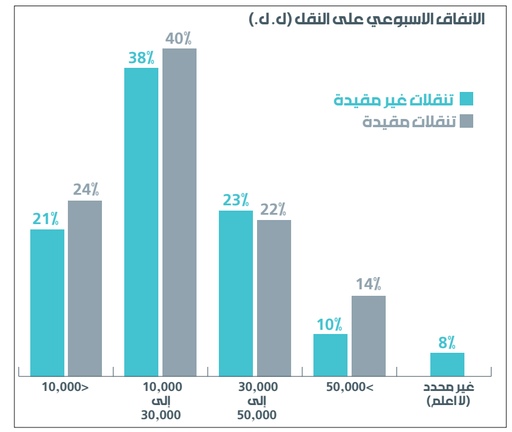

2018		
وسائل النقل	تنقلات غير مقيدة	تنقلات مقيدة
سيارة خاصة	65.70%	48.15%
دراجة نارية	2.60%	3.15%
مجموع مركبات خاصة	67.90%	51.10%
تاكسي وسرفيس	13.60%	15.50%
فانات	5.50%	9.40%
باصات (قطاع خاص)	5.30%	14.75%
باصات (قطاع عام)	0.90%	2.20%
مجموع النقل العام	25.30%	41.20%
مشي على الأقدام	6.20%	6.80%
دراجة هوائية	0.20%	0.00%
مجموع النقل اللبّن	6.40%	6.80%

متوقع (في حال جرى الإستثمار في نظام النقل المشترك)		
وسائل النقل	تنقلات غير مقيدة	تنقلات مقيدة
سيارة خاصة	37.23%	28.51%
دراجة نارية	4.47%	5.53%
مجموع مركبات خاصة	41.70%	34.04%
تاكسي وسرفيس	11.50%	8.10%
فانات	12.10%	16.40%
باصات (قطاع خاص)		
باصات (قطاع عام)		
قطار	16.60%	11.70%
تراموي	5.10%	11.30%
مترو	10.50%	16.60%
مجموع النقل العام	55.80%	64.10%
دراجة هوائية	2.55%	1.70%

■ **التنقلات المقيّدة:**
هي التي تكون فيها ضوابط وقيود في وقت معيّن أو أماكن معيّنة، مثل الانتقال بين مكان السكن ومكان العمل، أو مكان السكن والجامعة...

■ **التنقلات غير المقيّدة:**
فهي التي ليست مضبوطة أو مقيّدة بزمن أو بمكان أو بأيّ ضابط آخر، مثل الزيارات الترفيهية والاستهلاكية...

لم يكن يوماً بسبب نقص التمويل، إنّما نتيجة التوزيع الخاطئ للاستثمارات. فعلى سبيل المثال، نسبة الأموال التي أُنفقت على النقل المشترك واللبّن على الطرقات في لبنان: 3,5 مليارات دولار بين 1993 و2017 يُضاف إليها اوتوستراد ضبية - العاقبية (أقرّ في 2017) او نفق البقاع (تم إقراره في نيسان 2020) التي تزيد كلفة كلّ منهما على المليار دولار.

زحمة اقل واقتصاد احسن

في إحصاء أجريناه في عام 2018، تبيّن أن إقامة نظام نقل مشترك مستدام وفعّال في لبنان كفيل بخفض نسبة استعمال السيارة بنحو 40% مقابل ارتفاع نسبة استعمال النقل المشترك بنحو 120% في التنقلات اليومية المُقيّدة و55% في التنقلات غير المُقيّدة، كما أبدى 28% من المقيمين في لبنان استعدادهم لاستعمال الدراجة الهوائية كوسيلة نقل وزيادة التنقل على الأقدام في حال تم إيجاد البنى التحتية اللازمة.

هذه الأرقام مرشّحة للارتفاع بعد إرساء النظام المذكور (بعد التجربة، التسويق، حملات تشجيعية، انخفاض مخصصات السيارة...) خصوصاً إذا أتى في ظلّ الأزمة الحالية.

ماذا يعني ذلك؟ أولاً، يعني أن فاتورة استهلاك المحروقات سوف تنخفض بشكل ملحوظ وبالتالي ستقل الحاجة إلى استيرادها، ما يُسهم أيضاً بتخفيف هجرة العملات الصعبة. على سبيل المثال، السيارة تستهلك من الطاقة ما معدّله 2,3 مرات أكثر من الباص، 13 مرة أكثر من المشاة و35 مرة أكثر من الدراجة الهوائية.

يجدر التشديد على أن هذا الانخفاض لا يعني تقليل نسب وحجم تنقلات اللبنانيين إنما على العكس، وبخلاف نظام النقل الحالي، فإنّ وجود نظام نقل مشترك ولبّن مستدام سيؤمّن تنقلاً أسهل، أرخص، وأكثر عدالة بنعم به كل المقيمين وليس «المحظيون» فقط ممن سيستطيعون الاستمرار بتحمل كلفة استعمال السيارة خصوصاً بعد رفع الدعم عن المحروقات.

ثانياً، وبعكس الشائع، فإنّ الأزمات الاقتصادية تلعب غالباً دوراً مساعداً في تظهير خيار النقل المشترك واللبّن بما أنه، في ظل هذه الأزمات، تنخفض نسب استعمال السيارة وتتجه الناس أكثر نحو النقل الرديف. إذاً، علينا «استغلال» هذه الأزمة وتحويلها من تهديد لتنقلاتنا، عبر «حرماننا» من السيارة إلى فرصة لوضع حجر أساس أوّل وقويّ لنظام نقل مستدام وعادل.

بالإضافة إلى ذلك فإنّ إقامة نظام نقل مشترك ولبّن هو عامل محفّز للنمو الاقتصادي. فالاستثمارات في البنى التحتية المخصصة لهذين النوعين من النقل تؤمّن عدداً مهماً من الوظائف المباشرة وغير المباشرة، كما أنها تُسهم بتحريك الاقتصاد المحلي في المدن والمناطق المعنيّة. وعدا عن هذه الفوائد المباشرة، فإنّ إرساء هذا النظام كفيل بخفض زحمة السير، زيادة السلامة المرورية (خفض تدريجي للحوادث المرورية بنسبة 70%) وخفض التلوث البيئي (23% أقل من الانبعاثات السامة) ما يوفر ما بين 3% و4% من الخسائر نسبة إلى الناتج المحلي، كما أنه يساعد في تخفيف إشغال السيارة للحيّز العام ما يُفسح المجال لاستعادته للناس وتحويله إلى مساحات عامة مفتوحة.

أخيراً، يجب التشديد على أن النظام الطوائفي الذي أوصلنا اليوم إلى الإفلاس وإلى انهيار معظم القطاعات وخصوصاً قطاع النقل، لم يعد مخوّلاً الأخذ على عاتقه أيّ إجراءات أو مشاريع. لذا، أوّل شرط لإقامة نظام نقل مستدام وعادل هو إيجاد سلطة حقيقية تدير دولة فعليّة وقادرة تستبدل سلطة العجز والأقرار الحالية.

* باحث متخصص في أنظمة النقل وعادات التنقل

مؤشر

2,87 مليار دولار صافٍ سلبيٌّ للموجودات الأجنبية في المصارف في نهاية تشرين الأول 2020

بحسب الإحصاءات التي ينشرها مصرف لبنان، فإن صافي الأصول الأجنبية لدى المصارف التجارية سجّل في نهاية تشرين الأول 2020 نتيجة سلبية (عجزاً) بقيمة 2,87 مليار دولار. هذا العجز ناجم عن ارتفاع في قيمة الالتزامات المترتّبة على المصارف في الخارج مقارنة مع الأصول المتوافرة لديها، وهو يأتي بعد عجز امتدّ على 15 شهراً متتالياً ابتداءً من شهر آب 2019. هذه الفترة الممتدة بين الفصل الأخير من السنة الماضية ولغاية اليوم، كانت حرجة جداً وتعكس حقيقة الإفلاس المصرفي، لكن تطوّر هذا المؤشر ابتداءً من مطلع عام 2017 يشير بوضوح إلى نتائج الفخّ الذي نصبه مصرف لبنان من أجل استقطاب الأموال، والذي وقعت فيه المصارف بإرادتها التامة، رغم أنه كان لديها الخيار في تجنّبه والحفاظ على أموال المودعين.

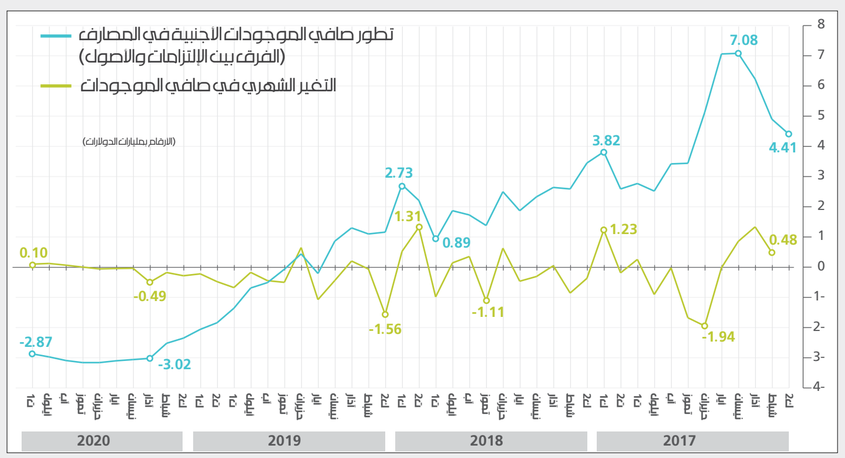

في نهاية كانون الثاني 2017 كانت قيمة صافي الأصول الأجنبية لدى المصارف تسجّل فائضاً بقيمة 4,41 مليارات دولار. وكان هذا الفائض يستمرّ بالزيادة إلى أن بلغ حدّه الأقصى في نهاية أيار 2017 مسجلاً ما قيمته 7,08 مليارات دولار. يومها كانت قيمة المطلوبات المستحقة على زبائن المصارف تساوي 13,46 مليار دولار، وكانت قيمة الالتزامات المترتّبة على المصارف تبلغ 6,37 مليارات دولار. هذا الفائض أتى بعد بضعة أشهر على إطلاق مصرف لبنان الهندسات المالية التي أغرت المصارف بفوائد هائلة على الدولارات التي توظّفها أو تودعها لدى مصرف لبنان. يومها غالبية المصارف أطلقت منتجات مصرفية لاستقطاب الأموال تمتدّ لسنة، أي أنها كانت تستحق في حزيران 2017 وتموز 2017 أيضاً. ما حصل في هذين الشهرين لم يكن مفاجئاً، ففي شهر حزيران خسرت المصارف من هذا الصافي نحو 1,9 مليار دولار، وفي الشهر الذي يليه خسرت منه نحو 1,6 مليار دولار. واستمرّ هذا النزف لغاية نهاية تشرين الثاني من السنة نفسها. وفي نهاية كانون الأول 2017 لم يبقَ من الفائض الذي كان موجوداً في نهاية أيار، إلا 3,82 مليارات دولار.

واستمرّ صافي الأصول بالتدهور خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2018 إلى أن انحدر في نهاية حزيران ليبلغ 1,38 مليار دولار. في ذلك الشهر خسرت المصارف من الصافي ما قيمته 1,1 مليار دولار. بهذه السرعة بدأت المصارف تفقد سيولتها الأساسية، أي الدولارات الحقيقية التي تملكها، لكنها كانت تعوّض بعضاً من هذه الخسائر في السيولة خلال الأشهر التالية وبوتيرة بطيئة وبأحجام غير متناسبة، إلى أن بدأت الخسارة تتراكم فعلياً ابتداءً من شهر كانون الثاني 2019. فباستثناء شهر آذار من تلك السنة، لم يسجّل صافي الأموال الأجنبية لدى المصارف أي زيادة، بل كانت جميع الأشهر تنطوي على خسائر في السيولة الدولارية. وفي أيار 2019 بلغت هذه السيولة نتيجة سلبية بقيمة 0,21 مليار دولار. عملياً لم يكن لدى المصارف سوى مبلغ 210 ملايين دولار في محافظها الخارجية. كانت أوضاعها بهذه الدرجة من السوء. فقد كانت التزاماتها تجاه المصارف المراسلة تحافظ على مستوى محدّد مقابل تدهور في قيمة أصولها أو (المطلوبات من غير المقيمين).

واستمرت النتيجة السلبية بالظهور في صافي الأصول، لتبلغ حدّها الأقصى المسجّل حتى الآن، في حزيران 2020 بنحو 3,16 مليارات دولار. وبلغت في نهاية تشرين الأول الماضي 2,87 مليار دولار.

في الواقع، لم تتوقف الهندسات المالية طوال أعوام 2016 و2017 و2018 وفي مطلع عام 2019 أيضاً. لكن ما كان يحصل هو نفسه الأمر الذي يطرأ على «هرم الاحتيال»، أي أن إدارة الهرم تصبح في أقسى حالات استجرار المزيد من الأموال، علّها توقف نزف الثقة الذي تتعرض له وتوقف سحب الأموال منها. فما كان يحصل هو أن استحقاقات الأموال التي وُظّفت في الهندسات، كانت تُحوّل إلى الخارج إلى جانب التزامات أخرى على المصارف متعلقة بتغطية اعتمادات الاستيراد وتحويلات العاملين الأجانب في لبنان وسواها. وفي الوقت نفسه، كانت قدرات المصارف على جذب المزيد من الأموال، تتقلّص أكثر فأكثر. بمعنى ما، إن الذين شاركوا في الهندسات المالية في عام 2016 هربوا بعد سنة، أو سنتين كحد أقصى، بينما الذين شاركوا في الأشهر الأخيرة من عام 2018 وفي الأولى من عام 2019 علقوا ولم يعد بإمكانهم الحصول على أموالهم إلى جانب أولئك المودعين الذين صدّقوا أكاذيب من نوع «لا داعيَ للقلق» و«الليرة بخير»... الأزمة كانت واضحة، وهي مستمرّة. لو كان هناك قضاء عادل ونزيه وشفّاف، لكانت المصارف أفلست منذ زمن من مئات الدعاوى المرفوعة ضدّها بدليل أنها تعاني من عجز السيولة وليست لديها القدرة على السداد.

دليل استعادة الأصول المنهوبة

2,6 تريليون دولار يسرقها «ذئاب المال» سنوياً

حسن شقراني

أضحت عملية «غسيل السيارات» أحد أشهر عناوين مكافحة الفساد حول العالم. حين انطلقت على شكل تحقيق في قضية تبييض أموال روتينية في البرازيل، لم يكن القيّمون عليها يعلمون أبداً - على حدّ علم الرأي العام بالحدّ الأدنى - أنها ستتحول إلى جرف يكشف عن فساد شركة النفط الوطنية ومعها كبرى شركات البناء. وباستمرار التحقيق منذ سبع سنوات في 12 بلداً، تُقدّر قيمة هرم الفساد الذي يكشفه بنحو 13 مليار دولار، وتُثبت تورّط العشرات من المسؤولين الحكوميين والسياسيين فيه.

من البرازيل إلى ماليزيا حيث عمد القيّمون على أحد أكبر الصناديق الاستثمارية، 1MDB، إلى صوغ مؤامرة على نطاق عالمي مكنتهم من سرقة أموال تُقدر بـ4,5 مليارات دولار عبر عمليات تحويل معقّدة وشركات وهمية، وإيداعها في حسابات في الولايات المتّحدة وسويسرا وسنغافورة ولوكسمبورغ. بنتيجة التحقيق صودرت أصول وأموال محوّلة وسُجن مسؤولون من بينهم رئيس الوزراء السابق نجيب رزاق، وصولاً إلى المسّ بحقوق الفيلم السينمائي «ذئب وول ستريت» نظراً إلى ارتباط الصندوق بإنتاجه في عام 2013.

وأخيراً، إلى ليبيا التي رفعت فيها إدارة الاستثمار، وهي صندوق الثروة السيادية في البلاد، دعوى على مصرف سوسييته جنرال، أمام المحاكم البريطانية، لاستعادة نحو 1,5 مليار دولار من الخسائر بعد قيام المصرف الفرنسي برشوة مسؤولين في شركة مسجّلة في بنما، بهدف الدخول في عمليات إتّجار تفوق قيمتها ملياري دولار. استفاد من مخطط الرشوة هذا نحو 50 شخصاً ليبياً. وبنتيجة التحقيق تم التوصل مع المصرف إلى دفع تسوية بقيمة 963 مليون دولار.

تُعدّ هذه القضايا تشكيلة بارزة من أمثلة الفساد المنتشرة حول العالم. هي عمليات، سواء كانت معقّدة أو بسيطة، هدفها شفط الموارد العامة عبر السرقة أو الرشوة أو التهرّب الضريبي. وهي في صميم النسخة الثانية من «كتيّب استعادة الأصول» الذي صدر أخيراً عن مجموعة البنك الدولي بالتعاون مع مبادرة استعادة الأصول المنهوبة بعد جهد مشترك مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة.

الكتيب يقدّم مقاربات مختلفة تحيط بمسائل استعادة المال العام بجميع جوانبها الاستراتيجية والقانونية والعمليّة، ويعرض خريطة طريق للمعنيّين بهذه الجهود سواء كانوا يفضلون تنفيذ مخططهم عبر المقاربات الجرمية أو المدنية أو الإدارية أو حتى مصادرة الأصول من دون تحقيق الإدانة. الهمّ برأي معدّيه الحفاظ على جوهر الإجراءات التي تبدأ بجمع المعلومات والأدلّة والبدء بتتبّع الأصول المسروقة، وبعدها تحصين الأصول لدى مصادرتها، ثم التنسيق مع الجهات الأجنبيّة المعنيّة حيث يتم إخفاء الأصول المسروقة، وأخيراً فرض تنفيذ الأوامر وردّ الأصول كلّياً.

قد تعكس هذ الإجراءات تدابير نخبوية لا ترى فيها الشعوب التي تعاني آفة الفساد سوى ترتيب منمّق لإجراءات تطبيق القانون حين يتعذّر ذلك. وإلّا كيف يُمكن إطلاق عمليات تتبّع ورصد وتنسيق بحقّ كبار الرؤوس المعنية بالرشوة والسرقة؟

> **البلدان الأقل فساداً تحقّق إيرادات ضريبية نسبةً إلى الناتج أعلى بـ4% مقارنة ببلدان أخرى عند مستوى الدخل نفسه إنما بمستويات فساد أعلى**

لبنان يُعدّ مثالاً بارزاً عن حالات الفساد على نطاق واسع في مساحة جغرافية ضيقة وبعدد سكان محدود. فالبلاد التي تعيش إحدى نسخ نموذج الدولة الفاشلة، تعاني من آفة الفساد منذ عقود وقد وصلت إلى مرحلة شبه الإفلاس بغياب الأفق السياسي لحلول عملية ومنطقية لأزمة شح العملات الأجنبية. اليوم يُصنّف لبنان في المرتبة 137 بين 180 بلداً لناحية مؤشّر الفساد ويرى أكثر من ثلثي الشعب أن معدلات الفساد ازدادت خلال فترة العام السابق، وفقاً لبيانات منظمة الشفافية العالمية. ورغم كل ذلك، ليس هناك تحقيق واحد فعليّ حقيقيّ وشفاف على المستوى الوطني يبحث في كيفية تبخّر مليارات الدولارات من القطاع العام ووصول الدين العام إلى 160% من الناتج.

انجل بوليغان ـ المكسيك

أياً يكن الحال، فإن الاحتكام إلى دليل البنك الدولي يُعد وثيقة قد تفيد كثيرين في المجتمع الواحد وخصوصاً لدى قياس النتائج التي يُمكن أن تتحقق. وفي هذا الإطار، يجزم صندوق النقد الدولي في بحث نُشر عام 2019، أن لمكافحة الفساد انعكاسات إيجابية جمة على الاقتصادات المختلفة، وخصوصاً أن البلدان الأقل فساداً تحقق إيرادات ضريبية نسبةً إلى الناتج أعلى بـ4% مقارنة ببلدان أخرى عند مستوى الدخل نفسه إنما بمستويات فساد أعلى.

وبإمكان البلدان، إذا سارت على نهج مكافحة الفساد أن تحقق مداخيل ضريبية إضافية بنحو تريليون دولار سنوياً؛ للمفارقة هو الرقم نفسه الذي يدفعه الأفراد والشركات حول العالم على شكل رشوة سنوياً.

لا تخالف هذه الأرقام بيانات الأمم المتّحدة التي تفيد بأن كلفة الفساد الإجمالية حول العالم تبلغ 2,6 تريليون دولار، أي ما يعادل 5% من الناتج العالمي. هذه الأموال المشكّلة من رشى وإيرادات غير محقّقة وسرقات وهدر عبارة عن اختلاس، تُسحب تحديداً من قنوات التنمية في البلدان الفقيرة والنامية. هذا ما يدفع الأمم المتّحدة إلى التشديد على أن «مواجهة الفساد هو جهد عالمي، نظراً لانتشاره في البلدان النامية والمتقدمة على حدّ سواء، وأن الأدلة تفيد بأن الفئات الأفقر هي الأكثر تأثراً». لذا، فإنّ الفساد هو احد أبرز المعوقات أمام تحقيق أهداف الألفية بحلول عام 2030 التي تشمل الفقر والجوع والتعليم والبنى التحتية الجيدة.

لكن طالما هناك أموال عامة موجودة للإنفاق ولتلزيم المشاريع، وطالما هناك إمكانيات للتهرب الضريبي، سيواصل المخالفون محاولاتهم للالتفاف على القانون وحرمان الفقراء والفئات المهمّشة من ثمار المشاريع الاستثمارية او حتى من الإنفاق العام الاجتماعي التعاضدي الناجم من تحصيل الضرائب وإنفاقها على الصالح العام. يتحوّل هؤلاء إلى «ذئاب المال العام» حتى يتم فضحهم وتسميتهم عبر الاستراتيجيات التي يطرحها دليل استهداف الفاسدين لاستعادة الأموال المنهوبة او بأيّ وسيلة أخرى قد تكون العرف في البلاد التي اعتادت الفساد وتقاعست معه.

وجهات نظر

كيف نحمي أموال المودعين؟

فرحات أ. فرحات *

في ظلّ الأزمة النقدية التي نعيشها، لا بدّ من حلول عملية يمكن تنفيذها فوراً من قِبل القابض على أموال الإيداعات، والمتحكّم بالأصول المالية للدولة ومؤسّساتها، والناس والجهة التي ترسم السياسة النقدية وتنفذها.

في صف الاقتصاد في السنة الجامعية الأولى، يعلّمون الطلاب أنّ المصرف المركزي لأيّ دولة هو الذي يضع السياسة النقدية في البلاد، ومهمّته هي: المحافظة على قيمة العملة الوطنية، ومراقبة عمل المصارف. ويقوم المصرف المركزي بدوره من خلال أدوات تؤثّر بالسوق، أهمها: الفوائد والقروض. فشل مصرف لبنان في مهمّته. كيف ولماذا؟

سياسة الفوائد المرتفعة غير العقلانية على سندات الخزينة

استمرّت هذه السياسة لأكثر من أحد عشر عاماً من آذار 1992 ولغاية آذار 2003. في هذه الفترة، عمل المصرف المركزي على جذب الودائع من خلال إعطاء فوائد مرتفعة غير عقلانية على سندات الخزينة.

مثال 1: معدّل الفائدة على سندات الخزينة لأجل 6 أشهر وصل في أيلول 1995 إلى مستوى 27,9%.

مثال 2: معدلات الفائدة المدفوعة على سندات الخزينة لأجل عام واحد بلغت في أيلول 1995 نحو 37,85%.

لم يكن هناك داعٍ لدفع هذا الحجم من الفائدة، لأن سعر الصرف في عام 1995 كان بحدود 1612,26 ليرة لبنانية مقابل كل دولار أميركي، وكان هناك استقرار سياسيّ وتمديد رئاسة الياس الهراوي.

سياسة القروض المصرفية

- إن أسعار الفائدة التي كانت تدفعها المصارف التجاريّة في آذار 1992 وصلت إلى مستوى 42,8% ولغاية آذار 2003 حيث انخفضت إلى 15%، إلّا أنها بقيت الأعلى في المنطقة، ما يشير إلى أن السياسة النقدية كانت سياسة طاردة للاستثمارات، وغير مشجّعة لها.

- كان يجدر خفض أسعار الفائدة من أجل استخدام الأموال المودعة في إعطاء قروض للقطاعات الإنتاجية وتحقيق نمو متوازن، ولا سيما أن معدّلات نمو الناتج المحلّي الإجمالي بدأت تنخفض وبلغت 1% في عام 1997 ونمو سلبيّ بمعدّل - 0,526% في عام 1999.

- كان يمكن المصرف المركزي توجيه المصارف نحو تمويل القطاعات الإنتاجية المحلّية، إلّا أنها موّلت البطاقات المصرفية (دائنة ومدينة) والقروض الشخصية مقابل توطين الراتب وقروض سيارات والورم العقاري.

مثال 3: تضاعف عدد حاملي البطاقات المصرفية من 628,259 في كانون الثاني 2003 ليصبح 2,674,870 في كانون الثاني 2019، أي بمعدل 425%. [1]

مثال رابع 4: إذا قارنّا الفوائد مع دولتَين تشبهان لبنان من عدة أوجه وهما بلغاريا والأردن. [2]

- في عام 1998 كان معدّل الفائدة في بلغاريا 14%، في الأردن 12,6%، بينما في لبنان 20,15%.

- عام 2002 بلغ معدّل فائدة الإقراض 9,2% في بلغاريا، 10% في الأردن، إلّا أنه كان 16,6% في لبنان؛ رغم أن لبنان كان يعيش أيامه الورديّة في تلك الفترة حين عُقدت في بيروت القمّة العربية بحضور بارز لمعظم القادة العرب، ثم القمّة الفرنكوفونية، وفي ظلّ تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، ألم يكن في حينه واجب أن تكون أسعار الفائدة للاستدانة أقلّ لتشجيع الاستثمار وإطلاق النمو في المدن والبلدات التي حُرّرت مثلاً.

بعد اغتيال الشهيد رفيق الحريري في شباط 2005 أصبح المصرف المركزي يخفّض الفائدة على الإقراض، إلّا أنّ البلاد لم تعد جاذبة للاستثمار، ناهيك عن حرب 2006، والمشاكل السياسية 2007. ثم بدأ يتعافى الاقتصاد عامي 2009 و2010 قبل نشوب أزمة سياسيّة داخلية، أعقبها نشوب الحرب الأهلية السورية على الحدود الشمالية والشرقية التي هدّدت طرق الترانزيت وطرق سياحة العرب إلى لبنان، وأعقب ذلك حصار اقتصاديّ غير معلن وتفجيرات إرهابية وصلت إلى قلب بيروت وضواحيها.

> **حالياً تعمل المصارف ثلاث ساعات يومياً وتختلف عمولات جديدة من اجل اقتناص المودع وفرض غرامات إكراهية مخالفة للقانون**

آليات للحماية

من أجل حماية أموال المودعين، هناك ضرورة للقيام بالآتي:

1- ضمان الملاءة المصرفية للمصارف العاملة في لبنان فوراً، وطلب عودة جميع الأرباح التي رُحّلت إلى الخارج، وبيع الوحدات والممتلكات العقارية في الداخل والخارج وضمّها إلى الموجودات الحالية، وفي حال الرفض كما هو الحال عليه منذ حزيران 2020 حيث تعذّر على عدد من المصارف زيادة رساميلها 20%، فإنّ الحلّ يكمن في ضرورة مراسلة السلطات الدولية لطلب وضع اليد على أموال وممتلكات جميع أصحاب الأسهم في المصارف، وتحويل المصارف إلى مؤسّسات مساهمة تُدرَج في البورصات المحلّية والدولية ويُحوّل جزء من ملكيّتها إلى أصحاب الودائع. ونتيجة عدم الثقة في السلطات المحلّية، يمكن بيع نسبة من الأسهم لمصارف وبيوت استثمار دولية لإدارة تلك المصارف حسب القوانين والمعايير الدولية.

2- إطلاق هيئة التحقيق الخاصّة عملية تحقيق شاملة للحسابات الكبيرة في المصارف منذ آذار 1992 والتي استفادت من رفع أسعار الفائدة على سندات الخزينة في مراحل معيّنة، كذلك التحقيق في القروض كافة التي أُعطيت لأصحاب أسهم في مصارف، موظفين كبار في الدولة، سياسيين، نواب وأقاربهم، كذلك جميع الأموال التي رُحّلت إلى الخارج والتي فيها شُبهات فساد وسرقة مال عام وسرقة مال المودعين.

3- على مصرف لبنان والمصارف، إعطاء المودعين حقوقهم حسب سعر الصرف الحقيقي، مثلاً إذا كان السعر في السوق 8000 ليرة مقابل كل دولار، فيجب أن تُعطى أموال المودعين حسب سعر الصرف هذا، لا على أساس 3900 ليرة مقابل الدولار كما الحال عليه اليوم.

4- جميع الأموال التي يتم سحبها من خلال الصرافات الآلية ATM، أو الشراء عبر مكنات البيع في أماكن التجزئة POS مباشرة من حساب الدولار، يجب أن تكون مقوّمة على سعر السوق الحقيقي لا الوهمي المقوّم من أيّ هيئة صُورية لمصرف لبنان، وبالتأكيد ليس سعر الصرف الرسمي كما يحصل منذ أكثر من عام لأنّه يسهم في القضاء على أموال المودعين وسرقتها مباشرة في إطار تبرير أن السحب على سعر الوحدة بناء على تعميم مصرف لبنان رقم 151 تاريخ 21 نيسان 2020 فقط من الصندوق وداخل المصرف.

داريو كاستيليخوس ـ المكسيك

5- ضرورة إيجاد سياسة نقديّة مرنة لسعر الصرف، لحماية القدرات الشرائيّة للمواطنين وخاصّة لأصحاب الأجور بالليرة، بوضع سعر صرف أعلى لا يجب أن تتجاوزه الليرة اللبنانية في الأسواق وسعر صرف أدنى لا تنخفض دونه، فعلى سبيل المثال يكون خلال الفترة الأولى 3000 الحدّ الأدنى و5000 الحدّ الأعلى.

6- إن سياسة ضبط رؤوس الأموال في المصارف دفعت إلى إيجاد تجارة جديدة هي تجارة الشيكات المصرفية التي يشترك بها موظفون كبار في مصارف وسماسرة وصرّافون، بغية إعطاء المودعين الخائفين على أموالهم أقل من 35% من قيمتها. أي أنّ أيّ مودع يملك 100 ألف دولار يأخذها بواسطة سمسار بقيمة 35 ألف دولار من المصرف. أين مصرف لبنان من التحقيق في هذه العمليّات؟ أين لجنة الرقابة على المصارف؟ وأين القضاء اللبناني الغائب عن سرقة أموال المواطنين؟

7- ضرورة تشجيع الاستثمار في القطاعات المنتجة من خلال دفع المودعين إلى سحب كمّيات تتجاوز السقوف المرسومة من مصرف لبنان ومن المصارف بشرط استثمارها في القطاعات المنتجة ضمن مشاريع تُسهم في خلق فرص عمل وفي محاربة البطالة.

8- على المصارف التجاريّة أن تستعيد ثقة المواطن بها باعتبار المواطن شريكاً معها في الخروج من الأزمة، ولديها واجب أن تصل معه إلى حلول واقعيّة في ما خصّ ودائعه، لا أن تسدّ آذانها، وتخفض دوام عملها إلى الربع حتى لا تستقبل المودعين. حالياً تعمل المصارف ثلاث ساعات يومياً، وتختلق عمولات جديدة من أجل اقتناص المودع وفرض غرامات إكراهية بمسميات شتّى على التأخّر عن سداد القروض رغم الإعفاء الوارد في المادة 36 من موازنة 2020 التي تفرض إعفاء المتأخّرين عن سداد القروض المدعومة من أيّ إجراءات عقابية حتى نهاية حزيران 2020 ومع مفعول رجعي يبدأ من الأول من شهر تشرين الأول 2019، ورغم صدور قانونين عن مجلس النواب اللبناني: قانون رقم 160 القاضي بتعليق سريان جميع المهل القانونية والقضائية والعقدية من تاريخ 18 تشرين الأول 2019 ولغاية 30 تموز 2020، وقانون رقم 185 الذي ينصّ على تمديد العمل بأحكام قانون 2020/160، وتعليق مفاعيل البنود التعاقدية المتعلّقة بالتخلّف عن سداد القروض بكافة أنواعها، وخاصة المدعومة، من سكنية وصناعية وزراعية وتكنولوجيا معلومات، فلا تسري على المقترض أي جزاءات قانونية أو تعاقدية، بما في ذلك أي زيادة على معدل الفائدة بسبب تأخّر أو تعثّر في تسديد قرض أو أيّ من أقساطه في المهل المحدّدة قانونياً أو تعاقدياً.

9- عدم المساس بأحتياط مصرف لبنان من الذهب في ظلّ سلطة نقدية وسياسية لا ثقة بها. فما دام جزء من المواطنين قام بمشاركة الميليشيات وزعاماتها في السلطة عبر قلم الاقتراع، لا يجوز له الاستفادة من نتاج عمل الأجيال السابقة بل الأفضل إبقاؤه للأجيال القادمة.

10- ضرورة مراقبة مصاريف وآليات دعم مصرف لبنان للحكومة. يُقال إن مصرف لبنان يموّل السلة الغذائية بنحو 200 مليون دولار شهرياً، فيما يجدر بنا السؤال: لم لم يستفِد اللبنانيون من هذا الدعم؟

لقد انبثق من رحم ثورة 17 تشرين، حملات وروابط هدفها حماية أموال المودعين، أصدرت بيانات وخطابات، أطلقت صيحات استغاثة للإعلام، عقدت ندوات تعريفيّة لجمهور المودعين، دور هذه اللجان إيجاد بيئة حاضنة للمودعين، إسماع آرائهم، وطرح حلول واقعيّة على السلطات النقدية، والسياسية. وبرغم معرفتنا أنّنا نعيش في دولة لا قضاء فيها، ولا سلطة إلّا على الضعفاء، ثورة 17 تشرين كانت الأمل بضرورة تغيير السياسات العامة وباسترداد المواطنين حقوقهم.

* باحث ومستشار اقتصادي

قراءات

مقال

سياسة العقوبات وجدواها [1]

إيران صامدة باقتصاد متنوّع

زياد حافظ *

هذه السنة عقدت الجمهورية الإسلامية في إيران اتفاقات عملاقة مع الصين في إطار استراتيجية الطريق الواحد والحزام الواحد بقيمة 400 مليار دولار لتطوير البنى التحتية للنفط والنقل وعدد من القطاعات الاستراتيجية. وهذا دليل كاف ووافٍ على ان التزام الدول بالعقوبات هشّ ولن يوقف او يمنع مشاريع التنمية

محور المقاومة محاصر سياسياً واقتصادياً ومالياً من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وعدد من دول الخليج. المستهدفون هم: لبنان والمقاومة، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية الإسلامية في إيران، فصائل المقاومة في فلسطين، وإلى حدّ ما السلطة الفلسطينية. أشكال العقوبات تختلف لكنّها تهدف إلى إجبار المستهدَف على تغيير سلوكه بالحدّ الأدنى أو رحيله في الحدّ الأقصى. العقوبات قد تطاول أشخاصاً أو قطاعات أو معاملات أو تجارة بشكل جزئي أو شامل، كما يمكن أن تأخذ شكل الحصار البرّي والجوّي والبحري؛ قطاع غزّة محاصر جغرافياً من دولة الكيان المحتل، ومن مصر أيضاً، وإن تباينت درجات الحصار عليه، بينما تخضع السلطة لقرارات تعسفية من قبل الإدارة الأميركية.

الولايات المتحدة أعلنت الحرب على إيران بشكل واضح عندما قرّرت إدارة ترامب اتباع سياسة «خنق الاقتصاد» الإيراني. هذا القرار يأتي في سياق تاريخي من العداء للجمهورية الإسلامية في إيران بعد انتصار الثورة الإسلامية على شاه إيران - الحليف الودود وشرطي منطقة الخليج لصالح الولايات المتحدة. طبعاً، هذا لم يمنع الولايات المتحدة من التخلّي عنه بعد خلعه، اعتقاداً منها بإمكان استيعاب الثورة او احتوائها. حساباتها كانت خاطئة، فردّت بالعقوبات وإغراق إيران في حرب عبثية مع العراق.

خنق الاقتصاد الإيراني كما تعلنه إدارة ترامب، هو بمثابة حرب إبادة بطيئة تعويضاً عن حرب تقليدية مدمّرة لجميع الأطراف، وخصوصاً بعد إخفاقات أميركا وحلفائها في أفغانستان والعراق واليمن وسوريا. بطبيعة الحال لا تستطيع الجمهورية الإسلامية الوقوف مكتّفة الأيدي من دون تغيير قواعد الاشتباك بشكل يحدّد سلبيات الحصار حيث الميدان العسكري يقلب الطاولة على الحصار والعقوبات. كما أن العزلة المتزايدة للولايات المتحدة تفتح آفاقاً جديدة لتجاوز العقوبات بأشكال مختلفة. ومحاولات بايدن المعلنة بالعودة إلى اتفاق النووي الذي أبرم في 2015 ليست إلاّ تعبيراً على اضطرار الولايات المتحدة إلى الخروج من العزلة، وبالتالي الحدّ من سياسة العقوبات. لسنا في إطار بحث ما يمكن أن تُقدم عليه إدارة بايدن، لكن ليس لديها إلاّ طريق التراجع إن أرادت حدّاً أدنى من الاستقرار. فالاستمرار في سياسة الضغوط القصوى لن تؤدي إلاّ إلى المزيد من فقدان الاستقرار بما يضر حلفاء الولايات المتحدة وفي مقدمهم الكيان الصهيوني المحتل.

ما هي الظروف الموضوعية التي قد تمكّن الجمهورية الإسلامية من تجاوز سياسة العقوبات؟ الإجابة تكمن في الوقوف على حيثيات الحصار وتداعياته. فالتركيز انصبّ على منع إيران من تصدير النفط الذي تبلغ وارداته نحو 80% من واردات الدولة بالحدّ الأدنى، أو على إغلاق السوق النفطية العالمية بوجهها لخنقها. هكذا أصبح الانكشاف تجاه النفط مصدر ضغط على الحكومة الإيرانية. لذا، فإن هدف العقوبات هو تجفيف وجهات التصدير لإيران عبر تهديد كل من يتعامل معها، ما أدّى إلى انخفاض صادرات النفط الإيرانية من نحو مليوني برميل يومياً إلى 400 ألف برميل يومياً. كذلك هناك هدف ثان يتعلق بمنع الاستثمار الخارجي في إيران في قطاع النفط ومشتقاته ومنع إمكانية التعامل المالي مع الخارج.

أما تداعيات العقوبات على إيران فهي تتعلّق بمشاريع الاستثمارات الجديدة التي لن تتوقف في راهنا، بل قد تتباطأ حتى ينجلي الموقف السياسي. بعض الشركات الأوروبية أعلن التزامه بالعقوبات وبادر إلى وقف أنشطته. في المقابل هناك مساع للاستمرار في التعامل مع الجمهورية الإسلامية عبر شركات لا علاقة تجارية أو مالية لها بالولايات المتحدة، ما يشكّل تحايلاً على الإجراءات الأميركية. ولا بدّ من الإشارة إلى الاتفاقات العملاقة التي عقدتها الجمهورية الإسلامية في إيران هذه السنة مع الصين في إطار استراتيجية الطريق الواحد والحزام الواحد التي تتبعها الصين. بلغت قيمة العقود 400 مليار دولار لتطوير البنى التحتية للنفط والنقل وعدد من القطاعات الاستراتيجية. هذا دليل كاف ووافٍ على أن التزام الدول بالعقوبات هشّ، ولن يوقف أو يمنع مشاريع التنمية. فالاستثمار في سياسة الضغوط القصوى لن تؤدي إلاّ إلى المزيد من فقدان الاستقرار بما يضر حلفاء الولايات المتحدة وفي مقدمهم الكيان الصهيوني المحتل.

ما هي الظروف الموضوعية التي قد تمكّن الجمهورية الإسلامية من تجاوز سياسة العقوبات؟ الإجابة تكمن في الوقوف على حيثيات الحصار وتداعياته. فالتركيز انصبّ على منع إيران من تصدير النفط الذي تبلغ وارداته نحو 80% من واردات الدولة بالحدّ الأدنى، أو على إغلاق السوق النفطية العالمية بوجهها لخنقها. هكذا أصبح الانكشاف تجاه النفط مصدر ضغط على الحكومة الإيرانية. لذا، فإن هدف العقوبات هو تجفيف وجهات التصدير لإيران عبر تهديد كل من يتعامل معها، ما أدّى إلى انخفاض صادرات النفط الإيرانية من نحو مليوني برميل يومياً إلى 400 ألف برميل يومياً. كذلك هناك هدف ثان يتعلق بمنع الاستثمار الخارجي في إيران في قطاع النفط ومشتقاته ومنع إمكانية التعامل المالي مع الخارج.

أما تداعيات العقوبات على إيران فهي تتعلّق بمشاريع الاستثمارات الجديدة التي لن تتوقف في راهنا، بل قد تتباطأ حتى ينجلي الموقف السياسي. بعض الشركات الأوروبية أعلن التزامه بالعقوبات وبادر إلى وقف أنشطته. في المقابل هناك مساع للاستمرار في التعامل مع الجمهورية الإسلامية عبر شركات لا علاقة تجارية أو مالية لها بالولايات المتحدة، ما يشكّل تحايلاً على الإجراءات الأميركية. ولا بدّ من الإشارة إلى الاتفاقات العملاقة التي عقدتها الجمهورية الإسلامية في إيران هذه السنة مع الصين في إطار استراتيجية الطريق الواحد والحزام الواحد التي تتبعها الصين. بلغت قيمة العقود 400 مليار دولار لتطوير البنى التحتية للنفط والنقل وعدد من القطاعات الاستراتيجية. هذا دليل كاف ووافٍ على أن التزام الدول بالعقوبات هشّ، ولن يوقف أو يمنع مشاريع التنمية. فالاستثمارات ستنفق على فترة 25 سنة، فيما جاءت هذه الاتفاقيات بمثابة ردّ على القرار الأميركي بخنق الاقتصاد الإيراني، ما يدلّ على أن إيران في قلب الاستراتيجية الصينية والمحور الذي تشكّله مع روسيا. أما على المدى القصير، فالتركيز هو على الصمدة النفسية التي يشكّلها تدهور الريال الإيراني وتراهن عليها الإدارة الأميركية ومن يتبع سياساتها. أما على صعيد النفط، فالموضوع أكثر صعوبة بالنسبة إلى الإدارة الأميركية.

إذا دقّقنا في الموضوع النفطي الذي يمثّل نقطة ارتكاز في منظومة العقوبات الأميركية، يتبيّن أن المستورد الأكبر للنفط الإيراني هو الصين التي تشكّل نحو 30% من إجمالي الصادرات الإيرانية. الصين رفضت الالتزام بالقرارات الأميركية. يضاف إلى ذلك التحوّل السياسي في باكستان الذي يجعلها سوقاً طبيعية للنفط الإيراني. الموقف الباكستاني السلبي المستجدّ من السياسات الأميركية قد لا يكون ظرفياً بل تحوّلاً استراتيجياً يُضعف في آخر المطاف فعّالية الضغوط على إيران. وفي شمال غرب إيران هناك أيضاً تركيا التي لا تنتج النفط بل تمثّل واراداتها من إيران نحو 10% من مجمل صادرات إيران النفطية. تركيا رفضت أيضاً الالتزام بالقرارات الأميركية في ظل مناخ متوتّر بينهما، ما يجعل تركيا متنفّساً آخر للصادرات النفطية الإيرانية. أما الهند، وهي دولة مؤسّسة في مجموعة «بريكس»، فهي تستورد ما يوازي 19% من إجمالي الصادرات الإيرانية، فإذا كانت سياسة البريكس مواجهة القرارات الأميركية، فإن الهند ستجد صعوبة في الخروج عن هذا التوجّه، حتى لو كان مثل الدور الباكستاني المرتقب والمتقارب مع إيران مصدر تنافس إضافي مع جاراتها الغربية. ويجب الإقرار بأن سياسة حكومة مودي في الهند متماهية مع حكومة الكيان الصهيوني والولايات المتحدة، وهي قد تخرج عن الإجماع الروسي الصيني. لكن حتى الساعة لم تعلن الحكومة الهندية موقفاً واضحاً من العقوبات ومدى التزامها بها.

يبقى موقف الاتحاد الأوروبي الملتبس حتى الساعة. ليست كل الدول الأعضاء على استعداد لمواجهة الولايات المتحدة، رغم أن هناك دولاً وازنة طفح الكيل عندها من سياسات الولايات المتحدة مثل ألمانيا. حتى الساعة ليس هناك جديد على هذا الصعيد، لكن نعتقد أن العلاقة مع إيران هي حاجة أوروبية أكثر مما هي حاجة إيرانية، من دون إنكار أهمية الاستثمارات الأوروبية في الاقتصاد الإيراني. فأوروبا بحاجة إلى أن تكون حاضرة في دولة لها موارد تقدّر بأكثر من 21 تريليون دولار وفقاً لعدة تقارير، إضافة إلى احتياجاتها في الطاقة النفطية والغازية.

هذه المقاربة السريعة للبُعد النفطي والتجاري الإيراني تجعل فعّالية العقوبات محدودة في هذا المجال. هي مؤلمة إلا أنها غير قاتلة. هنا لا بد من الإشارة إلى أن بنية الاقتصاد الإيراني تنطوي على تنوّع متزايد. فالقطاع الزراعي يمثّل نحو 10% من الناتج الداخلي، وقطاع الصناعة نحو 36%، وقطاع الخدمات 55% من الناتج المحلي الإجمالي المقدّر بنحو 435 مليار دولار.

الجمهورية الإسلامية في إيران استغلت الحصار الاقتصادي ونظام العقوبات لتطوير بنيتها الاقتصادية وتقليص تبعيتها لتقلّبات أسعار النفط وإمكانات تسويقه. لذا، اعتمدت التخطيط المركزي لفترة 20 سنة موزّعة على خطط تنفّذ منها حالياً الخطّة السداسية لفترة 2016-2022. ترتكز هذه الخطة على ثلاثة محاور: تطوير بنية اقتصادية تستطيع الصمود، تقدّم في العلوم والتكنولوجيا، وإطلاق ثقافة التميّز في الأداء. تتوقع الخطة نموّاً بمعدّل 8% سنوياً، فيما الأولويات تكمن في تطوير المؤسّسات الاقتصادية التي يملكها القطاع العام، والقطاع المالي والمصرفي، وترشيد استعمال الواردات النفطية.

في المقابل، إن الانتكاسة التي أصابت الاقتصاد الإيراني تعود أولاً إلى جائحة كورونا، بحسب الإحصاءات المتوافرة. هناك تقرير للبنك الدولي يشير إلى انكماش في الناتج الداخلي بنسبة 6,8% في عام 2020، كما أن القطاع النفطي تراجع بنسبة 38,7%. لكن في المقابل، ارتفع الناتج الداخلي الخارج عن القطاع النفطي بنسبة 1,1% وذلك يعود إلى النشاط الزراعي والصناعات التحويلية. ومن سخرية الأمور، أن انخفاض سعر الصرف جعل الصادرات الإيرانية أكثر تنافسية ممّا كانت عليه سابقاً، إلاّ أن الإقفال القسري لكثير من المؤسّسات كان مسبّباً لزيادة البطالة بنحو 1,3 مليون نسمة.

العقوبات المفروضة على الصادرات الإيرانية وجائحة «كورونا» أدّيا إلى تراجع في فائض الميزان التجاري. ونجم ذلك عن تراجع الصادرات بنسبة 26,9% مقابل تراجع في الاستيراد بنسبة 38,1%.

الإعلام الغربي أو العربي لا يتطرق إلى هذه الأرقام، بل هناك تركيز على الانهيار المصطنع لسعر الصرف للريال الإيراني تجاه الدولار بحسب تقارير «بلومبرغ»، و«سي أن بي سي»، و«فورين بوليسي» على سبيل المثال. والتركيز يبرز نسب قياسية من الانخفاض للإيحاء بحالة الإفلاس المرتقب والانهيار الدخل الخارجي الصافي لإيران، هو أيضاً إيجابي بنحو 32,6 مليار دولار في عام 2017 وبزيادة عن عام 2016 مقدارها 4 مليارات دولار. هذا يعني أن النقد الأجنبي يتدفق إلى إيران، وهو ليس عبارة عن قروض أو ديون. ليس هناك أرقام عائدة لعامي 2018 و2019، ولم يعلن تقرير وكالة الاستخبارات المركزية أرقام ميزان المدفوعات العام، بل لوحظ أن قيمة الاحتياط في النقد الخارجي مستقرّة على 133 مليار دولار.

هذه الأرقام تظهر أن المؤشرات الاقتصادية الإيرانية لا تبرّر الطلب على الدولار للاحتياجات الاقتصادية محدود. هذا يعني أن تدهور قيمة العملة الإيرانية سببه المضاربة الرامية إلى ضرب الاستقرار الداخلي والتأثير على نفوس الإيرانيين لدفعهم إلى الهروب من العملة الوطنية. غير أن حسابات الحقل لم تكن مطابقة لحسابات البيدر. بمعنى آخر، إن القيمة الشرائية للعملة الوطنية، أي الريال الإيراني، ما زالت تحافظ على مستواها في الداخل الإيراني رغم تضخّم الأسعار الداخلية، أما الأثر الناتج عن الهبوط الخارجي فهو محدود، بل قد يتحوّل إلى حافز للصادرات الإيرانية. أما بعض الإجراءات، كالحظر على استيراد بعض السلع (موقع ميدل إيست أونلاين أشار إلى 1300 سلعة)، فقد أدّى إلى إضراب في البازار في طهران احتجاجاً على ذلك. لسنا في إطار الدخول في تقييم الإجراءات التي اتخذتها أو قد تتخذها السلطات في إيران والتي قد تثير بعض نقاط الاستفهام، لكن ما يهمّنا التركيز عليه هو أن الهجوم على الريال ينطوي على أسباب سياسية فقط. وما يعزّز هذا التقدير، أن حجم الدين العام الإجمالي المكفول في إيران لا يتجاوز 61 مليار دولار، أي 14,2% من الإنتاج الداخلي، أي في المرتبة 175 في العالم مقارنة مع بنان الذي يقع في المرتبة الثالثة نسبة دين إلى الناتج تبلغ 142% اليونان بنسبة 180% واليابان نسبة 223%! الشق الخارجي للدين لعام الإيراني لا يتجاوز 11 مليار ولار، أي 3% من الناتج الداخلي، ياتي في المرتبة 112 في العالم. ي ليس هناك أي مبرّر لاعتبار لاقتصاد الإيراني في الحضيض و حتى في حالة ضيق تستدعي راجعات هيكلية؛ وإذا أضفنا عدم جود ثقافة الإسراف التي تؤكّدها حصاءات وكالة الاستخبارات مركزية، فإن مستوى المدّخرات وطنية الاجمالية في إيران لعام 201 يبلغ 41,5% من الناتج لإجمالي، وهو في المرتبة السابعة ي العالم بعد سوريا نم (50%)، طر (48,8%)، الصين (45%)، هي زيادة عن عام 2016 بخمس قاط. هذا مؤشر إلى أن ثقافة لانفاق الاستهلاكي الذي يستنزف لاقتصادات، ملجومة في إيران بما خفّف الطلب على الدولار.

ذا أخذنا بالاعتبار أن نحو 60% من لاقتصاد الوطني هو بيد القطاع لعام، فذلك يعني أن القدرة على لسيطرة المباشرة على مجريات لأمور على الصعيد الداخلي كبيرة، غالفاً لما هو عليه في تركيا. فهذه لأخيرة لديها اقتصاد تحت سيطرة لقطاع الخاص ومنكشف إلى حدّ بير تجاه الخارج. الحكومات لتركية المتتالية، منذ بداية الألفية، تّبعت سياسة الاقتراض الخارجي للجوء إلى الاستثمار الخارجي تفعيل التنمية الداخلية. في هذه لحال يكون لتدهور سعر صرف لليرة التركية أذى أكثر من الأذى للاحق بإيران، رغم أنه يمثّل حافزاً لتصدير التركي وللسياحة الوافدة. لوضع مختلف في إيران لجهة لانكشاف تجاه الخارج ومحدودية غالية المضاربة، إذ تمّ تجفيف صادر الريال الإيراني خارج إطار لنظام المؤسّسي المالي الإيراني.

صلاً، يعود انخفاض الريال لى المضاربة وبأهداف سياسية إضحة. فعلى فترة عدّة سنوات مّ تكديس الريال الإيراني لدى شركاء» تجاريين مع إيران لمثل ذا اليوم. وهذا السيناريو هو فسه الذي استُعمل في الهجوم لى الليرة السورية ولنفس لأغراض، علماً بأن المحاولة لم نجح في تحقيق أهدافها ولا عتقد أنها ستنجح اليوم، رغم لزعيق الإعلامي المبرمج. فالمسألة ولاً وأخيراً مسألة سياسية امتياز. وكذلك الأمر بالنسبة إلى لبنان؛ فانخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية يعود أولاً للتآمر وثانياً للمضاربة وثالثاً لجائحة كورونا التي ضربت ما تبقّى من القدرة الإنتاجية.

المتغيّر في المعادلة هو التغيير في الإدارة الأميركية وجائحة «كورونا». فالرئيس المنتخب جوزيف بايدن أبدى رغبته في العودة إلى الاتفاق النووي الذي خرج عنه دونالد ترامب. المستشارون المرتقبون للرئيس المنتخب هم من أسهموا في صوغ الاتفاق في ولاية الرئيس أوباما. لكن ليس واضحاً بعد موقف بايدن من العقوبات، لأنه يريد اتفاقاً آخر حول الصواريخ البالستية ودور إيران في المنطقة ليستكمل رفع العقوبات. وقد يربط العودة إلى الاتفاق بعودة الجمهورية الإسلامية إلى بنود التخصيب الواردة في الاتفاق، بعدما خرجت عنه إثر نكوث الولايات المتحدة به. الوضع الحالي ما زال غير واضح، والأشهر المقبلة كفيلة بإزاحة الغموض.

رفع العقوبات الأحادية أمر مستبعد في المدى المنظور، لكن قد تغضّ النظر الولايات المتحدة عن «المخالفين» طالما كان الأمل في التفاوض مع الجمهورية الإسلامية في إيران موجوداً.

أما جائحة كورونا فهي كانت أكثر فتكاً من العقوبات المفروضة. فالتراجع في الأرقام الكلّية يعود إلى الإغلاق لمرافق الاقتصاد. تستفيض التقارير الدولية حول «التراجع» في الاقتصاد الإيراني لتوحي بـ«فعّالية» العقوبات، بينما الحقيقة مخالفة لذلك. التراجع الاقتصادي في الجمهورية الإسلامية في إيران يعود لجائحة كورونا أولاً وأخيراً. لولا الجائحة لكان الاقتصاد الوطني في حالة نمو نسبي رغم العقوبات، بسبب التخطيط وتنويع مصادر الإنتاج بعيداً عن التبعية للقطاع النفطي.

*كاتب وباحث اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي

■ في هذه السلسلة من المقالات بعنوان «سياسة العقوبات وجدواها» نتناول في المرحلة الأولى العقوبات على الجمهورية الإسلامية في إيران لأنها الدولة التي تجري «معاقبتها» منذ انتصار الثورة الإسلامية. ولأنها ركن أساسي للمحور المقاوم للكيان الصهيوني المحتل وللهيمنة الأميركية. وفي الجزء الثاني نتناول العقوبات على الجمهورية العربية السورية، لما تمثّله سوريا كموقع سياسي وثقافي، ليس في المشرق العربي فحسب بل في الوطن العربي أجمع. كما أن سوريا هي الدولة الثانية تاريخياً التي تتعمّل وزر الحصار السياسي والاقتصادي الشامل أو شبه الشامل منذ منتصف العقد الأول للألفية الثالثة، وبالتالي تمثّل أيضاً مدرسة في الصمود العربي. في الجزء الثالث نتناول العقوبات على لبنان التي رغم حداثتها نسبياً قد تكون تداعياتها كبيرة، ليس على لبنان فقط، بل على سوريا أيضاً، وبالتالي على كل محور المقاومة. وأخيراً نتناول العقوبات على فلسطين المحتلّة التي تنال فصائل المقاومة والسلطة الفلسطينية والمفروضة من إدارة ترامب، وذلك في محاولة يائسة لإنهاء القضية ولإخضاع الشعب الفلسطيني للمشيئة الصهيونية.

61
مليار دولار
هو حجم الدين العام الإجمالي المكفول في إيران أي 14.2٪ من الإنتاج الداخلي. يأتي في المرتبة 175 في العالم مقارنة مع لبنان الذي يقع في المرتبة الثالثة بنسبة دين إلى الناتج تبلغ 142٪ واليونان 180٪ واليابان 223٪

تأثيرها محدود

العقوبات الأميركية كانت ضمن اهتمامات التقارير السنوية للمؤتمر القومي العربي باعتبارها شكلاً من أشكال المواجهة التي يفرضها التحالف الأميركي الصهيوني ومعه بعض الأنظمة العربية، على محور المقاومة. والملاحظات التي جاءت في تلك التقارير ما زالت صحيحة حتى الساعة:

- العقوبات سلاح دمار شامل لا يختلف عن السلاح الحربي، واستعماله يمثّل جريمة حرب موصوفة بامتياز. فهي تستهدف الشعوب كما تستهدف الحكومات و/أو الشخصيات في الدول المُعاقبة. لكن بما أن ما يُسمّى «المجتمع الدولي» هو فقط المحور الأميركي - الأوروبي، يبقى تنفيذ قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة والالتزام ببنود ميثاق الأمم المتحدة حبراً على ورق، طالما لا يخدم مصالح الولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

- العقوبات لا تنجح إلّا إذا كانت صادرة عن جميع دول العالم، بينما العقوبات الصادرة عن دولة (أي الولايات المتحدة) أو مجموعة دول متماهية مع الولايات المتحدة، كدول الاتحاد الأوروبي، فتأثيرها محدود وفاشلة، بمعنى أنها لا تحقق الأهداف التي وضعت من أجلها. صحيح أنها مؤذية للشعوب المستهدفة بنسب متفاوتة، لكنها لم تستطع تغيير سلوك الدول المستهدفة أو تغيير نظام حكمها. فهناك دول محاصرة منذ نجاح ثوراتها، مثل كوبا وفنزويلا، وهناك دول كبرى خضعت لاختبار العقوبات فتجاوزتها بل استغلّتها وحوّلتها إلى فرص كالاتحاد الروسي. العقوبات المفروضة بشكل أحادي لا تفلح في تحقيق ما لا تستطيع تحقيقه الحرب الساخنة. روسيا، مثلاً، استغلّت العقوبات لتطوير بنيتها الاقتصادية في اتجاه الاكتفاء الذاتي وعدم التبعية للخارج وأصبحت بشكل كبير في منأى عن الضرر الناتج عن العقوبات. أما العقوبات التي نجحت فهي عندما كان الإجماع حولها قائماً، كما في حالة جنوب أفريقيا، وقبلها روديسيا التي أصبحت زيمبابوي.

- العقوبات الأحادية لا تحظى بإجماع دولي، لا بل هناك مقاومة متزايدة داخل تلك الدول، كما نرى في دول الاتحاد الأوروبي التي تعتبر العقوبات على روسيا مضرّة بمصالحها الاقتصادية. كما أن الدول التي تفرض العقوبات بشكل أحادي، تعاني من توتّرات داخلية قد تجبرها عاجلاً أو آجلاً على مراجعة مواقفها الأحادية.

- هذه العقوبات تستهدف الشعوب لحثّها على التمرّد على السلطات أو للضغط عليها لتغيير سلوكها تماهياً مع أهداف صاحب العقوبات. لكن التجربة التاريخية أكّدت أن هذه العقوبات تأتي بمفعول معاكس لرغبات الدول المُعاقِبة (بكسر القاف). فهي لم تفشل فقط في تغيير السلوك، بل استنهضت أيضاً الروح الوطنية والريبة من الخارج. هكذا حصل في كوبا وروسيا وفنزويلا والجمهورية الإسلامية في إيران وسوريا. أما في لبنان، فالموضوع ما زال قيد البحث بسبب الاستقطاب الداخلي وانقسام اللبنانيين بين مؤيّد للمقاومة ومعارض لها. هذا الانقسام يعود إلى البنية السياسية والقيادات التي تولّت الحكم والانكشاف الاقتصادي تجاه الخارج الذي جعل لبنان أكثر تأثّراً بالعقوبات.

مقال

تحميل المسؤوليات وساعة الحقيقة

الأمجد سلامة

تحديد مَنْ تقع عليه مسؤولية انهيار الاقتصاد اللبناني أمر ضروريّ، ولا سيما إذا كانت ثمّة إرادة للخروج من الأزمة باقتصاد جديد وصحيّ يُعفي الأجيال القادمة من أزمات مماثلة. لكن مع توالي الأحداث خلال الأشهر الـ12 الماضية، وما شهدته الساحة السياسية من تشابك مواقف هجين أحياناً، وتضعضع التحالفات وانقسام الكتل الواحدة أحياناً أخرى، ضاعت مسارات النقاش الموضوعيّ والعلميّ، وطغى على المشهد العام تصوّر الفوضى السياسية والإدارية. هذه الصورة الضبابيّة دفعت إلى الواجهة حجّة أن اللبنانيين أنفسهم مسؤولون عمّا يجري معهم، فهم انتخبوا هذه الطبقة السياسية التي أدارت البلاد منذ عام 1992 وطبّقت نموذجاً نيوليبرالياً تماشياً مع الحريرية السياسية. فهل تقع المسؤولية على عموم اللبنانيين حقّاً؟ هل كان بإمكانهم إيقاف قطار الحريرية السياسية والنيوليبرالية؟

هذا المسار بدأ في مطلع تسعينيات القرن الماضي، إلّا أنه في سياق محاولة الإجابة عن هذا السؤال يُفترض أن يكون البحث على مستوى آخر من التحليل، أي منظومة الاقتصاد العالمي وموقع لبنان منها وفيها ومدى تداخل العوامل الخارجيّة والداخليّة في صناعة القرار اللبناني.

تطوّر منظومة الاقتصاد العالمي

يرى سمير أمين (وهو من رواد نظريّة المنظومات العالمية) أن التمييز بين العوامل الخارجية والداخلية أمر نسبيّ، لأن كل العوامل داخلية على مستوى المنظومة العالمية الواحدة، وتصبح خارجية حين تكون آتية من خارج المنظومة. بالنسبة له (ولكلّ من يعتمد هذه النظرية)، هناك منظومة عالمية واحدة اليوم: «منظومة الاقتصاد العالمي». ففي كتابه «أبعد من الهيمنة الأميركية»، يشير إلى أنّ تطوّر هذه المنظومة ارتبط بالتوسّع الرأسمالي ومرّ بأربع مراحل:

- الأولى المرحلة التجارية (Mercantilism) بين عامَي 1500 و1800: خلالها أعادت أوروبا الأطلسيّة تشكيل العلاقة بين «دول المركز» و«دول الهامش» من خلال غزو الأميركتين، وتطوير تجارة الرقيق والاعتداءات التجارية المبكرة على آسيا وأفريقيا.
- المرحلة الثانية وهي المرحلة الكلاسيكيّة للنظام بين عامَي 1800 و1950: انتقل التقسيم إلى مستوى أكثر تعقيداً واستقطاباً بين «المركز» الصناعيّ و«الهامش» غير الصناعيّ؛ وعلى أثره تم اختزال الدول الهامشية إلى مستعمرات أو تقع تحت وضع شبه استعماري.
- المرحلة الثالثة وهي مرحلة ما بعد الحرب بين عامَي 1950 و1980: أتاح انتصار حركات التحرّر الوطني و/ أو الثورات الاشتراكية، لدول الهامش، أن تفرض مراجعة لقواعد النظام العالمي غير المتكافئة ودخول العصر الصناعي. وصّف أمين هذه الفترة بفترة العولمة «التفاوضية» والاستثنائية، ملاحظاً أن العالم شهد خلالها أقوى مستوى نموّ معروف في التاريخ، فضلاً عن أقلّ معدّلات التفاوت في توزيع الإنتاج. وهذه المرحلة هي التي أعطت الدول الهامشية شجاعة المطالبة بالسيادة الوطنية والعمل على المحافظة عليها. كانت هذه الفترة محكومة بجوّ ناتج من انتصار مزدوج، انتصار الديمقراطية على الفاشية في الحرب العالمية الثانية، وانتصار شعوب أفريقيا وآسيا على الاستعمار. وقد حَكَمَ هذا الانتصار المزدوج، الأشكال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لإدارة المنظومة، على المستوى الوطني وعلى مستوى المنظّمات الدولية. ولفترة من الوقت، اضطرت البلدان الإمبريالية المركزية إلى التكيّف مع مطالب حركات التحرّر باحترام سيادة الشعوب المعنيّة، وقبول خططها للتنمية الوطنية والاجتماعية.
- الرابعة هي المرحلة التي نعيش فيها اليوم: يتم بناء نظام عالميّ يستفيد فيه «المركز» من «الاحتكارات الخمسة» التي تمنحه التحكّم في إعادة إنتاج النظام العالمي.

هذه المرحلة الأخيرة، هي التعبير الإمبريالي عن التوسّع الرأسمالي الذي أنتج دائماً، منذ بدايات الرأسمالية الأولى، استقطاباً حادّاً للثروة والسلطة لمصلحة الدول «المركزية»، بحسب أمين. وتحدِّد «الاحتكارات» التي يتمتّع بها «المركز» في علاقاته غير المتكافئة مع «هامش» المنظومة، كلّ مرحلة من المراحل السابقة. فمنذ الثورة الصناعية في بدايات القرن التاسع عشر حتى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كان «الاحتكار» الأساسي هو «احتكار صناعي». بمرور الوقت أصبحت دينامية «المركز والهامش» موازية للعلاقة بين الدول الصناعية وتلك غير الصناعية. وهذا يساعدنا في أن نفهم لماذا جعلت حركات التحرّر الوطني في الأطراف التصنيع أولوية لها ضمن منظور أوسع «للحاق بالركب» مع المركز. فقد أجبر نجاح الكثير من حركات التحرّر الإمبريالية على التكيّف مع جهود «اللحاق بالركب»، علماً بأنّ معظم هذه الحركات لم تلحق بالركب وأنّ العالم لم يدخل في فترة «ما بعد الإمبريالية» من التاريخ. لذا، أعادت «الدول المركزية» التنظيم حول «احتكارات» جديدة (الاحتكارات الخمسة) منحتها السيطرة على التكنولوجيا والوصول إلى الموارد الطبيعيّة في العالم، وعلى التدفّقات المالية الدولية والاتصالات وإنتاج أسلحة الدمار الشامل. هذه الاحتكارات تعيد إنتاج وتعميق الاستقطاب على نطاق عالميّ.

ويعبّر أمين عن تصدّر الولايات المتحدة الأميركية لمنظومة «الاقتصاد العالمي» من خلال مصطلح «الإمبريالية الجماعية». فالإمبريالية لطالما كانت ظاهرة تعدّدية منذ بداية التوسع الرأسمالي في القرن السادس عشر. ولطالما لعب الصراع الدائم - والعنيف في الكثير من الأحيان - بين الإمبرياليات المختلفة دوراً مهمّاً في تشكيل العالم. وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية بتحوّل كبير في شكل النظام العالمي، حلّت «الإمبريالية الجماعية» (الولايات المتحدة الأميركية، أوروبا، اليابان) محلّ تعدّدية الإمبرياليات. لكن دور الولايات المتحدة في هذا «الثلاثي» كان الدور الرائد والقيادي. واقترن ظهور «الإمبريالية الجماعية» بانقلاب الظروف التنافسية. ففي حين أن الشركات الكبرى كانت تخوض معاركها التنافسية في الأسواق الوطنية بشكل رئيسي (أسواق دول المركز)، أصبح المطلوب منها التنافس المباشر في السوق العالمية. وعندها يمكن للشركات التي تحصل على حصص وازنة من السوق العالمية حجز حصص لها في الأسواق الوطنيّة. هكذا تصبح العولمة، الإطار الأساسيّ لنشاط الشركات الكبيرة. بعبارة أخرى، إن السببية قد انعكست في دينامية الوطني/ العالمي: حيث كانت المعادلة سابقاً أن القوّة الوطنية تُستخدم للسيطرة على الوجود العالمي، لكنّها انعكست اليوم. وبالتالي، فإن الشركات العابرة للحدود، بغضّ النظر عن بلدها الأصلي، لديها مصالح مشتركة في إدارة السوق العالمية. وتتداخل هذه المصالح مع الصراعات التجارية المستمرّة التي تحدّد جميع أشكال المنافسة الخاصّة بالرأسمالية.

ويرى أمين أنّ مشروع الهيمنة الأميركية، القائد «للإمبريالية الجماعية»، يستلزم وضع «سيادة المصالح القومية للولايات المتحدة» فوق كلّ المبادئ الأخرى التي تؤطّر شرعية العمل السياسي، إذ أن واشنطن توضح اليوم بشكل صارخ ما اضطرت لإخفائه سابقاً: لا تقبل حتى فكرة وضع قانون دوليّ أعلى مما تعتبره ضرورياً للدفاع عن المصالح القومية للولايات المتحدة. فمن الضروري لاستمرار الهيمنة على الأسواق العالمية، أن تدخل كلّ الدول تحت أطر التجارة والقوانين التي تفرضها النيوليبرالية وأن تتبنّاها، وأن تضمن كل عوامل استمرار احتكار «الإمبريالية الجماعية» للاحتكارات الخمسة، حتى إن كان الثمن هو التخلّص من مسارات التنمية الوطنيّة وتعزيز السيادة الاقتصادية. هذا يعني أنّ ما تنطوي عليه هذه المرحلة الرابعة من التوسّع الرأسمالي هو انقلاب فعليّ على مبدأ سيادة الدول (على وجه التحديد دول الجنوب) والحقّ في صونها، وعلى القانون الدولي، اللذين أنتجتهما المرحلة الثالثة. وسقوط مبدأ السيادة يُطلق العنان للنيوليبرالية لفرض منطق يجاهر بأن الأسواق هي التعبير الأكثر تقدّماً عن الحرية (تُفهم على أنها حريّة الأفراد المستخلَصة من ميراثهم وبيئتهم الاجتماعية)، بحسب أمين. وبالتالي يجب أن تخضع الحياة الاجتماعية لمنطق الأسواق الأحادي الجانب. ثم يتم تفكيك النماذج المختلفة للعقد الاجتماعي والضمانات الاجتماعية من أجل تحقيق مزيد من «المرونة» في السوق. بينما لا يجب أن يُسمح بأدنى درجة من تدخل الدولة، وفي المقابل تتم الدعوة إلى تركيز السلطة خارج سيطرة البرلمان أو المواطنين، عبر فرض تعدّد الهيئات المستقلة «التقنية» المفترضة. ويتم الترويج للّامركزية التي تشكّل بدورها مراكز سلطة جديدة، تنبثق منها المصالح الخاصّة من دون ضرورة تحمّل أي مسؤولية رسمية. وهكذا يصبح النظام السياسيّ مزيجاً هجيناً من المصالح، وولّاداً للأزمات، حيث يُنسى أن أولوية النظام يجب أن تكون ابتكار إجابات متماسكة للمشكلات التي تعصف بالمجتمع.

> لبنان جزء من المنظومة العالميّة منذ أكثر من قرنين وأيّ عامل في دول المركز هو عامل خارجي بالنسبة له وبالتالي لا يمكن عزله عن أيٍّ من العواصف التي تعصف بالمنظومة كلّها من أقصى المحيط الهادئ إلى غرب آسيا

انجل بوليغان ـ المكسيك

السيادة الوهمية

التمعّن قليلاً، في المسار السياسي العام للبنان منذ نهاية الثمانينات إلى اليوم، يوضح أنه انعكاس مطابق لما شرحه أمين عن المرحلة الرابعة من التوسّع الرأسمالي. فما أتت به الحريرية السياسيّة من نيوليبرالية ليس إلّا تنفيذاً لمصالح الهيمنة الأميركية التي تتلطّى خلف «الإمبريالية الجماعية». فإذا أحصينا الدول التي نعتبرها ضمن «المجتمع الدولي» الذي يسعى معظم اللبنانيين لإرضائه، سنجدها دول المركز المتمثّلة في «الإمبريالية الجماعية»، كما يوصّفها أمين. لذا، يمكن القول إن الحريرية السياسية لم تكن مجرّد أفكار الرئيس رفيق الحريري وثلّة من المستشارين المحيطين به، بل كانت مشروعاً ضخماً يهدف إلى إدخال البلد في السياق النيوليبرالي (كما حصل في معظم دول الهامش في منظومة الاقتصاد العالمي بعد 1980).

هنا يمكننا أن نطرح السؤال: هل تقع المسؤولية على عموم اللبنانيين حقّاً؟ هل كان بإمكانهم إيقاف قطار الحريرية السياسية والنيوليبرالية؟

الإجابة تكمن في ثنايا ما قدّمته «الإمبريالية الجماعية» لدعم استمرار المشروع. فقد تغاضت هذه عن أكبر ارتكابات الحريرية السياسية بالنسبة إلى النيوليبرالية، أي تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية، وقرّرت تعويم لبنان مرتين عبر مؤتمرَي باريس الأول والثاني. في حينه كان الوضع اللبناني مشابهاً لما كان عليه في بدايات عام 2019، أي على شفير الانهيار. والأسباب التي أدّت إلى الوضع السيئ في حينه هي نفسها الأسباب التي أدّت إلى الوضع الذي نشهده اليوم سواء لجهة عيوب بنيوية في الاقتصاد، وكلفة تثبيت سعر الصرف. إلّا أنه رغم ذلك، قرّرت الدول المانحة أنّ لبنان يستحق أن يُعطى قروض لاستنقاذ وضعه الاقتصادي. أمّا في عام 2008، فلم تمنع أي من الدول المركزية رأس المال من الهجرة منها إلى لبنان على أثر الأزمة العالمية، رغم الأزمات التي كانت تعصف بالعالم ما أسهم في إنقاذ الوضع مجدّداً. علماً بأن انهيار الوضع الاقتصادي في تلك الحالات كان سيعرقل استكمال مشروع انخراط لبنان في المسار النيوليبرالي.

ولكن لماذا لم يُدعم لبنان هذه المرة؟ هنا نعود إلى ما قاله أمين بأن التمييز بين العوامل الخارجية والداخلية أمر نسبيّ تبعاً لموقع البلد في المنظومة العالمية. ولأن لبنان جزء من هذه المنظومة منذ أكثر من قرنين لا يمكننا أن نظنّ أن أيّ عامل في دول المركز هو عامل خارجي بالنسبة إلى لبنان؛ لذا لا يمكن عزله عن أيّ من العواصف التي تعصف بالمنظومة كلّها من أقصى المحيط الهادئ إلى غرب آسيا.

اللبنانيون لا يتحمّلون مسؤولية ما حلّ بهم، بل هم يدفعون ثمن موقعهم في منظومة الاقتصاد العالمي. لم يختاروا الحريرية السياسية، بل فرضُها على البلاد كان جزءاً من التوسّع الإمبريالي لدول المركز في المنظومة، وكان ثمن رفضها في حينه العزلة من المنظومة حين لم يكن هنالك خيار غيرها. أمّا اليوم بعدما حانت ساعة الحقيقة، فالسؤال عن رفض ما تريد فرضه المنظومة يكتسب شرعية أكبر: ماذا ستكون خياراتنا في ظلّ التغيّرات التي تعصف بالمنظومة؟